إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 521 نيسان/أبريل 2024
www.uabonline.org/Magazine

المصارف العراقية تواجه تحديات الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة

محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق نتفاهم مع الخزانة الأميركية لإعادة النظر بالعقوبات على المصارف العراقية

بنك مصر Banque Misr | KURDISTAN | QNB | البنك العربي ARAB BANK

KIB | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | بنك الإسكان Housing Bank | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

مصرف الرشيد

محمد سمير عباس

المدير العام – مصرف الرشيد

يقوم مصـرف الرشيد بأصدار بطاقة نخيل ((ماستر كارد)) Nakhil MasterCard المقـبولة محلـياً ودولـياً للعملاء وموظفي المؤسسات والوزارات لتوطين الرواتب كوسيلة آمنة للدفع الألكتروني لشـراء السـلع والخدمات من خلال الدفع والسحب النقدي على نقاط البيع والصرافات الآلية والتسوق على شبكة الأنترنت وغيرها . وسيقوم المصرف بمنح كافة أنواع القروض والسـلف عن طريق بطاقة نخيل ((ماستر كارد)) Nakhil MasterCard حصـــــــــــراً.

استخدامات البطاقة :

-الشـراء المباشر من أجهزة نقاط البيع (POS) المنتشرة في المولات والأسـواق والمحلات التجارية والمطاعم التي تقبل بطاقات ماستر كارد محلياً ودولياً .

-السـحب النقدي من أجهزة الصـرافات الآلية (ATM) التي تقبل بطاقات ماستركارد محلياً ودولياً لدى المصـــــــــرف والمصارف الأخرى المحلية والدولية.

-التسـوق الألكتروني عبر ملايين المواقع الألكترونية بأعلى درجات الأمان عبر تقنية(3D Secure).

مميزات وخدمات البطاقة:

- منح السلف والقروض عن طريق البطاقة.
- تطبيق ألكتروني على أجهزة الهاتف النقال تمكن العميل من :
  - 1-متابعة حركات البطاقة من شـراء وشـحن وسـحب وأضافة أموال.
  - 2-معرفة رصيد البطاقة الحالي.
  - 3-طلب بطاقة أفتراضية أضافية للتسوق الألكتروني.
  - 4-تقليل أعباء الأتصالات على الموظف.
- -أمكانية أصـدار بطاقة أضـافية لأحد أفراد عائلة الموظف، حيث يمكن أضافة رصيد لها من البطاقة الرئيسـية وأستخدامها كبطاقة رئيسـية في الشـراء ودفع الفواتير والسحب والأيداع.
- -الأستعلام عن رصيد البطاقة مجاناً عن طريق مركز الخدمات وتطبيق الهاتف الألكتروني للعميل (Mobile Application).
- -الشـــراء من المواقع الألكترونية المحلية والعالمية عبر الأنترنت.
- -خدمة العملاء متوفرة 24 ساعة على مدار السنة.

مصرف الرشيد - الادارة العامة
شارع الرشيد – بغداد – العراق
السويفت RDBAQBB
testkkeyunit@rasheedbank.gov.iq
s.r.dep2@rasheedbank.gov.iq
www.rasheedbank.gov.iq

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

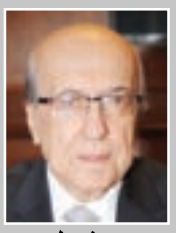

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

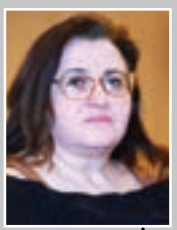

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

المصارف العراقية نحو النموّ والشمول المالي 7

موضوع الغلاف

- محمد سمير عباس: نسعى إلى رفع مستوى الأداء المصرفي 17
- ناقش د. علي العلاق معالجة الفجوة في بيع الدولار بين السعرين الرسمي والموازي 14
- «المركزي» العراقي: إستقرار أسعار الصرف يتطلب تغييرات في النظام التجاري 15

مقالات

- عدنان يوسف: الإندماجات كأحد محركات النمو 45

تحقيق

- 22 مصرفاً عراقياً يُحظّر عليها إستعمال الدولار 16

الأخبار والمستجدات

- مصارف عربية وأجنبية نحو دخول السوق العراقية 22
- «التسويات الدولية» يعلن عن مشروعات الترميز 22
- فادي خلف: مسؤولية الدولة ولو بعد حين 46
- البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع شركة النساجون الشرقيون 47
- تراجع معدل البطالة في السعودية بين المواطنين 49
- صندوق النقد الدولي يدعو مصر للتحوُّط ضد المؤثرات الخارجية 49
- صالح الفريح رئيساً تنفيذياً لشركة الأعمال الرقمية والمدفوعات 50
- الصادرات غير النفطية في السعودية ترتفع في شهر كانون الثاني 2024 50
- المدفوعات الإلكترونية في السعودية 51
- إنضمام «دبي التجاري» إلى قمّة دبي للتكنولوجيا المالية 52
- إندماج «ABC مصر» مع «بلوم مصر» 55
- السعودية تضخ 2.3 مليار دولار دعماً لتوظيف مواطنيها 55
- «الإحتياطي الفدرالي» يُواجه تحدّي الأسواق 57
- البنك الدولي:تباطؤ نمو إقتصادات آسيا في العام 2024 59
- «المركزي اليمني» يرفض طرح عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال 59
- الأرجنتين قد تفتتح أول مصنع للغاز الطبيعي المُسال 60
- أخبار إقتصادية ومالية عربية ودولية 61
- مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل 65

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة
رجاء كموني

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

مقالات

- «قطر الوطني» يتوقع نمواً إقتصادياً قوياً للصين في العام 2024 — 66
- عمومية «الكويت الدولي» تقرّ توزيعات نقدية 5 % وأسهم منحة 3 % — 67
- الهيئة العامة للبنك العربي تقرّ توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 — 68
- بنك القاهرة يُطلق برامج تمويل شراء السيارات الكهربائية — 70
- بنك مصر يشارك بفاعلية في «اليوم العربي للشمول المالي» — 71
- صندوق النقد الدولي يعلن فوز كريستالينا غورغيفا بولاية ثانية — 74
- «الأهلي المصري» يستحوذ على جزء من رأسمال «هايد بارك» العقارية — 74
- بنك الإسكان يطلق حملة «حوّل راتبك وبنك الإسكان بيكافئك» — 75
- وزيرة الخزانة الأميركية تحذّر من الدعم الصيني للإقتصاد العالمي — 76
- «القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي» — 76
- مصرف الجمهورية: والألعاب الأولمبية — 77
- مصر والجزائر والمغرب ضمن أكبر إقتصادات أفريقية في العام 2024 — 77

الدراسات والأبحاث والتقارير

- «المركزي العراقي» إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد — 8
- تحدّيات الأمن الغذائي العربي في ظل التغيّر المناخي — 23
- الإسكوا: الحرب على غزة والصراع في السودان — 31
- حرب غزة تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الإستثمارات — 34
- سوق الطاقة في ظل الحروب القائمة — 38
- المجتمع سيدفع تكلفة التحوُّل السريع للطاقة — 43
- حل الأزمة المالية والإقتصادية في لبنان سياسي بالدرجة الأولى — 53

Article / News

The Arab Tourism Organization Awards Dr. Ziad Khalaf — **79**

الدراسات والأبحاث والتقارير

الأخبار والمستجدات

تحقيق

QNB

qnb.com

المصارف العراقية نحو النموّ والشمول المالي وإزدهار المشاريع المتوسطة والصغيرة

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شكّ في أن القطاع المصرفي العراقي، إستطاع الصمود والإستمرار في تعزيز ظروف العمل وتطوير أنشطته وخدماته ومنتجاته، والمساهمة بفعّالية في التنمية وإعادة البناء، ويُشكّل إحدى الدعامات الأساسية للنهوض الإقتصادي في البلاد ، كما أن المصارف والإستثمار صنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية على أساس راسخ ومستدام، لا سيما وأن المصارف تشكّل القناة التمويلية الرئيسية للأنشطة الإستثمارية في العراق وفي سائر الدول النامية.

في هذا الوقت، يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد، في ظل نموّ الموجودات المجمّعة للمصارف العراقية بنسبة 1.9% في العام 2023، مقارنة بالعام 2022، فيما موجودات ورأسمال أكبر 10 مصارف عراقية في 2023 تُمثل نسبة85.1 % من مجمل موجودات المصارف العراقية. علماً أن مبادرات «المركزي العراقي» حيال المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، قد أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض. وفي سياق الشمول المالي في البلاد، يُصدر «المركزي العراقي» مجموعة من الإجراءات من بينها تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة» والذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام. ومن مبادراته السابقة، المشاريع الكبيرة، المتوسطة والصغيرة، بدءاً من العام 2015، والتي أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض، كذلك عملية توطين الرواتب التي أُطلقت منذ العام 2016.

وفي العام 2020 أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة جديدة خُصّصت للمصارف المختصة. أما في العام 2021 فقد أطلق مبادرة لدعم الطاقة المتجددة. وقد أسهمت تلك المبادرات في تعزيز الشمول المالي في العراق، حيث إنها تشترط على المستفيد من هذه المبادرات، أن يمتلك حساباً مصرفياً لأجل إكمال التعامل معه، ما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية والبطاقات الإلكترونية المصدّرة لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الإقتصاد. وقد نجحت إستراتيجية تعزيز الشمول المالي في العراق بشكل كبير جداً، بحيث تم تسجيل زيادة كبيرة جداً في مؤشرات الشمول المالي. فبحسب تقرير الإستقرار المالي في العراق لعام 2022، تحسّنت هذه المؤشّرات عبر تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة».

ويلعب «المركزي العراقي» دوراً مهماً في الحفاظ على الإستقرار المالي في البلاد، وذلك من خلال السياسات والتدابير المختلفة التي تهدف إلى تنظيم النظام المالي وضمان حسن سير عمله، ويُعتبر صمام الأمان في تحديد السياسة النقدية وتنفيذها في البلاد، كما يلعب دور الإشراف والتنظيم للقطاع المالي في العراق، ويضمن إمتثال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للأنظمة والمعايير، بأن يكون لديها ما يكفي من رأس المال والسيولة لتحمُّل الصدمات.

في المحصّلة، يعمل البنك المركزي على تعزيز الشمول المالي في العراق، وخصوصاً للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، وقد أطلق مبادرات عديدة في هذا الخصوص، مثل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تهدف إلى زيادة القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الإئتمان والمدّخرات والتأمين، ويتعاون مع المنظمات الدولية، لتعزيز القطاع المالي والنمو الإقتصادي في العراق، ويُعدُّ دور «المركزي» في ضمان الإستقرار المالي أمراً بالغ الأهمية للتنمية الإقتصادية في العراق، كما تهدف سياساته وإجراءاته، مثل السياسة النقدية والإشراف والتنظيم وإدارة النقد الأجنبي والشمول المالي والتعاون مع المنظمات الدولية، إلى تعزيز الإستقرار والنمو.

«المركزي العراقي» إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد

نموُّ الموجودات المجمّعة للمصارف العراقية بنسبة 1.9% في العام 2023

تشير لائحة البنك المركزي العراقي حول عدد المصارف العاملة فعلياً في العراق إلى أنها بلغت 70 مصرفاً، تشمل سبعة مصارف حكومية (ستة منها تجارية/تقليدية ومصرف إسلامي واحد)، و23 مصرفاً أهلياً (أي خاصاً) تجارياً عراقياً، و28 مصرفاً إسلامياً أهلياً، و12 فرعاً لمصارف عربية وأجنبية. وتشير آخر البيانات المتوافرة حول الإنتشار المصرفي في العراق، إلى أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ 876 مصرفاً في نهاية العام 2022.

تحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 43.8 % من مجموع الفروع العاملة في العراق، والمصارف الأهلية التجارية نسبة 30.7% والمصارف الاهلية الإسلامية نسبة 21.8% والمصارف الأجنبية التجارية نسبة 2.6%، والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة 0.6%، والمصرف الحكومي الإسلامي على نسبة 0.4%. كما يُوجد تركّز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة في العراق، حيث تدير أول عشرة مصارف من حيث عدد الفروع، 466 فرعاً، أي ما نسبته 53% من مجموع فروع المصارف العاملة في العراق.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العراقي

بلغ حجم الموجودات المجمعة للمصارف العاملة في العراق نحو 202,616 مليار دينار عراقي في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023، محققة نسبة نمو 1.9 % عن نهاية العام 2022، وذلك مقابل نسبة نمو 15.1 % خلال العام 2021 بأكمله، و4 % خلال العام 2020 بأكمله. ووصل مجمل الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف إلى نحو 69,365 مليار دينار، بنسبة نمو 12.7 % عن نهاية العام 2022.

كما تُشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن مجموع ودائع القطاع المصرفي العراقي قد وصل الى 128,449 مليار دينار، بتراجع طفيف بنسبة 0.5% عن نهاية العام 2022.

أخيراً، بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق 18,622 مليار دينار، محقّقاً نسبة نمو 9.3% عن نهاية العام 2022.

جدول 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي

	2020	2021	2022	نوفمبر 2023
مليون دينار عراقي				
مجموع الموجودات	138,468,929	159,424,417	198,661,832	202,616,330
مجمل الائتمان النقدي	49,817,737	52,971,508	60,576,014	69,364,648
للقطاع العام	23,951,085	23,393,215	21,984,380	27,061,403
للقطاع الخاص	25,866,652	29,578,293	35,016,532	40,017,097
مجموع الودائع	84,924,168	96,071,378	129,083,322	128,449,216
رؤوس الأموال	16,778,264	17,696,513	17,879,543	18,622,426
مليون دولار أميركي				
مجموع الموجودات	95,496	109,948	137,008	155,859
مجمل الائتمان النقدي	34,357	36,532	41,777	53,357
للقطاع العام	16,518	16,133	15,162	20,816
للقطاع الخاص	17,839	20,399	24,149	30,782
مجموع الودائع	58,568	66,256	89,023	98,807
رؤوس الأموال	11,571	12,204	12,331	14,325

المصدر: البنك المركزي العراقي

بيانات أكبر عشرة مصارف عراقية

يتضمّن الجدول رقم 2، موجودات ورأسمال أكبر 10 مصارف عراقية، بحسب آخر البيانات المتوفرة. وقد بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف 169,041مليار دينار عراقي (نحو 116.5 مليار دولار) في نهاية العام 2022، ما يمثل نسبة85.1 % من مجمل موجودات المصارف العراقية، مما يدّل على التركز الكبير في القطاع المصرفي العراقي. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف وهي مصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة ومصرف الرافدين، نحو 74.8 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي. كما لا تزال المصارف الحكومية تسيطر على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي، حيث تُدير المصارف الحكومية الستة ما نسبته 81.2 % من الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي، فيما تُدير المصارف الأهلية نسبة 6.3 % من موجودات القطاع (2.9 % للمصارف الأهلية التجارية و3.7 % للمصارف الأهلية الإسلامية)، والمصارف الأجنبية نسبة 0.4 % (0.3 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.1 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

جدول 2: موجودات ورأسمال أكبر عشرة مصارف عراقية (مليون دينار) – نهاية 2022

		الموجودات		رأس المال	
		مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار
1	المصرف العراقي للتجارة	65,735,501	45,335	3,546,000	2,446
2	مصرف الرافدين	58,106,592	40,074	238,000	164
3	مصرف الرشيد	24,864,553	17,148	50,000	34
4	المصرف العقاري	7,163,484	4,940	50,000	34
5	المصرف الزراعي التعاوني	3,712,467	2,560	130,077	90
6	المصرف الأهلي العراقي	2,432,712	1,678	270,000	186
7	مصرف بغداد	1,915,477	1,321	250,000	172
8	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	1,819,712	1,255	250,000	172
9	المصرف الصناعي	1,712,992	1,181	354,476	244
10	مصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية	1,577,806	1,088	400,000	276

المصدر: البنك المركزي العراقي

وبالنسبة إلى مجموع رأسمال تلك المصارف العشرة، فقد بلغ 5,397 مليار دينار، ممثلاً نسبة 30.2 % من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية قد وصل الى 4,341 مليار دينار في نهاية العام 2021، مقابل 5,964 مليار للمصارف الأهلية التجارية، و6,483 مليار للمصارف الأهلية الإسلامية، و775 مليار للمصارف الأجنبية التجارية، و132 مليار للمصارف الأجنبية الإسلامية.

وعليه، مثّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.1 % من مجمل رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الاهلية العراقية نسبة 69.7 % (33.4 % للمصارف الأهلية التجارية، 36.3 % للمصارف الأهلية الإسلامية)، ورؤوس أموال المصارف الأجنبية نسبة 5.1 % (4.3 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.8 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي إتخذها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ومن بينها تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة» والذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام. ومن مبادرات «المركزي العراقي»، المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بدءاً من العام 2015، والتي أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض، كذلك عملية توطين الرواتب التي أطلقت منذ العام 2016. وفي العام 2020 أطلق البنك المركزي مبادرة جديدة خُصّصت للمصارف المختصة. أما في العام 2021 فقد أطلقت مبادرة لدعم الطاقة المتجددة.

وقد أسهمت تلك المبادرات في تعزيز الشمول المالي في العراق، حيث إنها تشترط على المستفيد من هذه المبادرات، أن يمتلك حساباً مصرفياً لأجل إكمال التعامل معه، ما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية المصدّرة لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الإقتصاد. وقد نجحت إستراتيجية تعزيز الشمول المالي في العراق بشكل كبير جداً، بحيث تم تسجيل زيادة كبيرة جداً في مؤشرات الشمول المالي. فبحسب تقرير الإستقرار المالي في العراق لعام 2022، تحسّنت مؤشّرات الشمول المالي عبر تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة»، وكشف التقرير عن إرتفاع في المؤشر التجميعي للشمول المالي من (20.85 %) في العام 2017 إلى (33.5 %) في العام 2021.

جدول 3: مؤشرات الشمول المالي وتوسع الخدمات المالية في العراق – نهاية العام 2022

	2019	2020	2021	2022
الحسابات المصرفية - عدد حسابات الشركات	355,904	470,074	573,205	655,828
الحسابات المصرفية -عدد حسابات الودائع	83,612	186,036	191,955	226,223
الحسابات المصرفية -عدد حسابات التوفير	1,446,969	3,489,040	3,915,175	4,999,188
الحسابات المصرفية -الحسابات الجارية	1,153,037	1,981,826	2,016,322	2,914,652
الحسابات المصرفية - المجموع	3,039,522	6,128,996	6,696,657	8,795,891
البطاقات الإلكترونية - عدد البطاقات المدينة	1,460,891	2,811,503	5,083,997	5,430,434
البطاقات الالكترونية - عدد البطاقات الدائنة	38,883	46,469	50,927	61,320
البطاقات الالكترونية - عدد البطاقات مسبقة الدفع	7,187,050	7,506,759	9,771,370	10,711,017
عدد أجهزة الصراف الآلي	1,014	1,340	1,566	2,223
عدد المحافظ الالكترونية	403,797	1,226,235	2,107,265	2,970,390
عدد نقاط البيع (POS)	2,226	7,540	8,329	10,718

المصدر: البنك المركزي العراقي

مؤشّرات السلامة المالية

تُعدُّ نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي مرتفعة، حيث بلغت نسبة رأس المال الإجمالي الى الأصول المرجحة بالمخاطر 35.9 % حتى نهاية الربع الثاني من العام 2023. كما بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 31.9 % خلال الفترة عينها. وفي ما يخصُّ نسبة القروض المتعثّرة الى إجمالي القروض، فقد إنخفضت في نهاية الربع الثاني من العام 2023 لتشكل ما نسبته 16.1 %، مقارنة بـ 18.9 % في الفترة نفسها من العام 2022، حيث بدأت معدّلات نمو القروض المتعثّرة بالإنخفاض خلال العام 2023. علماً أن الإنخفاض في معدّلات نمو القروض المتعثّرة بمعدّل أقل من معدّلات نمو إجمالي القروض، يُعد أمراً إيجابياً لسلامة النظام المصرفي. ومن أهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة المصارف في إستخدام أصولها لتوليد الأرباح مؤشر العائد على الأصول، حيث بلغ معدّل العائد على الأصول نحو 1.4 % في نهاية الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بـ 1.1 % ضمن الفترة نفسها من العام السابق. أما بالنسبة إلى معدلات السيولة للقطاع المصرفي، فإنها تُعد مرتفعة، حيث بلغ متوسط الأصول السائلة الى إجمالي الأصول حوالي 48.5 % في نهاية الربع الثاني من العام 2023.

دور «المركزي العراقي» في ضمان الإستقرار المالي

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً مهماً في الحفاظ على الإستقرار المالي في البلاد، وذلك من خلال السياسات والتدابير المختلفة التي

تهدف إلى تنظيم النظام المالي وضمان حسن سير عمله. في ما يلي، نسلّط الضوء على بعض الإجراءات المختلفة التي يعتمدها «المركزي» في ضمان الإستقرار المالي، والتي يتّخذها لتحقيق هذا الهدف:

أولاً- السياسة النقدية: يتولّى البنك المركزي مسؤولية صوغ وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد، ويتضمّن ذلك تحديد أسعار الفائدة، والتحكُّم في عرض النقود، وتنظيم سعر الصرف. كما يستخدم البنك المركزي أدوات مختلفة، مثل عمليات السوق المفتوحة ومتطلّبات الإحتياطي الإلزامي، للتأثير على المعروض النقدي والحفاظ على إستقرار الأسعار. ويُحدّد البنك أيضاً سعر الفائدة، والذي يُقرض به المصارف التجارية.

ثانياً- الإشراف والتنظيم: يلعب «المركزي» دوراً حاسماً في تنظيم القطاع المالي في العراق والإشراف عليه، وهو يضمن إمتثال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للأنظمة والمعايير، وأن يكون لديها ما يكفي من رأس المال والسيولة لتحمُّل الصدمات. كما يقوم البنك المركزي بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للمؤسسات المالية، ومراقبة أنشطتها.

ثالثاً- إدارة النقد الأجنبي: بما أن العراق مصدّر رئيسي للنفط، فإن إدارة النقد الأجنبي تشكل جانباً حاسماً من دور البنك المركزي، وهو يدير إحتياطات البلاد من النقد الأجنبي، والتي تُستخدم لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف، وضمان السيولة الكافية في السوق. ويُنظم «المركزي» أيضاً سوق الصرف الأجنبي، ويفرض ضوابط على تدفقات رأس المال لمنع التقلُّبات المفرطة.

رابعاً- الشمول المالي: يعمل البنك المركزي على تعزيز الشمول المالي في العراق، وخصوصاً للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، وقد أطلق «المركزي» مبادرات عديدة في هذا الخصوص، مثل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تهدف إلى زيادة القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الإئتمان والمدّخرات والتأمين.

خامساً- التعاون مع المنظمات الدولية: يتعاون البنك المركزي مع المنظمات الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، لتعزيز القطاع المالي والنمو الإقتصادي في العراق، ويشمل ذلك تلقّي المساعدة الفنية، والمشاركة في حوارات السياسات، والحصول على التمويل من المؤسسات الدولية.

سادساً- الإستقرار المالي: يُعدُّ دور البنك المركزي في ضمان الإستقرار المالي أمراً بالغ الأهمية للتنمية الإقتصادية في العراق. وتهدف سياسات البنك وإجراءاته، مثل السياسة النقدية والإشراف والتنظيم وإدارة النقد الأجنبي والشمول المالي والتعاون مع المنظمات الدولية، إلى تعزيز الإستقرار والنمو.

CBG
capital bank group

على مدار العقدين والنصف الماضيين، اتجهنا نحو عالم جديد من الحلول المصرفية والاستثمارية المتخصصة والمبتكرة والمتكاملة للأفراد والشركات في كافة أنحاء الشرق الأوسط.

فمن خلال تواجدها في الأردن والعراق والإمارات والسعودية، تقدم مجموعة كابيتال بنك مجموعة خدماتها المختلفة لتحلّق بكم إلى نجاحات أكبر وأسرع.

كابيتال بنك | المصرف الأهلي العراقي | المصرف الأهلي العراقي المملكة العربية السعودية | كابيتال للإستثمارات | blink

ناقش معالجة الفجوة في بيع الدولار بين السعرين الرسمي والموازي

محافظ «المركزي العراقي» د. علي العلاق:

نتفاهم مع «الخزانة الأميركية» لإعادة النظر في عقوبات المصارف العراقية

أعلن محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، عن إجتماعات مع وزارة الخزانة الأميركية لإعادة النظر بالعقوبات على المصارف العراقية، فيما ناقش مع اللجنة المالية البرلمانية ملفات عدة أبرزها، معالجة الفجوة في بيع الدولار بين السعرين الرسمي والموازي.

وإستضافت اللجنة المالية برئاسة عطوان العطواني وفي حضور أعضائها، محافظ البنك المركزي د. علي العلاق، لمناقشة عدد من الملفات المهمة، أبرزها إجراءات معالجة الفجوة الكبيرة في بيع الدولار بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، فضلاً عن حوالات التجارة الخارجية عبر «المنصة».

وعرض المجتمعون ملف عقوبات الخزانة الأميركية على المصارف المحلية ومدى تأثيرها على السياسة النقدية والمالية والعمل المصرفي في البلاد، والإجراءات التي إتخذها البنك المركزي بهفي هذا الشأن.

كما بحثوا في شأن المعايير الدولية المعتمدة والخطط المستقبلية للإرتقاء بواقع النظام المصرفي، وإمكانية توسع العلاقات مع المصارف الدولية، ورسم هيكلية المصارف والتوجه نحو عملية الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إمكانية تعديل قانون البنك المركزي.

وأكد محافظ البنك المركزي د. علي العلاق أهمية «وضع قواعد أساسية من أجل مراقبة عملية الحوالات الخارجية والداخلية»، عازياً عدم استقرار سعر الصرف إلى «وجود تجارة غير شرعية يقوم بها صغار التجار وبعض المضاربين التي تموّل عبر سحب الدولار الكاش من السوق».

وأضاف د. العلاق، أن «العقوبات الخارجية التي فُرضت على عدد كبير من مصارفنا المحلية، عوّقت مساعي وخطط فتح علاقات وخطوط تواصل مع بنوك عالمية مراسلة معتمدة»، موضحاً، أن «عملية طباعة العملة المحلية تتم وفق الغطاء المالي المطلوب، وبالشكل الذي يُوازن بين العملة الأجنبية والمحلية ويمنع حصول أي تضخم مالي».

وأوضح د. العلاق، «نُجري التنسيق حالياً مع الجهات المعنية حيال تطبيق خطة تنظيم التجارة الخارجية، كما لدينا إجتماعات متواصلة مع الخزانة الأميركية، وقد تم التفاهم على إعادة النظر بالعقوبات المفروضة على المصارف العراقية، وأن هكذا قرارات يجب ألاّ تصدر مستقبلاً إلاّ بعد مناقشة واطلاع البنك المركزي العراقي، كونه المعني بمراقبة نشاطها».

من جهته، شدد العطواني على «أهمية متابعة الملف الإقتصادي والسياسة النقدية ونظام الحوالات الخارجية والداخلية، وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه عمل البنك المركزي»، موضحاً أن «الحكومة تبذل جهداً كبيراً في سبيل الحفاظ على إستقرار السوق المحلية أخيراً، وخصوصاً في ما يتعلق بأسعار بيع المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية».

وقال العطواني: «نتطلع إلى التنسيق والتعاون المتواصل مع البنك المركزي من أجل زيادة قيمة الدينار العراقي، والسيطرة على السوق المحلية في سبيل التخفيف عن كاهل المواطن».

كردستان تتعهّد بالتحوّل إلى الرقمنة خلال عامين

«المركزي» العراقي: إستقرار أسعار الصرف يتطلب تغييرات في النظام التجاري

تحدث محافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق، عن أن مسألة إستقرار سعر صرف الدينار «عملية كبيرة» وتتطلب إجراء تغييرات بالنظام التجاري العراقي والتحويل المالي إلى خارج البلاد، فيما تعهد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني بتحويل التعاملات المالية إلى الإلكترونية في غضون عامين.

جاءت تصريحات د. العلاق والبارزاني خلال المؤتمر المصرفي السنوي الأول الذي إنعقد في محافظة أربيل بإقليم كردستان، بعنوان «القطاع المصرفي، فرص النمو ومستقبل الشركات الدولية». وقد جاءت هذه التصريحات أيضاً في ظل التراجع المتواصل في أسعار صرف الدينار أمام الدولار، ما إنعكس سلباً على حركة الأسواق المحلية وإرتفاع أسعار معظم المواد الغذائية والسلع الأساسية.

وقال محافظ «المركزي العراقي» د. على العلاق في كلمته بالمؤتمر: إنه «يتعين ترسيخ القواعد التي نص عليها قانون مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتطبيق الممارسات والمعايير الدولية بما يحفظ سلامة النظام المالي من المخاطر والإجراءات المحلية والدولية، وبما يؤمن شفافية وسلامة العمليات المالية».

وشدد د. العلاق على أن «هذه القواعد هي التي تحفظ سلامة النظام المالي بل تحفظ العراق من مخاطر جدية، وما يتعلق بهذا الأمر من العلاقة بين تطبيق هذه القواعد والمعايير وبين عملية التحويل الخارجي وبيع الدولار بمختلف الأشكال».

وأضاف العلاق: أن «هناك علاقة وثيقة بين ترسيخ هذه المعايير وإنسيابية عمليات التحويل، والحفاظ على إستقرار سعر الصرف، بقدر هذا الإلتزام نستطيع أن نحدد الإستقرار النقدي، وإستقرار سعر الصرف، وهي عملية كبيرة تتطلب إجراء كثير من التغييرات وإعادة تنظيم النظام التجاري في العراق، ونظام التحويل الخارجي وما يرتبط بذلك»، مشيراً إلى أن البنك المركزي «يخوض هذه العملية بتفاصيل يومية إلى أن نصل إلى الطريق السليم والصحيح ونقوم بفتح كل يوم قناة جديدة لتسهيل وتسريع هذه العملية».

بدوره، تعهد رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، خلال كلمة في المؤتمر، بإصلاح النظام المصرفي من خلال تحويل التعاملات المالية في الإقليم إلى إلكترونية (الرقمنة) في غضون عامين من الزمن، «حيث يعاني القطاع المصرفي في العراق بشكل من تخلف آليات الإيداع والتسليم، إلى جانب فقدان ثقة المواطنين بإجراءاته، مما يدفعهم إلى الإحتفاظ بأموالهم في المنازل».

وقال بارزاني في كلمته: «إن التجار لن يضطروا إلى حمل مبالغ كبيرة، بل يمكنهم إدارة أموالهم عبر الإنترنت، لذا قررنا دعم خطط توسيع المصارف وذلك عن طريق فتح حسابات مصرفية للعاملين في القطاع الخاص أسوة بالقطاع العام، حيث سيتم توفير الخدمات لمئات الآلاف، إضافة إلى تشجيع المصارف على زيادة فروعها في جميع أنحاء كردستان».
وتعهد بارزاني بـ «استمرار التعاون مع الحكومة الاتحادية في مكافحة غسل الأموال وإستقرار العملة العراقية»، مرحّباً بما وصفه بـ «التقدم الحاصل خلال السنة الحالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين».

22 مصرفاً عراقياً يُحظّر عليها إستعمال الدولار

الأميركيون عاجزون عن السيطرة على السوق السوداء و آليات «المركزي العراقي» ناقصة

قرّر العراق منع 8 بنوك تجارية محلية من التعامل بالدولار أواخر شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي 2024، وذلك في إطار الإجراءات المتّخذة للحدّ من عمليات الإحتيال وغسل الأموال، وغير ذلك من الإستخدامات غير المشروعة لهذه العملة الأميركية.

يُفيد المصرف المركزي العراقي إنه يُسمح للبنوك الممنوعة من التعامل بالدولار بمواصلة العمل، وإجراء معاملات بالعملات الأخرى. هذا القرار سبقه عقوبات اميركية على 14 مصرفاً عراقياً خلال العام تموز/يوليو 2023، ليصبح مجموع المصارف الممنوعة من إستعمال الدولار 22 مصرفاً. علماً أن لدى العراق إحتياطات بالعملة الخضراء تزيد على 100 مليار دولار في الولايات المتحدة، ويعتمد بشكل كبير على حسن نيّة واشنطن لضمان عدم عرقلة وصوله إلى عائدات النفط وموارده المالية.

وأصدر «المركزي العراقي» وثيقة ضمّت أسماء البنوك المحظورة، وهي «آشور الدولي للإستثمار»، و«الإستثمار العراقي»، و«الإتحاد العراقي»، و«كردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية»، و«الهدى»، و«الجنوب الإسلامي للإستثمار والتمويل»، و«العربية الإسلامي» و«حمورابي التجاري».

وستُمنع البنوك، بموجب القرار، من المشاركة في المزاد اليومي للدولار الذي ينظّمه البنك المركزي العراقي، ويعدّ المزاد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الدولة التي تعتمد على الإستيراد. ويرى الخبراء أن «المفارقة الكبيرة هي أن أحد هذه المصارف التي تم منعها من التعامل بالدولار يملك «المركزي العراقي» نسبة فيه، وتُعد معاقبة هذا المصرف بمثابة إقتراب جحيم العقوبات الأميركية من «المركزي العراقي»، الذي عليه أن يستخدم وسائله وسلطته لضبط أعمال المصارف والسيطرة على أنشطتها غير القانونية».

وحول فعالية تلك الإجراءات في الحد من القدرات التمويلية للجهات السياسية التي تريد واشنطن الحد من وصول الأموال اليها، يقول الخبراء إن «هذه الجهات لديها أكثر من خط يُموّلها، منها الشركات الخاصة والإتاوات التي تُفرض على التجار والمقاولين، فضلاً عن المشاريع الوهمية التي تُحال على شركات تتبع لهذه الفصائل، جميعها تسهم بتمويل الفصائل»، جازمين بأن «من بين أكبر خطوط تمويل الفصائل هي تجارة المخدرات وعمليات التهريب، والتي توفر للفصائل تمويلاً كبيراً، يُضاف إلى ذلك تجارة الأعضاء البشرية التي تنتشر بكثرة في العراق عبر مكاتب محمية من هذه الفصائل تسهم بتمويلها»، ويؤكدون أن «تلك العقوبات الأميركية تُحد من تمويل المصارف، لكنها لا تقطعه بشكل نهائي، لأن الفصائل تمتلك تنويعاً في مصادر التمويل».

طالب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين، الولايات المتحدة بإعادة النظر في العقوبات المفروضة على 21 مصرفاً عراقياً، تُساهم في تمويل مفردات السلة الغذائية للأسر من ذوي الدخل المحدود، بحسب وزارة الخارجية العراقية.

خلفية هذا القرار، هو ما صرّح به مسؤولون أميركيون لصحيفة «وول ستريت جورنال»، في تموز/يوليو 2023، بأنها جاءت بعد الكشف عن معلومات تفيد بأن البنوك المستهدفة، متورّطة في عمليات غسيل أموال ومعاملات إحتيالية، وأن بعض هذه العمليات ربما تتعلق بأفراد خاضعين للعقوبات، مما يزيد المخاوف من إيران ستكون مستفيدة منها. وشملت العقوبات في العام 2023، مصارف «المستشار»، و«القرطاس»، و«الطيف»، و«إيلاف» و«أربيل»، إضافة إلى البنك الإسلامي الدولي، ومصرف عبر العراق، والموصل، والراجح، وسومر، والثقة وأور، فضلاً عن مصرفي «العالم» و«زين العراق».

علماً أن العراق يضم 72 مصرفاً مسجلاً، من بينها 38 مصرفاً مشاركاً في مزاد بيع العملة الأميركية لدى البنك المركزي، وحصة هذه المصارف من مزاد بيع العملة (الدولار)، تشكل بالمجموع 8% من مجموع ما يُباع من الدولار في مزاد بيع العملة عن طريق الحوالات، غير أنها تستحوذ على ما يقرب من 50 مليون دولار يومياً من مبيعات الدولار النقدي لدى «المركزي العراقي»، وهذه الأموال تذهب إلى السوق المحلية العراقية أو ما يُعرف بالأسواق الموازية.

أسباب العقوبات

يُفسر خبراء إقتصاديون سبب فرض عقوبات على مصارف وحظر إستعمال الدولار على مصارف أخرى، بأن «المشكلة تكمن في تسريب الدولار خارج البلاد عن طريق بطاقات الإئتمان، حيث شهدت الفترة الماضية تهريب آلاف البطاقات الإئتمانية المعبأة بالدولار، حيث جرى تحويل هذه الأموال إلى سيولة والتصرُّف بها خارج البلاد»، لافتين إلى أن «المصارف الخاضعة للعقوبات كانت تستحوذ على ثلث الدولار الذي يبيع في مزاد العملة، سواء كان عن طريق الحوالات أو الدولار النقدي الذي يسلّم مباشرة لهذه المصارف، وأن أي نقص في كمية بيع الدولار سيُؤثر سلباً على الإقتصاد العراقي المحلي، وأن سعر الصرف الموازي قد يصل إلى 1700 دينار للدولار الواحد».

سروع: الهدف تجفيف مصادر تمويل الارهاب

يُوافق الخبير المصرفي الدكتور جو سروع على الرأي القائل إن «منع بعض المصارف العراقية من إستعمال الدولار سيُعوّق عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن لن يوقفها، ويشرح وجهة نظره لـ «مجلة إتحاد المصارف العربية» قائلاً: «تشتري المصارف العراقية الدولار من المصرف المركزي خلال مزادات، أي بحسب عدد زبائن المصارف، وهذا يعني أن منع المصارف الثمانية من شراء الدولار من المصرف المركزي، سيُعوّق عملها في السوق الداخلية، ولكن يجب ألاّ ننسى أن هناك سوق سوداء في العراق قوي جداً، ونشط بشكل كبير منذ إنسحاب الأميركيين من العراق، وهو متنفّس لكل من يُحاول الاميركيون محاصرته».

يضيف د. سروع: «إن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هي تجفيف مصادر تمويل الارهاب وتبييض الأموال، وبرأيي، هذه الإجراءات ستطال فقط المصارف، وليس كل مَن هو متهم بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال. لكن هناك سوق سوداء لا يملك الأميركيون القدرة على السيطرة عليه، والآليات التي يُمكن أن تضعها المصارف المركزية تظل ناقصة، لأن هناك ثغرات يُمكن للمهرّبين النفاذ منها، وخصوصا في ظل عدم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في الكثير من العمليات».

الخبير المصرفي الدكتور جو سروع

ويختم د. سروع: «إن ما حصل هو جزء من محاولات الأميركيين لمحاصرة اعدائهم بكل الوسائل. علماً أن هناك آلاف الصرّافيين على إمتداد الأراضي العراقية، ولديهم خطوط للتعامل مع العمليات النقدية من داخل العراق وخارجه».

بدر: التأثير سيكون مع المصارف المراسلة

في الميزان القانوني يشرح المحامي شوقي بدر لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه لم تحصل عقوبات أميركية على المصارف العراقية الثمانية، بل إن المصرف المركزي منعها من التعامل بالدولار، وهذا يعني أنه يمكنها العمل في بقية العملات مع المصارف المراسلة. وعملياً سيؤثر هذا الأمر عليها سلباً حيال علاقتها بالمصارف المراسلة.

المحامي شوقي بدر

والجميع يعلم أن تحويل الدولار ولو كان إلى بلدان غير الولايات المتحدة، إلاّ أنه عليه أن يمر إلزامياً عبر الولايات المتحدة».

يضيف بدر: «إن هذا القرار يُكبّل هذه المصارف، ويُقلل من إمكانية إستمرارها. وبرأيي الشخصي المصرف المركزي العراقي يُنسق بشكل كبير مع الخزانة الاميركية، و«المركزي العراقي» يرى ان هناك مصارف غير مؤهلة للإستمرار. لذلك هناك 8 مصارف قرّر عدم بيعها بالدولار، ولم تُفرض عليها عقوبات مباشرة من وزارة الخزانة الاميركية، على غرار ما حصل مع 14 مصرفاً عراقياً سابقاً (ليُصبح العدد 22 مصرفاً ممنوعاً من التداول بالدولار الأميركي في العراق)».

ويوضح بدر بأن «في العراق هناك سعرين للدولار، سعر من المصرف المركزي لتمويل التجارة الخارجية، وهناك سعر السوق السوداء الذي هو أعلى من سعر المصرف المركزي. والأخير يبيع المصارف العراقية الدولار الاميركي لإتمام العمليات التجارية والإستيراد (بسعر أقل من السعر السوق السوداء بنحو 250 ديناراً عراقياً).

وأصدر «المركزي العراقي» مؤخراً قراراً يمنع 8 مصارف من أخذ حصتها من الدولار منه، والهدف أن هناك مجموعة مصارف غير مؤهلة للإستمرار. والجميع يعلم أنه تم الترخيص لعدد كبير من المصارف من دون أن تكون جميعها تتمتع بالمواصفات المصرفية المطلوبة».

ويختم بدر قائلاً: «إن هذا المنع لن يؤثر على حركة السوق، لأن هناك بديلاً عنها. ولا شك في أن هناك وساطات لاعادة هذه المصارف إلى نشاطها العادي، ولكن القرار النهائي سيكون للمركزي».

باسمة عطوي

«المركزي العراقي» يلغي رخصة تشغيل بنك «ملي» الإيراني

ألغى المصرف المركزي العراقي رخصة التشغيل لأكبر مصرف إيراني، بنك «ملي إيران»، وردّ ذلك إلى العقوبات الدولية وعمليات المصرف المحدودة في العراق، بحسب وثيقة من «المركزي العراقي» تحقق منها إثنان من مسؤوليه.

وجاء في الوثيقة: «في ضوء الخسائر التي تكبّدها فرعكم في العراق وأنشطته المحدودة، وعدم قدرته على تنفيذ أو توسيع الأنشطة المصرفية وإدراجه في العقوبات الدولية، تقرر إلغاء رخصتكم».

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد فرضت عقوبات على بنك «ملي إيران» في العام 2018، معتبرة «أن الحرس الثوري الإيراني يستخدمه لتوزيع الأموال على الجماعات المسلّحة، وكان وجود «بنك ملي» في العراق جزءاً من هذا المخطّط».

يُشار إلى أن الحكومة العراقية تعاونت بشكل وثيق مع واشنطن حيال الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الأنشطة المالية لطهران في العراق وتحديث النظام المالي. وفي هذا السياق، لقد منع العراق أخيراً ثمانية مصارف تجارية محلية من المشاركة في المعاملات بالدولار، وإتخذ إجراءات للحدّ من الإحتيال وغسل الأموال وغيرها من الإستخدامات غير القانونية للعملة الأميركية، في خطوة رحّبت بها وزارة الخزانة.

وفي يوليو (تموز) 2023، منعت 14 مصرفاً من إجراء معاملات بالدولار كجزء من حملة أوسع على تهريب الدولار إلى إيران عبر النظام المصرفي العراقي، بعد طلب من واشنطن، بحسب مسؤولين عراقيين وأميركيين.

المدير العام لمصرف الرشيد محمد سمير عباس

نسعى إلى رفع مستوى الأداء وتحسين كفاءة العمليات المصرفية ونواكب التطوُّرات المصرفية والتقنية ونتبنّى برنامجاً للتحوُّل الرقمي الإستراتيجي

محمد سمير عباس المدير العام لمصرف الرشيد

يقول المدير العام لمصرف الرشيد محمد سمير عباس «يسعى مصرف الرشيد إلى رفع مستوى الأداء وتحسين كفاءة العمليات في كافة نواحي المصرف، عن طريق تطوير وتحسين السياسات وإجراءات العمل عن طريق تطوير وتحسين السياسات والإجراءات، وتحقيق رضى الزبائن بتوفير خدمات مصرفية جديدة حديثة ومبتكرة وذات جودة عالية، مقترناً عمله بالإمتثال، في تطبيق كافة المعايير الدولية والمحلية الحديثة والتي تصبُّ في مكافحة غسل الأموال ودوره الرقابي لحماية نظامنا المصرفي والمالي، بواسطة تنفيذ تدابير العناية الواجبة والإجراءات الوقائية لمنع إنتشار الجرائم المالية»، مشيراً إلى «أن علاقاتنا مستمرة مع مراسلينا في الخارج في ما يخص تعاملاتنا المصرفية، ولم تتأثر بقرار تجدُّد العقوبات».

أضاف عباس «يعد مصرفنا من البنوك التي تحرص على مواكبة التطوُّرات المصرفية والتقنية، إذ تبنّى برنامجاً للتحوُّل الرقمي الإستراتيجي، والذي بدأه في وقت سابق، ويواصل تنفيذه على مراحل عدة. ويهدف البنك إلى حلول وأنظمة بنكية مواكبة للأنظمة العالمية ومتماشية مع أحدث الأدوات التكنولوجية، من أجل تلبية متطلّبات السوق المتغيّرة بما يخدم البنك في تحقيق أهدافه خصوصاً في ظل التوجُّه المتزايد نحو الخدمات الذكية»

في ما يلي الحديث مع المدير العام لمصرف الرشيد محمد سمير عباس:

بعد إعادة هيكلة مصرف الرشيد، وتوطين الرواتب والبطاقة الإلكترونية، ومشروع النظام الشامل، والتمويل والإستثمارات، وإسترداد ديون مصرف الرشيد، وإفتتاح فروع جديدة للمصرف وإعادة تأهيل القديمة منها، وتحقيق ربحية عالية، ما هي إستراتيجية المصرف المستقبلية في سبيل المزيد من الإنتشار والإستمرارية؟

يسعى مصرف الرشيد إلى رفع مستوى الأداء وتحسين كفاءة العمليات في كافة نواحي المصرف، عن طريق تطوير وتحسين السياسات وإجراءات العمل وتحقيق رضى الزبائن بتوفير خدمات مصرفية جديدة حديثة ومبتكرة وذات جودة عالية، مقترناً عمله بالإمتثال في تطبيق كافة المعايير الدولية والمحلية الحديثة والتي تصبُّ في مكافحة غسل الأموال، ودوره الرقابي لحماية نظامنا المصرفي والمالي، بواسطة تنفيذ تدابير العناية الواجبة والإجراءات الوقائية لمنع إنتشار الجرائم المالية. ويمتلك مصرفنا مقوّمات النجاح الأساسية المتمثلة بفروعه المنتشرة في أنحاء البلد من خلال هيكله التنظيمي والإداري وفي مختلف مستوياته.

وسوف يعمل جاهداً على تنفيذ إستراتيجيته الجديدة بكل دقة وشفافية وكفاءة وفاعلية عالية والداعمة لمركزه المالي والتي تحرص على تحقيق أكبر مكانة في سوق العمل المصرفي في ظل المنافسة الحادة التي

يشهدها القطاع المصرفي، وقد إعتمدت الإستراتيجية على خمسة مَحاور أساسية، تشمل كل من هذه المحاور، أهدافاً وإستراتيجيات محددة، سيتم تنفيذها على فترات زمنية طويلة الأمد، وحُددت كالتالي:

- **أولاً: محور العمليات والتنظيم.**
- **ثانياً: المحور الموارد البشرية.**
- **ثالثاً: المحور الائتماني والعملاء.**
- **رابعاً: المحور المالي.**
- **خامساً: محور تكنولوجيا المعلومات.**

ما هي توجُّهات المصرف حيال الشمول المالي، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الخدمات المصرفية حيال محدودي الدخل والمرأة؟

إن المصرف سبق وأن وضع خطة، وقد تم تنفيذها بشمول محدودي الدخل، كذلك المرأة (الأرملة والمطلقة) بقروض المشاريع الصغيرة، كما عمل على تعزيز الشمول المالي من خلال إطلاق البطاقات الالكترونية للدوائر الحكومية (مشتريات ووقود) كما شملت الخدمة البطاقات التي تم إصدارها سابقاً للموظفين والقوات الأمنية والمتقاعدين، وتم أيضاً إصدار بطاقة (**client**) للمواطنين من غير زبائن المصرف.

أعلن مصرف الرشيد عن حذف إسمه من قائمة العقوبات الدولية لميثاق الأمم المتحدة، والذي جاء بموجب الوثيقة الصادرة في 18 أبريل/نيسان 2022، كيف تقيّمون علاقاتكم مع المصارف المراسلة الأجنبية في ضوء تجدُّد العقوبات الأميركية في العام 2023 على مصارف عراقية عدة؟

علاقاتنا مستمرة مع مراسلينا في الخارج في ما يخص تعاملاتنا المصرفية، ولم تتأثر بقرار تجدُّد العقوبات، كوننا مصرف حكومي يلتزم توجيهات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي، وحرصاء على توسيع التعاملات مع المراسلين مستقبلاً لتشمل خدمات أخرى.

من المعروف أن للعقوبات الأميركية الأخيرة، نتائج سلبية على الوضع الإقتصادي والمالي في العراق، إلى جانب تأثيرها على سعر الصرف الذي تعانيه البلاد منذ نحو أكثر من ثلاث سنوات، ما هي الإجراءات المصرفية المتبعة لتفادي أيّ عقوبات أميركية جديدة؟

الحكومة العراقية كثّفت جهودها لإصلاح القطاع المصرفي، وقد شاركنا في العديد من الإجتماعات التي وجّه بها رئيس الحكومة، وتمّت مناقشة آليات العمل والإجراءات المتحقّقة في الإصلاح الإداري والمصرفي، والذي شرعت الحكومة بتنفيذه، ونرى أن تفادي أي عقوبات يكون عبر الإلتزام بتوجيهات وزارة المالية كذلك الإلتزام بسياسة البنك المركزي في ما يخص كافة التعاملات المصرفية.

بات اليوم التحوُّل الرقمي والذكاء الإصطناعي من سمات المرحلة الراهنة، كيف تتعاملون مع هذه المرحلة؟ وإلى أيّ مدى تفيد العمل المصرفي المهني لديكم، علماً أنه مع التطور التكنولوجي المتسارع يزداد الخطر من عمليات القرصنة الإلكترونية والفساد، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

يعد مصرفنا من البنوك التي تحرص على مواكبة التطورات المصرفية والتقنية، إذ تبنّى برنامجاً للتحوُّل الرقمي الإستراتيجي والذي بدأه في وقت سابق، ويواصل تنفيذه على مراحل عدة. ويهدف البنك إلى حلول وأنظمة بنكية مواكبة للأنظمة العالمية ومتماشية مع أحدث الأدوات التكنولوجية من أجل تلبية متطلّبات السوق المتغيّرة بما يخدم البنك في تحقيق أهدافه، خصوصاً في ظل التوجُّه المتزايد نحو الخدمات الذكية. هذا ويقدم مصرف الرشيد حالياً العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر قنوات عدة ساعياً لتعزيزها وتوسيع دائرتها.

أما في خصوص مكافحة الجرائم المالية (الإحتيال / والفساد/ وغسل الأموال/ وتمويل الإرهاب) فإن المصرف يعتمد سياسات وإجراءات حوكمية، ونظُم تكنولوجيا متقدمة، كنظام (**AML**) الذي يحتوي السيناريوهات التي تمكن خطوط الصدّ الرقابية الثلاثة من الكشف، والتحقق، والتحرّي عن العمليات المالية التي تتم عبر قنوات تقديم الخدمة (الكلاسيكية/ الإلكترونية)، وذلك بهدف ضمان سلامة النظام المالي والعمل وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية.

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

KIB

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

مصارف عربية وأجنبية نحو دخول السوق العراقية

كشف رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن عملية إعادة تأهيل للمصارف المحلية في بلاده. وخلال كلمته في ورشة عمل أقيمت في العاصمة بغداد، تهدف إلى دعم الصناعة الوطنية، لاسيما الصناعات الإنشائية، وذلك بالتزامن مع شروع العمل في المدن السكنية الجديدة، أفاد السوداني بأن هناك مصارف عربية وأجنبية «ستدخل السوق العراقية؛ لتسهم في التمويل».

وقال رئيس وزراء العراق: «لقد بدأنا بإصلاح النظام المالي والمصرفي، ونريد من المصارف أن تُسهم في تسريع التنمية».

«التسويات الدولية» يعلن عن مشروعات الترميز
والأمن السيبراني والعملات الرقمية والتمويل الأخضر

أعلن بنك التسويات الدولية عن برنامج عمله للعام 2024، إذ يضمُّ ستةَ مشروعات جديدة، تستكشف قضايا الأمن السيبراني، ومكافحة الجريمة المالية، والعملات الرقمية للبنك المركزي، والتمويل الأخضر. كما حدَّدت سيسيليا سينغسلي، رئيسة مركز الابتكار في بنك التسويات الدولية، في الإعلان، بأنَّ الترميز مجال حاسم آخر، حيث سيتبع المشروعَ الجديد، بروميسا (Promissa)، «مزيدٌ من المبادرات».

ويهدف «مشروع بروميسا» (Promissa)، الذي أُطلق في العام 2024 بالتعاون مع البنك الوطني السويسري والبنك الدولي، إلى بناء إثبات المفهوم (PoC) لمنصة للسندات الإذنية الرقمية المرمَّزة. علماً بأنَّ هذه السندات هي الدَّين التقليدي أو الأداة المالية التي تشير قانوناً إلى إلتزام أحد الطرفين بدفع مبلغ محدَّد من المال إلى طرف آخر في وقت معيَّن. وبحسب بنك التسويات الدولية، فإنَّ معظم السندات الإذنية، التي تؤدي دوراً بارزاً في النظام المالي لبنوك التنمية، لا تزال ورقية. لذا يأمل البنك في الإنتهاء من إثبات المفهوم في حلول أوائل العام 2025.

ومن ناحية أخرى، سيدخل «مشروع أوروما» (Project Aurum)، الذي أُطلق بالإشتراك بين بنك التسويات الدولية والسلطة النقدية في هونغ كونغ (HKMA)، مرحلةً جديدة من البحث في خصوصية المدفوعات في العملة الرقمية للبنك المركزي بالتجزئة. علماً أنَّه في العام 2022، أكملت السلطة النقدية في هونغ كونغ نظامَ البيع بالجملة بين البنوك والمحفظة الإلكترونية ونموذج التجزئة للعملة الرقمية للبنك المركزي لمشروع (Aurum).

كذلك ثمَّة أربعة مشروعات جديدة أخرى من بنك التسويات الدولية، لا تتداخل بشكل مباشر مع صناعة الأصول الرقمية هي: «مشروع ليب» (Project Leap) و«مشروع سيمبيوسيس» (Project Symbiosis) و«مشروع هيرثا» (Project Hertha) و«مشروع إن جي إف إس داتا دايريكتري 2.0» (Project NGFS Data Directory 2.0).

كما سيواصل البنكُ عملَه في «مشروع ماندالا» (Project Mandala)، سعياً إلى أتمتة إجراءات الإمتثال للمدفوعات عبر الحدود، و«مشروع بيكسيتريل» (Project Pyxtrail)، ومراقبة الميزانيات العمومية للعملات المستقرة المدعومة بالأصول، و«مشروع إم بريدج» (mBridge)، وتجربة منصّة متعدّدة العملات الرقمية للبنك المركزي للمدفوعات عبر الحدود. علماً بأنَّه في العام 2023، كان بنك التسويات الدولية من أبرز المدافعين العالميين عن العملات الرقمية للبنك المركزي وأشدِّ الناقدين للعملات المستقرة. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، حثَّ أوغستين كارستنز، المدير العام لبنك التسويات الدولية، البنوكَ المركزية في جميع أنحاء العالم على قيادة الإبتكار الرقمي، ووصفَ العملات الرقمية للبنك المركزي بأنَّها «العنصر المركزي» لهذه القيادة.

تحدّيات الأمن الغذائي العربي في ظل التغيّر المناخي

التعاون العربي – العربي ضروري لمواجهة تحدّيات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز التنمية المستدامة

يُعدُّ الأمن الغذائي عاملاً أساسياً لرفاهية الإنسان والإستقرار المجتمعي، ويُمثل توافر الطعام المغذي وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه عبئاً على جميع السكان. وفي المنطقة العربية، ورغم مواردها الطبيعية الهائلة، يظل الأمن الغذائي مصدر قلق مُلحّ، ويتأثر بعوامل مختلفة بما في ذلك تغيُّر المناخ، وعدم الإستقرار السياسي، والنمو السكاني، والفوارق الإقتصادية. ويُمكن تلخيص التحديات الأساسية للأمن الغذائي العربي بالعوامل التالية:

أولاً. تغيّر المناخ: المنطقة العربية معرضة بدرجة كبيرة للآثار السلبية لتغيُّر المناخ، بما في ذلك ندرة المياه والتصحر والظواهر الجوية المتطرفة. وتهدّد هذه الظواهر الإنتاجية الزراعية، وخصوصاً في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما يؤدي إلى إنخفاض غلة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. عدم الإستقرار السياسي: تؤدي الصراعات السياسية المستمرة والإضطرابات في العديد من البلدان العربية إلى تعطيل إنتاج الغذاء وشبكات التوزيع والوصول إلى الأسواق. وغالباً ما تشهد مناطق النزاع نزوح السكان، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل طرق التجارة، مما يؤدي إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي بين المجتمعات الضعيفة.

ثالثاً. ندرة المياه: تمثل ندرة المياه تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، وتتفاقم بسبب النمو السكاني، والتوسع الحضري، والممارسات غير الفعّالة لإدارة المياه. وتستهلك الزراعة جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة (نحو 85 **%** بحسب بعض التقديرات)، مما يؤدي إلى إستنزاف المياه الجوفية بشكل غير مستدام والتنافس بين المستخدمين الزراعيين والصناعيين والمنزليين.

رابعاً. الإعتماد على الواردات الغذائية: تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، وتحديداً الحبوب التي تبلغ نسبة الاعتماد على الواردات منها 65 **%**، مما يجعل تلك الدول عرضة للتقلبات في أسعار الغذاء العالمية، وأسعار صرف العملات، والإضطرابات التجارية. كما يعرّض الإعتماد على الواردات هذه الدول لمخاطر سلسلة التوريد ويحد من قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

خامساً. التفاوتات الإقتصادية: تساهم التفاوتات الإقتصادية داخل البلدان العربية وفي ما بينها في زيادة التفاوت في الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، حيث تُواجه المجتمعات المهمّشة تحدّيات أكبر في تلبية إحتياجاتها الغذائية. إن إرتفاع مستويات الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل يعوّق قدرة الأسر على شراء الأطعمة المغذية والحفاظ على وجبات غذائية كافية.

يعرض هذا التقرير تحديات الأمن الغذائي العربي بشكل عام، وتداعيات التغيُّر المناخي بشكل خاص، مع عرض لعدد من المقترحات التي تساعد في التخفيف من تلك التداعيات.

تداعيات التغيُّر المناخي على الأمن الغذائي العالمي

وفق قاعدة بيانات **Centre for Research on the Epidemiology of Disasters** في بلجيكا، والتي تحتوي على سجلات الأحداث المتطرفة، فقد تسببت الكوارث الطبيعية في وفاة ما يقرب من 31000 شخص وخسائر اقتصادية تقدر بنحو 224 مليار دولار في العام 2022 وحده، كما أثّرت على أكثر من 185 مليون شخص حول العالم. وقد زاد تواتر أحداث الكوارث الطبيعية من 100 حدث سنوياً في جميع أنحاء العالم في فترة السبعينيات من القرن الماضي إلى حوالي 400 حدث سنوياً خلال العشرين عاماً الماضية.

وبحسب منظمة الفاو، فُقد على مدى السنوات الثلاثين الماضية نحو 3.8 تريليونات دولار من المحاصيل والإنتاج الحيواني نتيجة الكوارث الطبيعية، وهو ما يُعادل متوسط خسارة سنوية قدرها 123 مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة 5 **%** من الناتج الإجمالي الزراعي العالمي السنوي. وقد زادت الخسائر على مدى 30 عاماً في جميع مجموعات المنتجات الزراعية الرئيسية، حيث بلغ متوسط الخسائر السنوي 69 مليون طن من الحبوب، و40 مليوناً من الفواكه والخضروات، و16 مليوناً من اللحوم ومنتجات الألبان والبيض، بسبب الأحداث المناخية المتطرفة. وتُظهر البيانات المستمدة من تقييمات إحتياجات ما بعد الكوارث أن ما يقرب من 23 **%** من إجمالي الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الكوارث يتكبدها قطاع الزراعة تحديداً. وتكبّدت البلدان المنخفضة الدخل أعلى الخسائر بسبب تلك الأحداث المتطرفة، بما يصل إلى 10–15 **%** من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي. وتُعد درجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف من المخاطر الرئيسية التي تسبب خسائر في الزراعة في جميع أنحاء العالم.

وأدّت خسائر الإنتاج الزراعي إلى انخفاض كبير في توافر المُغذّيات، حيث قدرت منظمة الفاو فقدان الطاقة الغذائية بنحو 147 سعرة حرارية للشخص الواحد يومياً على المستوى العالمي من العام 1991 إلى العام 2021، أي ما يعادل متوسط إحتياجات حوالي 400 مليون رجل أو 500 مليون امرأة خلال عام واحد. وبشكل عام، فإن المخاطر التي تؤثر على الزراعة تنتشر في كل مكان وتتزايد بمعدل يفوق الجهود المبذولة للحدّ منها.

كما يؤدّي تغيُّر المناخ إلى عوامل أخرى مثل الأوبئة والصراعات والإستخدام غير المستدام للأراضي، مما يُفاقم مخاطر الأمن الغذائي، ويخلق شبكة معقدة من التحديات المترابطة. ويتطلّب التصدّي لهذه التحدّيات إتخاذ تدابير إستباقية والإستثمار في إستراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث. وهنا، تُعد الجهود المبذولة لتعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها أمراً بالغ الأهمية لتحسين فهم ومعالجة المشهد المتطور لمخاطر الكوارث في الزراعة.

وعليه، فإن زيادة المرونة **Resilience** (أي القدرة على التعامل مع الإضطرابات أو تأثير الأحداث السلبية) وقدرات المجتمع أو النظام

الاجتماعي البيئي على التكيُّف، تتطلّب تغييرات كبيرة في الممارسات الحالية وتحسين الوصول إلى الموارد وتعبئتها. فبحسب منظمة الفاو، إن تطوير معلومات أفضل عن التأثيرات والمخاطر بشكل متسق ومدمج بشكل مناسب على جميع المستويات سيسمح للمجتمعات الزراعية على المستويين المحلي والوطني بتحديد أفضل الاستراتيجيات الممكنة لتخفيف أو تقليل تأثير الأحداث المستقبلية. وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الرامية إلى منع خلق مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة قبل وقوع الكارثة، وبناء القدرات على التكيُّف أثناء الكارثة، وتطوير تدابير الإستجابة بعد وقوع الكارثة، يجب أن تنتشر على نطاق واسع لتحقيق أهداف خطة العام 2030 للتنمية المستدامة وإتفاق باريس للمناخ. كما يتطلب ذلك تحوّلاً نموذجياً شاملاً للقطاعات في الأنشطة الزراعية والخطط والسياسات والتمويل لزراعة ثقافة الوقاية الإستباقية والحد من المخاطر.

تداعيات التغيُّر المناخي على القطاعات المختلفة في المنطقة العربية

يُشكل تغيّر المناخ تحدياً كبيراً أمام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشير البنك الدولي إلى أن الطقس المتطرّف والكوارث الطبيعية قد أديا إلى نزوح ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تسبّبت الحروب بنزوحهم خلال العام 2019. وأضاف البنك الدولي أن أكثر من 95 **%** من هذه الكوارث الطبيعية كانت نتيجة المخاطر المرتبطة بالطقس مثل العواصف والفيضانات. فعلى سبيل المثال، تعرّضت ليبيا لعاصفة غير مسبوقة، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية والمنازل.

وتواجه المنطقة العربية عواقب وخيمة ناجمة عن تغيُّر المناخ، أكثر من أجزاء أخرى من العالم. ففي الواقع، ترتفع درجة حرارة المنطقة بمعدل ضعف المتوسط العالمي. وفي حلول العام 2050، من المتوقع أن تكون المنطقة العربية أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية، وهو أعلى بكثير من هدف إتفاق باريس للمناخ البالغ 1.5 درجة مئوية. ومع إرتفاع درجات الحرارة، فإن التحدّيات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة اليوم هي مترابطة، وتشمل في المقام الأول ندرة المياه، وإرتفاع درجات الحرارة، وإرتفاع مستوى سطح البحر، والهجرة المناخية.

وأصبحت حالات الجفاف أكثر تواتراً وشدة في الدول العربية، مما يؤدي إلى تفاقم التحدّيات التي يواجهها القطاع الزراعي، بما في ذلك ندرة المياه. وتشير تقديرات البنك الدولي أنه في حلول العام 2050، يُمكن أن تؤدي ندرة المياه المرتبطة بالمناخ إلى خسائر إقتصادية تعادل 14 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. علاوة على ذلك، فإن 45 % من إجمالي المساحة الزراعية في المنطقة هي معرّضة للملوحة وإستنزاف مغذيات التربة.

كما أنه ومن الممكن أن ينخفض توافر المياه والإنتاجية الزراعية بنسبة 30 % أخرى في حلول العام 2050.

ومن التهديدات البارزة الأخرى الناجمة عن تغيُّر المناخ هي النزوح الناجم عن الجفاف وإرتفاع منسوب مياه البحر. وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة تحديداً، نُشير الى أن قرابة 9 % من السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية في المنطقة العربية يسكنون على إرتفاعات تساوي خمسة أمتار أو أقل من مستوى سطح البحر.

وتُعد المنطقة العربية أكثر المناطق التي تعاني الإجهاد المائي في العالم. فمن بين أكثر 17 دولة تعاني نقص المياه في العالم، هناك 11 دولة عربية. ويؤدي النمو السكاني السريع والتوسع الحضري إلى زيادة الضغط على موارد المياه الطبيعية الشحيحة أصلاً. وفي الواقع، يُعدّ سكان المنطقة أكبر مستهلكي المياه يومياً للفرد في العالم، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ متوسط إستخدام الفرد اليومي من المياه حوالي 560 لتراً. وبالإضافة إلى إنخفاض نسبة هطول الأمطار وزيادة تواتر حالات الجفاف، فإن تغيُّر المناخ سيختبر بشدة قدرة المنطقة على توفير المياه لسكانها وصناعاتها، حيث من المتوقع أن تنخفض كمية هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 20 إلى 40% في عالم أكثر حرارة بمقدار درجتين مئويتين.

وهذه القضية مثيرة للقلق بشكل خاص لأن الإنتاج الزراعي في المنطقة يعتمد على الأمطار بنسبة 70 %، والذي يتركز بشكل أساسي في الجزائر والعراق والمغرب والسودان وسوريا وتونس. وتشير التقديرات إلى أن غلّات المحاصيل يُمكن أن تنخفض بنسبة تصل إلى 30 % في عالم أكثر دفئاً بمقدار درجتين مئويتين، وبنسبة 60 % تقريباً في عالم أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية. إن ندرة هطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ بها بسبب تغيُّر المناخ سوف تؤثر بشكل مباشر على قطاع الزراعة في الدول العربية، فضلاً عن المجتمعات الريفية التي ستكون الأكثر تضرُّراً نتيجة خسارة المحاصيل والماشية. وكل هذه العوامل ستخلق سلسلة من التحديات التي سيكون لها تأثيرات سلبية طويلة المدى، وتحديداً إنعدام الأمن الغذائي. وتُظهر النماذج المناخية الإقليمية أن هذه التأثيرات سوف تزداد سوءاً، حيث ستكون أقوى التأثيرات محسوسة في أشهر الصيف (يونيو/ حزيران – أغسطس/ آب)، والتي من المعروف أنها تُسجل درجات حرارة مرتفعة جداً. وفي حلول العام 2050، وحتى لو كان متوسط إرتفاع درجة الحرارة العالمية يقتصر على درجتين مئويتين، يقدّر البنك الدولي أن تشهد المنطقة زيادة في متوسط درجات الحرارة في الصيف بنحو 4 درجات مئوية – أي ضعف المتوسط العالمي.

وعلى غرار تأثيرات ندرة المياه، يُمكن أن تشجع موجات الحرارة التحضّر السريع من خلال تعطيل الأنماط البيئية التي تعتمد عليها الصناعات الزراعية، مما يدفع المجتمعات الريفية إلى الإنتقال إلى المدن الصناعية بحثاً عن العمل. وسوف يؤدي التركيز المفرط للسكان في المناطق الحضرية إلى تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري التي يسبّبها الإنسان، مما يخلق تأثيراً دورياً يزيد من شدّة موجات الحر بمرور الوقت.

ويُمكن ملاحظة هذه الظاهرة بالفعل في الدول العربية المُطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تضاعف عدد السكان أربع مرات بين عامي 1960 و2015، وإرتفعت درجة التحضر من 35 % إلى 64 %. وقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً تقلّبات مناخية كبيرة خلال العقود الأخيرة وتأثرت على وجه الخصوص بموجات حرّ شديدة وحالات الجفاف. وسوف يؤدي إرتفاع درجات الحرارة في الصيف في السنوات المقبلة إلى زيادة تواتر وشدة مثل هذه الأحداث المتطرفة، مما يسبّب ضغوطاً بيئية وإجتماعية وإقتصادية إضافية. مع الاشارة إلى أنه بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل، فقد إنخفضت نسبة سكان المناطق الريفية من 69 % في العام 1960 الى 40 % في العام 2022.

رسم بياني 1: سكان الريف كنسبة من مجموع السكان (%)

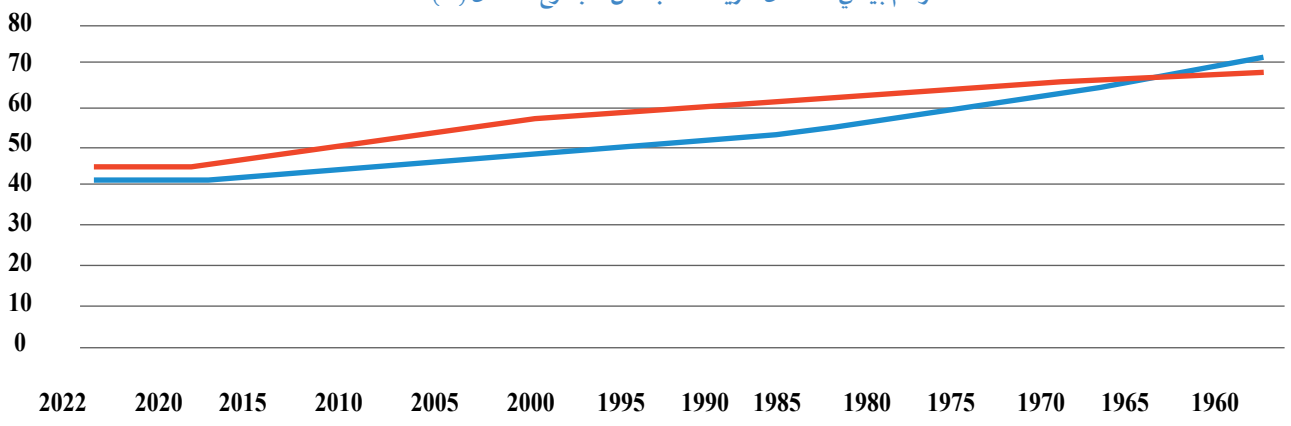

رسم بياني 1: سكان الريف كنسبة من مجموع السكان (%)

رسم بياني 2: العاملون في قطاع الزراعة كنسبة من مجمل اليد العاملة (%)

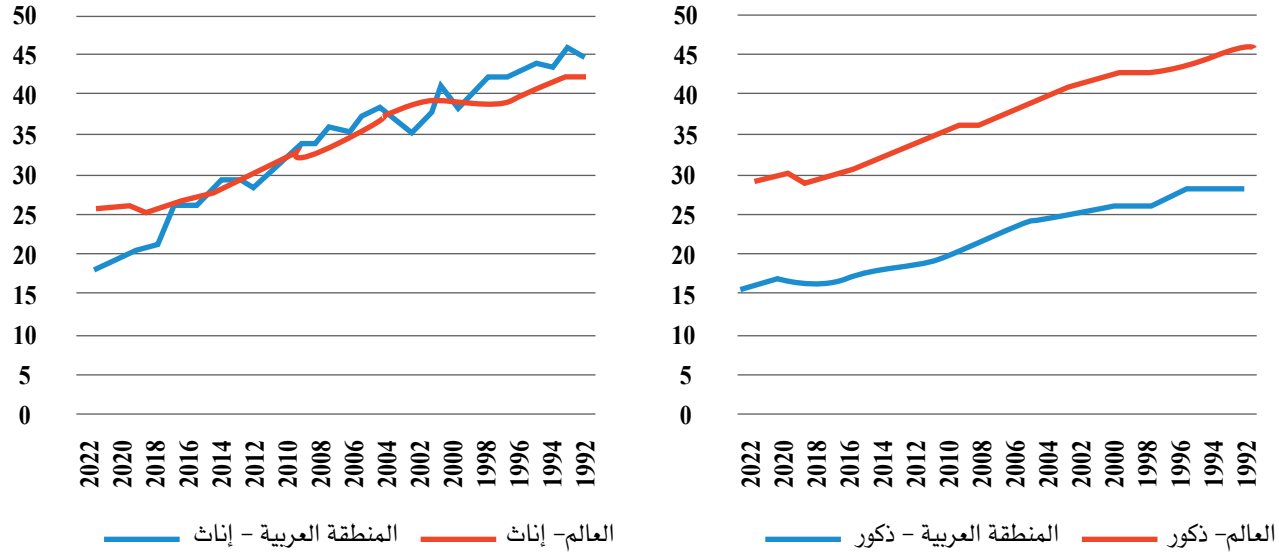

المصدر: البنك الدولي

ويوجد تهديد بيئي آخر يُمكن أن يتفاقم بسبب إرتفاع درجات الحرارة وهو إرتفاع مستوى سطح البحر، والذي له آثار خطيرة على المدن الساحلية والزراعة والقطاعات الأخرى التي تعتمد على الجغرافيا مثل السياحة. فعلى سبيل المثال، في حال زادت حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية، ستشهد مدن مثل تونس وطنجة ومسقط إرتفاعاً في مستوى سطح البحر يتراوح بين 0.2 متر و0.5 متر في حلول نهاية القرن. وفي حالة إرتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 4 درجات مئوية في المستقبل، من المتوقع أن يصل مستوى سطح البحر في المدن المذكورة إلى حوالي متر واحد. إن إرتفاع مستوى سطح البحر، مترافقاً مع العواصف والأمطار غير المنتظمة، سيجعل الفيضانات أكثر احتمالاً، ما سوف يُعرّض أكثر من 100 مليون شخص للخطر في المدن الساحلية العربية في حلول العام 2030، ويسبب أضراراً للبنية التحتية الساحلية بمليارات الدولارات.

أخيراً، سوف يكون لهذه التهديدات البيئية آثار إجتماعية خطرة، إذ من المحتمل جداً أن يؤدي تأثير تغيُّر المناخ على ندرة المياه، وإرتفاع درجات الحرارة، وإرتفاع مستوى سطح البحر إلى دفع الناس في المنطقة العربية إلى الخروج من مجتمعاتهم بحثاً عن ظروف أكثر ملاءمة للعيش. وبالتالي، فإن هجرة جماعية بسبب المناخ ستشكل ضغطاً على الدول في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك موارد الغذاء والمياه. في الواقع، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حلول العام 2050، سيكون هناك أكثر من 200 مليون مهاجر بسبب المناخ على مستوى العالم. كما من المتوقع أن يصبح 6% من إجمالي سكان شمال أفريقيا مهاجرين بسبب المناخ، وهو ما يعادل نحو 13 مليون انسان.

ولتعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، قام بعض بلدان المنطقة بالفعل بمراجعة مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس لتكون أكثر طموحاً، مع الإلتزام بزيادة الإستثمارات في العمل المناخي والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. ومع تزايد تهديد تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، بدأ العديد من البلدان العربية بإتخاذ مبادرات لتشجيع الناس على المشاركة في العمل المناخي. إن التصدّي لتغيُّر المناخ يتطلّب بذل جهود جماعية ومتضافرة من جميع قطاعات المجتمع، حيث من الأهمية بمكان أن يلعب الجميع دوراً نشطاً في العمل المناخي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف 13. ويُركز الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة على العمل المناخي، بهدف تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيُّف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان ودمج العمل في شأن تغيُّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

الأمن الغذائي العربي في ظل التغيّر المناخي

يفرض تغيّر المناخ تحدّيات كبيرة على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولكن تأثيره واضح بشكل خاص في المنطقة العربية، حيث تتفاقم نقاط الضعف بسبب ندرة المياه والتصحُّر والعوامل الإجتماعية والسياسية الأخرى. ويُمكن تلخيص التأثيرات الأساسية للتغيُّر المناخي على الأمن الغذائي العربي بالتالي:

أولاً. ندرة المياه والجفاف: تتميّز المنطقة العربية بمناخات قاحلة وشبه قاحلة، مما يجعلها معرضة بشدّة لندرة المياه والجفاف الذي يتفاقم بسبب تغيُّر المناخ. يؤدي إنخفاض هطول الأمطار، وزيادة معدّلات التبخُّر، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة إلى تقليل توافر المياه لأغراض الري، مما يؤثر سلباً على غلّات المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. تراجع الإنتاجية الزراعية: يؤثر إرتفاع درجات الحرارة، إلى جانب ندرة المياه، سلباً على الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية المحاصيل، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وإنخفاض القدرة الإستيعابية للماشية. كما يؤدي الإجهاد الحراري والآفات والأمراض إلى إضعاف صحة المحاصيل والمساهمة في خسائر الغلة، لا سيما في المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير والتمور.

ثالثاً. التصحُّر وتدهور الأراضي: يؤدي تغيُّر المناخ إلى تسريع وتيرة التصحُّر وتدهور الأراضي في المنطقة العربية، مما يقلّل من إنتاجية الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تفاقم تآكل التربة والتملّح وزحف الصحراء. فالتربة المتدهورة أقلّ قدرة على الصمود في وجه الظواهر الجوية المتطرفة وأقل قدرة على دعم الغطاء النباتي، مما يشكل تهديداً لإنتاج الغذاء.

رابعاً. التأثير على سلاسل الإمدادات الغذائية: يؤدي إنقطاع سلاسل الإمدادات الغذائية بسبب الأحداث المناخية القاسية، مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر، إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي من خلال إعاقة الإنتاج الزراعي والنقل والتوزيع. وتواجه المجتمعات الضعيفة، وخصوصاً تلك الموجودة في المناطق الريفية النائية ومناطق النزاع، صعوبات في الوصول إلى أسواق المواد الغذائية والمدخلات الأساسية.

خامساً. الآثار الإجتماعية والإقتصادية: تؤدي الآثار السلبية لتغيُّر المناخ على الأمن الغذائي إلى تفاقم الفقر، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وتقويض سبل العيش في المنطقة العربية. وتتأثر المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة في معيشتها ودخلها بشكل غير متناسب، مما يؤدي إلى إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح.

تقف المنطقة العربية عند منعطف حَرِج في ما خصّ الأمن الغذائي. فقد ضربت المنطقة صدمات عدة في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها جائحة «كوفيد19-» والحرب الروسية - الأوكرانية. علاوة على ذلك، أدّت الظواهر الجوية المتطرفة وحالات الجفاف إلى إنخفاض المحاصيل في العديد من البلدان المنتجة للقمح في المنطقة. وتشير تقديرات منظمة الفاو إلى أن حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية قد زاد من 20 مليار في بداية عقد الـ 2000 الى 75 مليار دولار في العام 2023.

وبحسب Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2023، وصل الجوع في البلدان العربية في العام 2022 إلى أعلى مستوياته منذ العام 2000، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية قرابة 60 مليون شخص في العام 2022، أي أعلى بنسبة 75.9 % عمّا كان عليه في العام 2000. ويمثل هذا الرقم نسبة 12.9 % من السكان، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.2 %.

وقد أثّر انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد على نحو 170 مليون شخص، أي نسبة 36.6 % من السكان. كما يعاني 61 مليون شخص من إنعدام الأمن الغذائي الحاد. وبحسب التقرير، تُعدّ الصراعات وتغيُّر المناخ والتباطؤ الإقتصادي والإضطرابات الإجتماعية من الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم المساواة في الدخل والفقر إلى تضخيم التأثير السلبي لتلك العوامل. ويوجد أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في البلدان العربية في البلدان التي تشهد صراعات، كما يعيش ما يقرب من نصف الذين يعانون الجوع في البلدان الأقل نمواً.

وقد وصلت أسعار السلع الأساسية الدولية إلى مستوى قياسي في مارس/ آذار 2022 بسبب تأثيرات جائحة «كوفيد19-» والحرب الروسية - الأوكرانية. وتعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة، كما تعتمد العديد من الدول العربية على المواد الغذائية المستوردة من منطقة البحر الأسود تحديداً.

وبالإضافة إلى ذلك، أدّت حالات الجفاف في المنطقة إلى إنخفاض غلّات العديد من البلدان، مما أدى إلى زيادة متطلبات الاستيراد في المنطقة. وتضع محدودية الأراضي والمياه والنمو السكاني السريع عبئاً إضافياً على النظم الزراعية الغذائية الإقليمية.

وقد جعلت هذه التحدّيات المنطقة معرضة بشدة لأسواق السلع الأساسية الدولية، بما في ذلك صدمات جانب العرض والأسعار. وأدى إرتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية إلى زيادة فواتير الواردات الغذائية، والضغط على أسعار صرف العملات الأجنبية، وتسبّب في إرتفاع معدّلات تضخُّم المواد الغذائية المحلية، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وإلى أزمة تكلفة المعيشة، لا سيما بالنسبة إلى السكان الأكثر ضعفاً لأنهم يُنفقون جزءاً أكبر من دخلهم على الطعام.

رسم بياني 3: مؤشر أسعار السلع الغذائية ومؤشر أسعارالحبوب عالمياً (سنة الأساس 2016 = 100 نقطة)

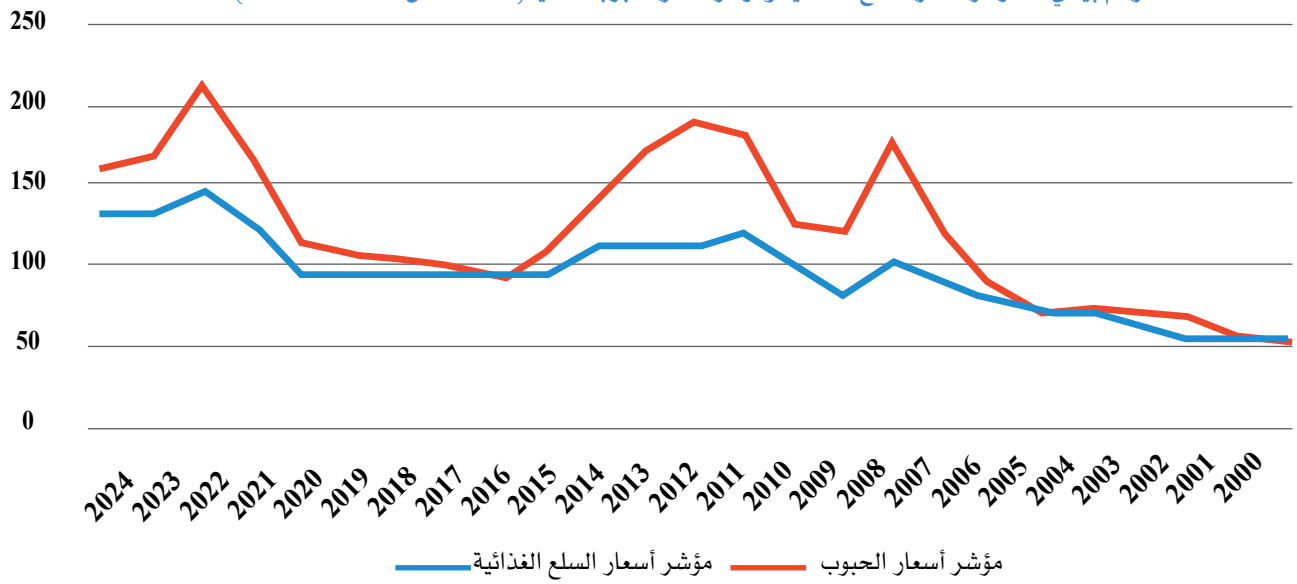

المصدر: صندوق النقد الدولي

ملاحظات: يشمل مؤشر أسعار السلع الغذائية مؤشرات أسعار الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والمأكولات البحرية والسكر والموز والبرتقال. يشمل مؤشر أسعار الحبوب مؤشرات أسعار القمح والذرة والأرز والشعير

إن تضخُّم أسعار المواد الغذائية لا يُهدّد الأمن الغذائي فحسب، بل يُهدّد أيضاً التغذية الجيدة والصحة. فمنذ العام 2017، إرتفعت تكلفة النظام الغذائي الصحي في الدول العربية سنوياً. كما أن لتضخم أسعار المواد الغذائية آثاراً طويلة الأمد على النتائج التغذوية والصحية، وخصوصاً بالنسبة إلى الأطفال، على سبيل المثال، من خلال زيادة خطر التقزم.

الحلول المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي العربي

لتعزيز الأمن الغذائي العربي، يجب على صانعي القرار إعتماد إستراتيجيات تتناول العوامل التي تهدد الأمن الغذائي وهي:

أولاً. التخفيف من تأثير التغيُّر المناخي، وذلك عبر:

• الإدارة المستدامة للمياه: من الممكن أن يؤدي تنفيذ ممارسات فعّالة لإدارة المياه، مثل الري بالتنقيط، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تغذية المياه الجوفية، إلى تعزيز إنتاجية المياه، وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وإستدامة الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعاني نقص المياه.

• الزراعة المقاومة للمناخ: إن تعزيز الممارسات الزراعية المقاومة للمناخ، بما في ذلك تنويع المحاصيل، والحراجة الزراعية، والزراعة المحافظة على الموارد، وإستخدام أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف، يُمكن أن يعزّز الإنتاجية الزراعية، وخصوبة التربة، وقدرة النظام البيئي على الصمود في وجه تغيُّر المناخ.

• تعزيز أنظمة الإنذار المبكر: يُمكن أن يؤدي تعزيز أنظمة الإنذار المبكر للظواهر الجوية المتطرّفة والمخاطر المرتبطة بالمناخ إلى تسهيل الإستجابة في الوقت المناسب والتخطيط للتكيُّف، مما يُمكّن المزارعين وواضعي السياسات والوكالات الإنسانية من التخفيف من آثار تقلُّب المناخ على الأمن الغذائي.

• الإستثمار في البحث والإبتكار: الإستثمار في البحث والإبتكار لتطوير التكنولوجيات الذكية مناخياً، وتقنيات الزراعة المستدامة، وأصناف المحاصيل القادرة على الصمود والمصمّمة خصّيصاً لتتناسب مع الظروف البيئية الزراعية المحلية، من الممكن أن يعمل على تمكين المزارعين من التكيُّف مع تغيُّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

• بناء القدرات المؤسسية: يُمكن أن يؤدي تعزيز القدرات المؤسسية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث، وخدمات الإرشاد الزراعي إلى تعزيز الحوكمة، وتماسك السياسات، والتنسيق بين أصحاب المصلحة المشاركين في جهود الأمن الغذائي والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

ثانياً. التخفيف من تأثير الصراعات الاقليمية والمحلية، وذلك عبر:

• منع الصراعات الإقليمية وحلّها: إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز الحوار، وحلّ المظالم السياسية أمر ضروري لمنع الصراعات وتقليل تأثيرها على الأمن الغذائي. ويمكن لحل النزاعات أن يساعد في إستعادة الإستقرار وخلق بيئة مواتية لإنتاج الغذاء وتوزيعه.

• حماية الأصول الزراعية والبنية التحتية: إن حماية الأصول الزراعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والماشية وأنظمة الري، من التدمير والنهب أثناء الصراعات أمر ضروري للحفاظ على القدرة على إنتاج الغذاء. إن الإستثمار في إعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة يمكن أن يستعيد الإنتاجية الزراعية ويعزّز الأمن الغذائي في حالات ما بعد الصراع.

• تعزيز حوكمة الأمن الغذائي: يُعد تعزيز حوكمة الأمن الغذائي وتنسيق السياسات والقدرات المؤسسية أمراً ضرورياً لضمان الإستجابة الفعّالة وآليات التعافي في السياقات المتأثرة بالصراعات. يُمكن أن يؤدي تعزيز التنسيق بين الوكالات الحكومية والمنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تحسين إستهداف برامج المساعدة الغذائية وتسليمها ومراقبتها.

ثالثاً. التخفيف من تأثير الصراعات الجيوسياسية العالمية، وذلك عبر:

• تعزيز السيادة الغذائية والقدرة المحلية على الصمود: يُمكن أن يؤدي تعزيز السيادة الغذائية والنظم الغذائية المحلية ومبادرات بناء القدرة على الصمود التي تقودها المجتمعات المحلية إلى تقليل الإعتماد على أسواق الغذاء العالمية وتعزيز قدرة السكان الضعفاء في المنطقة العربية على الصمود. ومن الممكن أن يؤدي دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والأنظمة الغذائية الأصلية، والممارسات الزراعية الإيكولوجية إلى تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المجتمعات المهمشة.

• تمكين المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية: يُعد تمكين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية والمبادرات المجتمعية أمراً ضرورياً لتعزيز بناء القدرة على الصمود على المستوى الشعبي والتنمية المستدامة في السياقات المتأثرة بالصراع. إن دعم المبادرات المحلية وجهود بناء القدرات والنهج التشاركي يُمكن أن تُعزّز مرونة المجتمع والتماسك الإجتماعي والحوكمة الشاملة، مما يُساهم في الأمن الغذائي على المدى الطويل في المنطقة العربية.

رابعاً. زيادة التمويل للزراعة، وذلك عبر:

• تحسين الوصول إلى الإئتمان: يتطلّب تعزيز فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية على الإئتمان تدخلاً من صانعي السياسات للحدّ من مخاطر الإقراض، وخفض أسعار الفائدة، وتحسين الثقافة المالية. إن إنشاء مؤسسات الإقراض الزراعية المتخصصة، وتوفير ضمانات الائتمان، وتشجيع آليات التمويل المبتكرة، من شأنه أن يعمل على توسيع القدرة على الوصول إلى التمويل وتحفيز الإستثمار الزراعي.

• تعزيز سلاسل القيمة الزراعية: يُمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة الزراعية من خلال الإستثمارات المستهدفة في البنية التحتية للسوق،

والخدمات اللوجستية، ومرافق التصنيع الزراعي إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة العربية. ويُمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوافز الإستثمار، وآليات تمويل سلسلة التوريد، أن تُحفّز إستثمارات القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة.

• تعزيز الشمول المالي: يُمكن أن يؤدي تعزيز الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المصرفية الريفية، ومنصّات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع الرقمية إلى تعزيز وصول المجتمعات المحرومة في المنطقة العربية إلى التمويل. ومن الممكن أن تعمل برامج الثقافة المالية، ومبادرات بناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية على تمكين الأسر الريفية من الإستفادة من الخدمات المالية بفعالية وإدارة المخاطر.

• تسهيل الإستثمار في الإبتكار: يتطلب تسهيل الإستثمار في الإبتكار وتبني التكنولوجيا دعم السياسات للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في القطاع الزراعي. ومن الممكن أن يؤدي إنشاء صناديق الإبتكار، وحاضنات الأعمال، ومجمعات التكنولوجيا إلى تحفيز إستثمارات القطاع الخاص في حلول التكنولوجيا الزراعية، وتعزيز النمو القائم على الإبتكار والقدرة على الصمود في أنظمة إنتاج الغذاء.

• تعزيز آليات إدارة المخاطر: يمكن لتعزيز آليات إدارة المخاطر، بما في ذلك خطط التأمين ومجموعات الإدخار وبرامج الحماية الإجتماعية، بناء القدرة على مواجهة الصدمات الإقتصادية والمخاطر المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية. ومن شأن دمج إدارة المخاطر في مبادرات التمويل الزراعي وتعزيز آليات تقاسم المخاطر المجتمعية أن يُعزز القدرة على التكيُّف ويحمي الأمن الغذائي.

خامساً. التعاون العربي–العربي، وذلك عبر:

• حلول جماعية لمواجهة التحديات المشتركة: تُواجه البلدان العربية تحدّيات مشتركة تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك ندرة المياه، وتدهور الأراضي، والتعرُّض لتغيُّر المناخ. وتُعد الجهود التعاونية ضرورية لتطوير استجابات منسقة تعالج هذه التحديات بفعالية. ومن خلال تبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات، تستطيع البلدان العربية تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة إنعدام الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

• تعزيز السيادة الغذائية والإكتفاء الذاتي: يمكن للتعاون العربي أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي في المنطقة. ومن خلال الإستثمار في إنتاج الغذاء المحلي، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي، تستطيع البلدان العربية تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز مرونة الأمن الغذائي. ويُمكن للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، وتمكين المجتمعات الريفية أن تساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل.

• التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق: يُمكن للتعاون العربي أن يُسهل التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، ويعزّز التخصيص الفعّال للموارد الغذائية ويُعزّز الأمن الغذائي. ومن خلال خفض الحواجز التجارية، ومواءمة الأنظمة، وتحسين البنية التحتية للنقل، تستطيع البلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للتجارة البينية في السلع الغذائية. ومن الممكن أن تؤدي زيادة التجارة إلى التخفيف من نقص الإمدادات، وتحقيق الإستقرار في الأسعار، وتحسين إمكانية حصول المستهلكين على المنتجات الغذائية المتنوعة.

• تقاسم الموارد ونقل التكنولوجيا: يتيح التعاون بين البلدان العربية تبادل الموارد والخبرات والتكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد. ومن الممكن أن تعمل المبادرات البحثية المشتركة، وبرامج نقل التكنولوجيا، ومنصّات تبادل المعرفة، على التعجيل بالإبداع في الزراعة المستدامة، والحفاظ على المياه، والممارسات الذكية مناخياً. ومن خلال تجميع الموارد والخبرات، تستطيع البلدان العربية معالجة التحديات المشتركة بشكل أكثر فعّالية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة إنعدام الأمن الغذائي.

• المساعدات الإنسانية والإستجابة للأزمات: يُعدُّ التعاون العربي أمراً بالغ الأهمية لتقديم المساعدات الإنسانية والإستجابة للأزمات الغذائية في المنطقة. ومن خلال الجهود التعاونية، تستطيع البلدان العربية تنسيق جهود الإغاثة الطارئة، وتعبئة الموارد، ودعم السكان المتضررين خلال أوقات الأزمات. إن إنشاء آليات إقليمية لتوزيع المساعدات الغذائية، والتأهب لحالات الطوارئ، والإستجابة للكوارث يُمكن أن يعزّز قدرة المنطقة على مواجهة التحدّيات الإنسانية والتخفيف من تأثير إنعدام الأمن الغذائي.

• تنسيق السياسات والحوكمة: يُعزّز التعاون العربي تنسيق السياسات وإصلاحات الحوكمة التي تعزّز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة السياسات والأنظمة والإستراتيجيات المتعلقة بالزراعة والتجارة والإستثمار، يمكن للبلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للأمن الغذائي. كما يُمكن للمؤسسات والأطر الإقليمية لحوار السياسات والتنسيق والرصد أن تعزّز فعّالية الإدارة وتعزّز المساءلة في مبادرات الأمن الغذائي.

في المحصّلة، تتطلّب معالجة آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية نهجاً شاملاً يدمج التكيُّف مع المناخ، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. ومن خلال تبني ممارسات قادرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والإستثمار في البحث والابتكار، وبناء القدرات المؤسسية، تستطيع البلدان العربية تعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ للأجيال المقبلة.
وللصراعات في المنطقة العربية آثار عميقة وبعيدة المدى على الأمن الغذائي، وتؤدي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية. إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، وحماية الأصول الزراعية، ودعم سبل العيش، وتعزيز الحوكمة، كلها أمور ضرورية للتخفيف من تأثير الصراعات على الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية.

من جهة أخرى، يفرض نقص التمويل تحديات كبيرة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مما يحد من الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والإبتكار والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ويتطلّب التصدّي لهذه التحدّيات بذل جهود متضافرة لتحسين الوصول إلى الإئتمان، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتعزيز الشمول المالي، وتسهيل الإستثمار في الإبتكار، وتعزيز آليات إدارة المخاطر. ومن خلال إعطاء الأولوية للإستثمارات في الزراعة، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز التنمية المستدامة، تستطيع البلدان العربية بناء القدرة على الصمود وضمان الأمن الغذائي لجميع شرائح المجتمع.

وأخيراً، إن التعاون العربي – العربي ضروري لمواجهة تحدّيات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز التعاون بين البلدان العربية، وتبادل الموارد والخبرات، وتعزيز التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، وتعزيز تنسيق السياسات والحوكمة، يُمكن للمنطقة تحقيق قدر أكبر من المرونة في مجال الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء المغذي للجميع. ومن خلال تبنّي روح التضامن والتعاون، يُمكن للبلدان العربية بناء مستقبل أكثر إستدامة وأمناً غذائياً للأجيال المقبلة.

إتحاد المصارف العربية - إدارة الأبحاث والدراسات

الإسكوا: الحرب على غزة والصراع في السودان يُلقيان بثقلهما على الإقتصادات العربية

وآفاق متشائمة للعامين 2024 و 2025

في ظلّ إستمرار الحرب في أوكرانيا وعلى غزة والصراع المحتدم في السودان، لا تزال حالة عدم اليقين تلفّ الإقتصاد العالمي وإقتصادات المنطقة العربية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو. ومع إستقرار أسعار النفط والغاز عند مستويات معتدلة في العام 2023، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ليصل إلى 3.6 % في العام 2024 و4.2 % في العام 2025، غير أن التوقعات الحالية تشير إلى انخفاض الناتج ليكون 3.3 % في العام 2024.

وقد وردت هذه النتائج في أحدث نسخة من تقرير«مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية»، الذي تصدره سنوياً لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويقدّم المسح تحليلاً لآخر التطورات الإجتماعية والإقتصادية وآفاقاً على مدى العامين المقبلين. ويهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الإقتصادية ووضع سياسات قائمة على الأدلّة وتنفيذها، وتحسين عملية التخطيط الإقتصادي دعماً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع.

وبحسب التقرير، قفزت معدلات الفقر في البلدان العربية المنخفضة الدخل وتلك المتضررة من الصراعات من 56 % و45 % في العام 2019 إلى حوالي 63 % و50 % في العام 2023. وتهدد الحرب على غزة بإغراق جميع سكان القطاع، أي حوالي 2.3 مليون فلسطيني، في فقر متعدد الأبعاد، سيطال دولة فلسطين بكاملها بالإضافة إلى لبنان.

في هذا السياق، أكد المشرف على فريق إعداد التقرير، أحمد مومي، أن الوضع في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات لا يزال غير واضح، تطغى عليه تداعيات الحرب على غزة والمخاوف الأمنية والانقسامات السياسية.

وحذّر مومي من أنّ الحرب على غزة، حيث يمارس مستوى شديد من العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، تُغرق القطاع في ظروف إقتصادية واجتماعية صعبة، كما عمّت دولة فلسطين بأسرها، حيث يُتوقّع أن يدفع العدد الهائل من القتلى والجرحى والدمار الساحق البلد من 10 إلى 15 عاماً إلى الوراء.

أمّا في البلدان المرتفعة الدخل، فمن المتوقّع أن ينخفض الفقر من 11.4 % في العام 2019 إلى 10.3 % في العام 2023 و9.7 % في العام 2025. وتتماشى اتجاهات الفقر المتباينة هذه في المنطقة مع تفاقم عدم المساواة، إذ تشير المتوسطات إلى وضع سيء لأكثر من ثلث سكان المنطقة.

ويسلّط التقرير الضوء على معدل التضخم في المنطقة العربية الذي بلغ 12.3% في العام 2023، مرجِّحاً أن يكون سببه التأثير السلبي على أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها البلدان العربية، نتيجة توقف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ورغم التوقّع بتراجع معدل التضخم إلى حوالي 7.5 % في العام 2024 و6 % في العام 2025، يرى المسح أن التضخم لا يزال يمثل تحدياً للمنطقة العربية، وأنّ احتواء آثاره السلبية يجب أن يكون من أولويات السياسات النقدية والضريبية في معظم الدول التي تعاني منه، شارحاً أنه يمكن تحقيق ذلك عبر خفض الإنفاق العام المُفتقر للكفاءة بالموازاة مع جهود لإحتواء الدين العام.

وبالنسبة إلى البلدان العربية الأقلّ نموًا، فالآفاق غير واضحة وقاتمة إلى حدٍّ كبير، متأثّرةً بالصراع المتفاقم في السودان. ويرجّح المسح أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى سالب 3.8% في المتوسط في الفترة 2023–2025 بسبب ضيق الحيّز المالي في البلدان الأقلّ نمواً والظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة. ومع ذلك، فمن المتوقّع أن يتحسّن العجز المالي لينخفض من 3.2 % من إجمالي الناتج المحلي في العام 2023 إلى 2.6 % في العام 2024 و2.3 % في العام 2025.

أمّا على الصعيد الإجتماعي، فإلى جانب إرتفاع معدلات الفقر، لا تزال المنطقة العربية تسجّل أكبر فجوة بين الجنسين بين جميع مناطق العالم، حيث يقدّر التقرير أن الوقت اللازم لسدّ هذه الفجوة يفوق 150 عاماً. ويُقدّر معدّل البطالة في المنطقة بحوالي 11.6 % في العام 2023، على أن ينخفض بشكل طفيف إلى 11.5 % في العام 2024. كذلك، يبلغ المعدّل العام لبطالة الشباب حالياً 26.4 %، بنسبة 22.2 % للشبان و42 % للشابات تقريباً.

في الخلاصة، نظراً إلى حجم النزوح الداخلي وتعقيده في المنطقة، يُظهر التقرير نشوء حاجة ملحّة لوضع استراتيجيات منسّقة ومتعدِّدة الجوانب للتعامل مع هذا الموضوع. وينبغي أن تتصدى هذه الإستراتيجيات للتحدّيات الفريدة والمشتركة التي يواجهها كلّ بلد، بما في ذلك الإحتياجات الإنسانية الفورية، والمرونة الإقتصادية، والتكامل الإجتماعي. ويحثّ المسح على أهمية التعاون الإقليمي في سبيل معالجة هذا المشهد المعقّد ولتنفيذ تدخلات على مستوى السياسات تلبّي الإحتياجات بشكل فعّال.

بنك الإسكان
Housing Bank

حـــوّل راتبـــك
وبنـــك بيكافئك
بعوائد ماليـــة بتوصل لـ

للمزيد امسح الرمز

-تنتهي الحملة بتاريخ 2024/12/31.
-خاضع لشروط وأحكام البنك.

حرب غزة تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الإستثمارات في دول الجوار والخليج بمنأى عنها

تعيش المنطقة العربية حالة عدم يقين مع إستمرار الصراع في غزة، وينعكس ذلك على كافة المرافق والقطاعات فيها، ولا سيما مع تطوُّر الأحداث الأمنية في البحر الاحمر.

وفي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان «أثر الصراعات والتحدّيات الإقتصادية في المنطقة» تم رصد أبرز العوامل التي تُعمّق من حجم التأثيرات على النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها تأثير التصعيد في غزة على نمو إقتصادات المنطقة، والتخفيضات في إنتاج النفط، رغم إستمرار النمو القوي لنشاط القطاع غير النفطي، وتأثيره الإيجابي في دعم النمو لدى الدول المصدّرة للنفط، والإستمرار في تطبيق السياسات الإقتصادية المتشدّدة والضرورية في العديد من الإقتصادات.

خفّض تقرير صندوق النقد الدولي نسبة النمو المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال العام الجاري 2024، بنصف نقطة مئوية إلى 2.9%، وذلك بعد نسبة نمو متواضعة سجّلها إقتصاد المنطقة في العام الماضي بلغت 2%.

الصندوق توقع أن يستمر العمل لمكافحة التضخُّم في معظم إقتصادات المنطقة، رغم إستمرار ضغوط الأسعار في بعض الحالات، وذلك لعوامل ذكّر الصندوق، أنها تختلف بحسب إقتصاد كل بلد في المنطقة. كما سيظل النمو العالمي دون تغيير عند 3.1%، مساوياً لنمو العام الماضي لكنه أعلى بقليل من توقعات سابقة أعلنها الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2023، على أن يرتفع بشكل طفيف إلى 3.2% في العام 2025. ومن المتوقع أن ينخفض معدّل التضخُّم العالمي إلى 5.5% في العام 2024 وإلى 4.4% في العام 2025.

تأثير محدود

في مقابل هذه الصورة القاتمة، يرى الخبراء الإقتصاديون، أن «التأثير الإقتصادي للحرب على غزة، يُمكن أن يبقى محدوداً في نطاق فلسطين ودول الجوار، مثل لبنان وسوريا والأردن ومصر، شريطة ألاّ يمتد التأثير إلى الممرّات التجارية الرئيسية أو أسواق النفط»، لافتين إلى أن «الحرب في غزة أدّت إلى تأثيرات سلبية على قطاع السياحة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسبّبت في إنخفاض أعداد الزوار نتيجة القيود المفروضة على السفر وإلغاء الرحلات الجوية، وخصوصاً في البلدان المجاورة لمنطقة الصراع».

ومن السيناريوهات المحتملة التي تحدّث عنها هؤلاء الخبراء هو «إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير في حال توسع الحرب، ما يُمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع بالنسبة إلى التجارة العالمية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وإلى زيادة التضخُّم العالمي، وبما يضع ضغوطاً إضافية على النمو الإقتصادي، ويؤثر على قدرة الشركات على تحقيق الأرباح بسبب إرتفاع التكاليف. علماً أن الحرب في غزة أدت إلى رفع مستويات المخاطر الإقتصادية في المنطقة، مما أثّر على محاور عدة بما في ذلك التجارة وقطاعات أخرى مثل السياحة والنفط والأسواق المالية».

يلفت الخبراء الى أن «الإستثمارات في المنطقة في المرحلة المقبلة ستتركز في دولتين هما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بينما الإستثمار في لبنان وسوريا والعراق يعني الإستثمار في مناطق خطرة، ويُمكن خسارتها في أيّ لحظة، لذلك مَن يريد الإستثمار في هذه البلدان، غالباً ما يبحث عن عائد إستثماري أعلى بكثير من المناطق الآمنة».

إستثمارات الخليج بمنأى عمّا يحصل في غزة

الخبير المالي الوزير السابق عادل أفيوني

كل ما سبق، يجعل البحث عن تداعيات الحرب الحاصلة في غزة، على الإستثمارات الموجودة والمحتملة في المنطقة مشروعاً، وفي هذا الاطار يشرح الخبير المالي الوزير السابق عادل أفيوني لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «في السنوات الاخيرة، أطلقت دول الخليج إستراتيجيات لتنويع الإقتصاد وتشجيع الإستثمارات في قطاعات مختلفة، كي لا يتم الإتكال الإقتصادي على النفط فقط، وهذا التنويع حقق نجاحات، خصوصاً في دول مثل الامارات والسعودية وقطر، لذلك شهدنا نمواً مهماً في قطاعات إقتصادية متنوّعة مثل الخدمات والسياحة والقطاع المالي»، لافتاً إلى أن «هذه الدول إستقطبت الكثير من المصارف والمؤسسات المالية وقطاع الإستشارات، كذلك التكنولوجيا، حيث هناك سياسات وإستراتيجيات لتشجيع رواد الاعمال والشركات الناشئة، وتقديم البيئة الحاضنة لهذه الشركات الناشئة ولتشجيع الإستثمار بالتكنولوجيا».

أفيوني: لا مؤشر يدلُّ على أن إقتصادات دول الخليج تأثرت بما يحصل في غزة ومن مخاطر التطوّرات الأمنية في البحر الأحمر

يضيف أفيوني: «كل هذه السياسات مستمرة منذ سنوات عدة، وقد بدأت بدبي التي كانت رائدة في هذا المجال، ومنذ سنوات عدة نشهد الأمر نفسه في أبو ظبي والسعودية وقطر، والنتيجة أننا نشهد تحسُّناً في إقتصاد هذه الدول وتشجيع المستثمرين للإستثمار في دول الخليج، لذلك نشهد مؤسسات إستثمارية كبرى ودولية تركز على مشاريع وإستثمارات في الخليج وليس فقط إستقطاب رؤوس أموال منه، بل على العكس نجدها تضع إستثمارات في هذه الدول»، مشدّداً على أن «هذا نتيجة سياسة التنويع، حيث إعتمدت الدول الخليج على أن الإستثمار يجب أن يكون من الطرفين، أي دول الخليج ومؤسسات وشركات عالمية، مع شرط خلق فرص عمل ونمو، وهذا ما يُحصّنها من الإتكال على قطاع النفط والإرتباط بالتطوّرات الإقليمية في المنطقة».

ويرى أفيوني أنه «عملياً لا مؤشرات حتى الآن، بأن أحداث غزة وما يحصل في دول المشرق سيكون له تأثير سلبي على هذه الإستثمارات. بل على العكس، نشهد زخماً في إهتمام المؤسسات الدولية والشركات في دول الخليج، حيال الإستثمار وإستقطاب مستثمرين من الخارج، ونسمع بشكل متكرّر عن شركات ومؤسسات عالمية تفتح مقاراً لها في هذه الدول، أو تُوسّع وجودها في المنطقة الخليجية للإستفادة من هذا النمو».

ويختم أفيوني قائلاً: «إلى الآن، ليس هناك أي مؤشّر يدلُّ على أن دول الخليج وإقتصاداتها، قد تأثرت بما يحصل في غزة، إضافة إلى مخاطر التطورات الأمنية في البحر الاحمر. لكن هذا لا يعني أن دول الخليج قادرة على أن تنأى عن المخاطر الإقليمية، لأن أي توسُّع للحرب في المنطقة، سيكون له أثر على دول الخليج أيضاً».

القرب الجغرافي وتأثيراته

من جهتها، تشرح الخبيرة الإقتصادية الدكتورة هدى علاء الدين لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أنه «لا تزال آثار الحرب الإسرائيلية على غزة تُلقي بثقلها على المنطقة العربية، لا سيما الدول المجاورة للصراع بشكل خاص، ولا سيما مع الفترة الطويلة التي بدأت بالفعل تستنزف كافة القطاعات والإستثمارات المحلية والأجنبية، مخلفة وراءها دماراً إقتصادياً وإجتماعياً»، لافتة الى أنه «بما أن المنطقة تُعد شرياناً حيوياً للطاقة، حيث تُنتج كميات هائلة من النفط والغاز، وتُشكل ممرّاً رئيسياً لشحن هذه المواد الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم. وتُعدّ حرب العام 1973 مثالاً صارخاً على تأثير الصراع في الشرق الأوسط على العالم، حيث أدّى حظر النفط إلى زعزعة إستقرار أسواق الطاقة العالمية، وساهم في تفاقم الركود التضخُّمي الذي عانت منه الإقتصادات الصناعية».

الخبيرة الإقتصادية الدكتورة هدى علاء الدين

تضيف علاء الدين: «إقتصادياً، ورغم أن توقعات صندوق النقد الدولي أشارت إلى تحسُّن نسبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي، إلاَّ أنه رجّح إنخفاض النمو إلى ما دون توقعاته السابقة، وذلك جزئياً بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة. وبالأرقام، توقع في شباط/فبراير 2024، أن تتوسّع إقتصادات المنطقة بنسبة **2.9 %**، بإنخفاض قدره نصف نقطة مئوية عن توقعاته السابقة»، مشيرة الى أنه «بسبب الترابط الجغرافي والإقتصادي، تعاني الدول المجاورة للحرب مثل لبنان والأردن ومصر من تأثيرات أكثر خطورة من دول الخليج، والتي أكد الخبراء أنه من غير المرجّح أن تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من الحرب المستمرة بين إسرائيل وفلسطين. كما كان يخشى سابقاً خصوصاً على المدينين القصير والمتوسط».

علاء الدين: بسبب الترابط الجغرافي والإقتصادي
تعاني الدول المجاورة لغزة تأثيرات أكثر خطورة من دول الخليج

وتشرح علاء الدين أنه «وفقاً لدراسة أعدّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الكلفة الإقتصادية للحرب على هذه الدول الثلاث، قد تصل إلى ما لا يقل عن 10 مليارات دولار في العام 2023، وتدفع أكثر من 230 ألف شخص إلى براثن الفقر. لذلك يُمكن أن نلقي الضوء على هذه الكلفة من خلال العناوين التالية:

تدمير الإقتصاد الفلسطيني

أدى سحب إسرائيل لـ 170 ألف تصريح عمل، وإنتشار نقاط التفتيش، وحجب عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، إلى تفاقم مشاكل الإقتصاد الفلسطيني. وهوى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 80 **%** في الربع الأخير من العام 2023، بحسب البنك الدولي.
ومنذ إندلاع الحرب، واجهت سوق العقارات الفلسطينية حالة من التّعقيد والركود، وأدّى ذلك إلى تراجع ملحوظ في بيع الشقق السكنية، لأسبابٍ متعدّدة أبرزها ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، نتيجة تراجع التدفقات النقدية للإقتصاد الفلسطيني بشكلٍ حاد وقلّة رغبة المصارف في منح قروض عقارية جديدة خلال هذه المرحلة. وبحسب بيانات وزارة الإقتصاد الوطني الفلسطينية، سجّل نشاط البناء أعلى نسبة تراجع منذ بداية الحرب، حيث وصل إلى 39 **%**.

أزمة إستثمارية وعقارية في لبنان

في لبنان، يعاني القطاع الإستثماري من أزمة عميقة، حيث يشهد الإستثمار العقاري الأجنبي في المناطق الجنوبية إنخفاضاً كبيراً. وأشارت الإحصاءات إلى أن شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 شهد إنخفاضاً بنسبة 60 **%** في معاملات العقارات على مستوى البلاد مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما إنخفضت هذه المعاملات بنسبة 40 **%** مقارنة بالمتوسط لمدة 12 عاماً (2011-2022). وتُظهر هذه البيانات تردداً كبيراً بين المستثمرين، مما ينذر بتداعيات سلبية على الإقتصاد اللبناني. وفي هذا السياق، يُتوقع أن تؤدي خسارة 40 **%** في الاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**) على مدى ستة أشهر إلى خسارة تقدر بـ 105 ملايين دولار. وبشكل عام، يُمكن أن يصل إجمالي خسائر التدفقات إلى لبنان، مع الأخذ في الإعتبار هذين القطاعين فقط (العقارات والاستثمار الأجنبي المباشر)، إلى حوالي 550 مليون دولار.

كما أثّرت الحرب إلى جانب ضعف الإقتصاد المحلي سلباً على إقتصاد القطاع الخاص في لبنان في شهر شباط/فبراير 2024، حيث أحجم العملاء في الخارج عن تقديم طلباتهم إلى الشركات في البلاد، وسجل مؤشر مديري المشتريات 49.1، إنخفاضاً من 49.4 في كانون الثاني/يناير 2024. وكان ضعف ظروف الطلب عاملاً مقيّداً للشركات في لبنان خلال شهر شباط/فبراير 2024، حيث أدت المخاوف الأمنية الناجمة عن الحرب في غزة إلى زيادة إنخفاض مبيعات الشركات وتأثر أداء الصادرات سلباً.

شلل سوق العقار الأردنية

أشعلت الحرب الدائرة على غزة تحوُّلاً في السوق نظراً إلى تأثير السياسة المباشر على الإقتصاد. وبالنسبة إلى المشترين، أصبح من الأفضل حالياً الإحتفاظ بالنقود بدلاً من شراء عقارات جديدة،وأدى تصاعد التوترات وأعمال العنف في غزة إلى إضعاف الإستهلاك الخاص الإجمالي في الأردن حتى الربع الأول من العام 2024 على الأقل. ورغم إستمرار تدفقات المساعدات الأجنبية، فإن خطر تباطؤ الإستثمار الخاص آخذ في التزايد في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وسط تراجع معنويات إستثمار القطاع الخاص تجاه الأردن على المدى المتوسط إذا إستمرت الحرب لفترة أطول. وتشير التوقعات إلى أن الإضطرابات في البحر الأحمر ستؤثر بشكل مباشر على الصادرات والواردات الأردنية، ومن المرّجح أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من العام 2024.

نزف الإقتصاد المصري

عانت السياحة وصادرات الغاز وعائدات قناة السويس من تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وهي جميعها مصادر رئيسية للنقد الأجنبي في مصر. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تواجه مصر الأثر الإقتصادي لهجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات من دون طيار ضد السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر. ونتيجة هذه الضربات على طول أقصر طريق تجاري يربط آسيا بأوروبا عبر قناة السويس، غيّر العديد من شركات الشحن مسار سفنها حول رأس الرجاء الصالح، ما أدى إلى إرتفاع تكلفة الشحن والتأمين البحري.

وقد حققت قناة السويس إنجازاً إستثنائياً خلال العام المالي 2022-2023، حيث بلغت إيراداتها 9.4 مليارات دولار، وهو أعلى رقم في تاريخ القناة. ولكن، واجهت القناة بداية صعبة للعام 2024، حيث إنخفضت إيراداتها بنسبة 40% خلال أول 11 يوماً مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتُعزى هذه التراجعات إلى عوامل عدة، أهمُّها هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما دفع بعض شركات الشحن إلى تحويل مسار رحلاتها بعيداً عن قناة السويس. وبسبب الحرب أيضاً، إنخفضت إعادة تصدير مصر من الغاز بأكثر من 50 % في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة بالفترة عينها من العام 2022.

خطر إضطرابات البحر الأحمر

تُلقي إضطرابات البحر الأحمر بظلالها على التجارة العالمية، مُشكلة هاجساً لمستقبل هذه التجارة على المدى الطويل. فقد شكّل الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاطر على سلاسل التوريد العالمية وتجارة السلع الأساسية، حيث يُعدّ الممرّ المائي للمحيط الهندي طريقاً حيوياً للتجارة الدولية وشحنات النفط والغاز، إذ يمر عبره حوالي 12 % من التجارة العالمية. كما أدّى إضطراب الملاحة في تراجع عائدات قناة السويس بنسبة من 40 إلى 50 %.

وتختم علاء الدين قائلة: «لقد إعتبرت وكالة «ستاندرد آند بورز» مؤخراً، أن زيادة المخاطر الجيوسياسية يُمكن أن تؤثر على ثقة المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق والطلب على العقارات»، مشيرة إلى «أن إضطراب البحر الأحمر يُمكن السيطرة عليه بالنسبة إلى شركات النفط والغاز في منطقة الخليج، على الأقل في الوقت الحالي، لأن معظم صادرات النفط والغاز الخليجية تتجه إلى آسيا. لكن الإغلاق الكامل أو الجزئي لمضيق هرمز سيشكل خطراً أكبر بكثير».

باسمة عطوي

سوق الطاقة في ظل الحروب القائمة ومسيرة التحول نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر

لا شك في أن سوق الطاقة في العالم مهدّد بصدمة، ومسيرة التحول إلى الإقتصاد والتمويل الأخضر تتقاعس مع إستمرار الحروب وتوسع نطاقها. علماً أن الحروب القائمة حالياً لها تأثير كبير على أسواق الطاقة العالمية، مما يؤدي إلى تغيّر كبير في هيكلية سوق الطاقة، ويؤخر الجدول الزمني لمسيرة التحوُّل نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر، بما يُقدّر بعشرات السنوات.

ما هي محركات سوق الطاقة العالمية؟ وأهم مصادر الطاقة اليوم؟ والأثر البيئي لإنتاج الطاقة؟ ودور التمويل الأخضر في إعادة هيكلة سوق الطاقة العالمية؟ وماهية وكيفية إستخدام السندات الخضراء؟ نقدم في هذا المقال تحليلاً لتأثير الحروب على مسيرة التحوّل نحو الإقتصاد والتمويل الاخضر. ونختتم بالتحذير من الأزمات المستقبلية في سوق الطاقة العالمية، والتوقعات لمستقبل الإستثمار خلال فترة الأزمات والحروب، ومستقبل التحوُّل نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر.

العوامل التي تؤثر على سوق الطاقة اليوم

إن أهم العوامل التي تؤثر على سوق الطاقة هي النمو الإقتصادي، والإبتكار التكنولوجي، والسياسات والتنظيم، والقوى الجيوسياسية، وتغيُّر المناخ والبيئة. وأهم مصادر الطاقة اليوم، هي مزيج من المصادر المتجددة وغير المتجدّدة. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، لا يزال الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي مهيمن على إنتاج الطاقة، رغم نمو مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

في ما يلي نعرض محركات سوق الطاقة العالمية والعوامل التي تؤثر على العرض والطلب على موارد الطاقة، مثل النفط والغاز والفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة:

• **النمو الإقتصادي:** يؤثر مستوى ووتيرة النشاط الإقتصادي على أنماط إستهلاك الطاقة وإنتاجها في مختلف المناطق والقطاعات. إن النمو الإقتصادي المرتفع يؤدي الى إرتفاع الطلب على الطاقة، وخصوصاً في البلدان النامية.

• **الإبتكار التكنولوجي:** إن تطوير ونشر التقنيات الجديدة، يؤدي إلى تغيير تكلفة وكفاءة إنتاج وإستهلاك الطاقة، فضلاً عن التأثير البيئي. على سبيل المثال، يُمكن للتقدم في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، أن يقلل من إنبعاثات الغازات الدفيئة، مما يزيد من أمن الطاقة.

• **السياسة والتنظيم:** إن السياسات والأنظمة التي تضعها الحكومات والمنظمات الدولية، تؤدي الى إعادة تشكيل هيكلة سوق الطاقة، من خلال خلق حوافز أو مثبطات لأنواع معينة من مصادر وأنشطة الطاقة. على سبيل المثال، يُمكن أن يؤثر تسعير الكربون، والتعريفات، والمعايير على القدرة التنافسية وخيارات مصادر الطاقة.

• **الجغرافيا السياسية والأمن:** يؤثر الوضع السياسي والأمني في مختلف المناطق والبلدان على توافر وإستقرار إمدادات الطاقة، فضلاً عن مخاطر الصراعات والإضطرابات والحروب التي لها آثار كبيرة على أسواق النفط والغاز.

• تغيُّر المناخ والبيئة: يؤثر تغيُّر المناخ والتدهور البيئي على الموارد الطبيعية والنظم البيئية وصحة الإنسان، مما يشكل تحديات وفرصاً لقطاع الطاقة. على سبيل المثال، يُمكن أن تؤثر الظواهر الطبيعية المتقلبة، وندرة المياه وتلوث الهواء على موثوقية ومرونة أنظمة الطاقة.

أهمُّ مصادر الطاقة اليوم

أهم مصادر الطاقة اليوم، هي مزيج من المصادر المتجددة وغير المتجددة. وفقا لوكالة الطاقة الدولية، لا يزال الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي يهيمن على إنتاج الطاقة، ولكن مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية تنمو بسرعة. في ما يلي ترتيب لمصادر الطاقة في العالم وفق الاهمية:

1) النفط: 39% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
2) الفحم: 28% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
3) الغاز: 22% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
4) الطاقة الكهرومائية: 6% من إستهلاك الطاقة العالمي.
5) الطاقة النووية: 4.4% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
6) الطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية والنفايات: 0.4% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
7) الرياح: 0.22% من الإستهلاك العالمي للطاقة.
8) الطاقة الشمسية: 0.03% من الإستهلاك العالمي للطاقة.

من المتوقع، أن تزداد مصادر الطاقة المتجددة في المستقبل، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستمر إنتاج الطاقة المتجدّدة في النمو في السنوات المقبلة. إن نمو الطاقة المتجددة مدفوع بعوامل مثل الإبتكار التكنولوجي والسياسات والتنظيم والمخاوف المتعلقة بتغيُّر المناخ.

الآثار البيئية لإنتاج الطاقة

هناك تأثيرات بيئية لإنتاج الطاقة تنشأ في مراحل مختلفة من سلسلة الإنتاج، بما في ذلك شراء الوقود ومعالجته وتخزينه ونقله، وعملية إنتاج الطاقة الفعلية، والتخلُّص من النفايات. وتشمل الآثار البيئية المتعلقة بإنتاج الطاقة تغيّر المناخ، والتحمض، والتأثيرات على المجاري المائية، وإنتاج النفايات. تبذل الصناعة جهوداً نشطة لتقليل التأثيرات البيئية لإنتاج الطاقة من خلال الإمتثال للقوانين واللوائح مثل قانون حماية البيئة، وقانون تداول الإنبعاثات، وقانون إستخدام الأراضي والبناء، وقانون ومرسوم النفايات.

إن مختلف الأنواع لتوليد الكهرباء لها تأثير بيئي على الهواء والماء والأرض. إن الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، له ضرر أكبر بكثير من مصادر الطاقة المتجددة بمعظم المقاييس، بما في ذلك تلوث الهواء والماء، والأضرار التي تلحق بالصحة العامة، وفقدان الحياة البرية والموائل، وإستخدام المياه، وإستخدام الأراضي، وإنبعاثات الإحتباس الحراري. اليوم تتزايد مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية بسرعة ومن المتوقع أن يستمر هذا التزايد في المستقبل.

دور التمويل الأخضر وآثاره على سوق الطاقة العالمية

إن التمويل الأخضر يوجه الإستثمار العالمي نحو المشاريع التي تحقق مستقبل منخفض الكربون. ويشمل التمويل الأخضر كل نشاط مالي منظم

تم إنشاؤه لضمان نتائج بيئية أفضل. وتُعتبر الولايات المتحدة والصين وفرنسا من أكثر الدول التي تقوم بإصدار السندات الخضراء. وعلى الصعيد العالمي، تبلغ قيمة سوق السندات الخضراء 2.36 تريليون دولار. ويُعتبر التمويل الأخضر وسيلة لتلبية إحتياجات حماية البيئة والإستثمار في وقت واحد. ويسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تعزيز التمويل الأخضر.

إن نمو مصادر الطاقة المتجددة مدفوع بعوامل عدة:

- الطلب على مصادر الطاقة المتجددة.
- المخاوف من الآثار البيئية لإستخدام الوقود الأحفوري.
- الجهود المبذولة لتعزيز التمويل الأخضر.
- الصفقات الخضراء الوطنية والتحوُّل في سلوك الشركات من حيث الإهتمام بالأمور البيئية.

تدعم الإستثمارات البيئية والإجتماعية والحوكمة المؤسسية Environmental, Social, and Corporate Governance ESG investment مشاريع تحول الطاقة. وفي العام 2007، تم إصدار أول سندات خضراء للمساعدة في تمويل المشاريع لمكافحة تغيّر المناخ. وتلتزم أكثر من 200 دولة بتعبئة التمويل الأخضر بموجب شروط إتفاق باريس لعام 2015 حيال تغيُّر المناخ.

نمو سوق السندات الخضراء

تُستخدم السندات الخضراء لتمويل المشاريع التي لها تأثير بيئي إيجابي، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والمباني الخضراء. وينمو سوق السندات الخضراء بشكل كبير، مع تحوُّل الحكومات والشركات بشكل متزايد إلى السندات الخضراء لجمع الأموال لمشاريع الإستدامة.

وتُعتبر السندات الخضراء أداة مالية مبتكرة لمكافحة تغيُّر المناخ وتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

ويضع الإتحاد الأوروبي معياراً للسندات الخضراء European green bond standard EUGBS لتشجيع المشاركين في السوق على إصدار السندات الخضراء والإستثمار فيها، وتحسين الفعالية والشفافية وقابلية المقارنة ومصداقية السوق، وذلك ضمن إطار مساعي الصفقة الخضراء الأوروبية.

تأثير الحروب على مسيرة التحول نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر

إن الحروب القائمة حالياً لها تأثير كبير على الجغرافيا السياسية للطاقة العالمية. لقد أدى التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا إلى إعادة التنظيم الجيوسياسي، مما خلّف تأثيرات عميقة على أسواق الطاقة العالمية. وتحرّكت الدول الأوروبية لتقليل إعتمادها على إمدادات النفط والغاز من روسيا، ولجأت إلى مصادر الوقود الأحفوري. كما وتؤدي الحروب أيضاً إلى حدوث تحوُّلات هيكلية في تدفقات الطاقة والإستثمار وأنماط الإستهلاك، مما سيكون له تأثير مستدام على قطاع الطاقة وتغيير التوازنات الجيوسياسية في العالم. ومن المتوقع أن تؤدي الحروب القائمة الى أزمة في سوق الطاقة العالمي، مما يدفع مساعي التحوُّل الأخضر إلى الخروج عن المسار المرسوم لها.

توقعات الأزمات المستقبلية في سوق الطاقة

يتزايد الطلب على الطاقة والإستثمارات المرتبطة بالدفاع في زمن الحروب. وعليه، فإن الحروب القائمة حالياً تثير صدمة نفطية كبيرة. ومن المتوقع إرتفاع كبير في أسعار النفط خلال الفترات المقبلة.

إن الإنفاق العسكري في أوروبا يتزايد في الإرتفاع. ويتزايد إنفاق الولايات المتحدة على قطاع الدفاع، وتخصّص أوروبا المزيد من الأموال والإستثمارات في قطاع الدفاع.

ويُحذر الخبراء من التأثير الدوري لأسهم الدفاع والطاقة cyclical impact على أسهم القطاعات الاخرى.

وتشير التوقعات الإقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام المقبل 2024.

مستقبل الإستثمار

مع تزايد حدة آثار الحروب القائمة، يتجه المستثمرون نحو الإستثمارات الآمنة، مثل الذهب والمعادن. ويتزايد تأثير الحروب على الأسواق المالية العالمية وأسعار النفط. وترتفع أسعار النفط بسبب توقعات المستثمرين بتزايد تأثير الحروب على الحد من إمدادات النفط.

قد يؤدي إرتفاع أسعار النفط بسبب الحروب إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقرب من تريليون دولار، مما يدفع الإقتصاد العالمي إلى الركود. يتوقع الخبراء أن يواجه إقتصاد الولايات المتحدة ركوداً خلال الفترات المقبلة مع زيادة التضخُّم في السوق.

الإستثمارات الآمنة أثناء الحروب

تؤدي المخاطر الجيوسياسية المتزايدة إلى ارتفاع سعر الذهب. ويميل المستثمرون إلى تحويل أموالهم بشكل تلقائي إلى الذهب لأنهم يتوقعون تفاقم الأزمات العالمية. لقد ظل الذهب منذ فترة طويلة مقاوماً للصدمات الجيوسياسية، وفي الآونة الأخيرة، رغم الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية، ظل سعره مرتفعاً نسبياً. وتقوم روسيا والصين، في المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة، بتخزين الذهب. ومن المتوقع إنخفاض إستثمارات الدولار، حيث يتم تداول العملة بشكل عكسي لأسعار النفط. تُعتبر العملات الأخرى مثل الين الياباني والفرنك السويسري أيضاً خيارات أخرى خلال الأزمات.

بالنسبة إلى المستثمرين، الذين يتطلعون الى المستقبل، فإن خيار الإستثمار في السلع، يمكن أن يحقق أيضاً عوائد جيدة. وتُعتبر الفضّة والنحاس من الإستثمارات المجدية.

مستقبل مسيرة التحوُّل نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر

إن التحوُّل نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر لا يقتصر فقط على الموارد المالية فحسب، بل يتطلّب أيضاً توافقاً سياسياً واجتماعياً، فضلاً عن سياسات للتخفيف من الآثار السلبية للحروب. هناك منافسة دولية متزايدة، وتتحدّى البلدان بعضها البعض لزيادة قوتها الإقتصادية والريادة في مجال تكنولوجيات الطاقة النظيفة. وتسعى البلدان إلى مكافحة ظاهرة الإحتباس الحراري على المدى الطويل ومواجهة تحديات تغيُّر المناخ، وعلى المدى القصير يُعتبر التحوُّل نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر سباقاً جيوسياسياً لزيادة نفوذ الدول. وتؤدي الحروب إلى تعطيل مسيرة التحول نحو الإقتصاد والتمويل الأخضر، لكن السباق لقيادة تكنولوجيات الطاقة النظيفة سيظل قائماً مستقبلاً.

الدكتورة سهى معاد

بنك يجيلك
لحد إيدك
أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت
25 سنة
NBE Mobile
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السريه مع أحد
19623
تطبق الشروط والاحكام
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠

كبريات شركات النفط العالمية:
المجتمع سيدفع تكلفة التحوُّل السريع للطاقة

الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر يهمّ بالصعود إلى المنبر

صعد كبار المسؤولين التنفيذيين في مجال النفط إلى منصة مؤتمر كبير للطاقة، لمعارضة صراحة الدعوات إلى التحرُّك السريع بعيداً عن الوقود الأحفوري، قائلين إن المجتمع سيدفع تكلفة باهظة لاستبدال النفط والغاز.

وخفّضت شركات النفط الكبرى بما في ذلك «بي بي» و«إكينور» مشروعات الطاقة المتجددة، وإضطرّت شركات أخرى إلى تأجيل أهدافها لخفض غازات الإحتباس الحراري، بسبب زيادة عدم اليقين حيال التحوُّل إلى الوقود النظيف.

وقد أدى ذلك والطلب القوي غير المتوقع على النفط، إلى زيادة معارضة الصناعة لمطالب الحكومة والناشطين بالتخلص التدريجي من تطوير الوقود الأحفوري، كما حوّل صنّاع السياسات تركيزهم إلى أمن إمدادات الطاقة والقدرة على تحمُّل تكاليفها، منذ غزو روسيا لأوكرانيا وخلال الصراع الأخير في الشرق الأوسط.

الرئيسة التنفيذية لشركة «وودسايت إنرجي» ميغ أويل والرئيس التنفيذي لشركة «بتروبراس» جان بول براتس في إحدى جلسات مؤتمر «سيراويك»

الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان يتحدث خلال المؤتمر

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر، وسط تصفيق في مؤتمر الطاقة العالمي «سيراويك» المنعقد في هيوستن: «علينا أن نتخلّى عن خيال التخلُّص التدريجي من النفط والغاز، وأن نستثمر فيهما بشكل مناسب، بما يعكس الطلب».

وقال الناصر إنه «رغم نموّ السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن الطلب على النفط سيصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 104 ملايين برميل يومياً هذا العام (2024)»، مشيراً إلى «أن الطاقة البديلة لم تظهر بعد قدرتها على الحلول محل الهيدروكربونات بالمتطلّبات أو الأسعار الحالية»، رافضاً توقعات وكالة الطاقة الدولية لذروة الطلب على النفط في العام 2030.

وقد ردّد مديرون تنفيذيون آخرون في مجال النفط وجهة نظره، حيث أشار الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان إلى البيروقراطية الحكومية في أوروبا، بوصفها تباطؤاً للتنمية المطلوبة.
وقال الرئيس التنفيذي لشركة «بتروبراس»، جان بول براتس: «إن الحذر يجب أن يبطل التسرُّع»، مشيراً إلى أنه «إذا إستعجلنا أو سارت الأمور في الإتجاه الخاطئ، فسنواجه أزمة لن ننساها أبداً».
وقال الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون موبيل» دارين وودز: «إن اللوائح التي تحكم الوقود النظيف لم يتم حلها بعد».

وقالت ميغ أونيل، الرئيسة التنفيذية لشركة «وودسايت إنرجي»، التي رفضت ما سمّته وجهات النظر التبسيطية بأن التحوُّل إلى الوقود النظيف يمكن أن يحدث «بوتيرة غير واقعية»: «إنك تسمع بعض وجهات النظر العملية للغاية هنا».
أضافت أونيل: «لقد أصبح النقاش العام حول العملية الانتقالية وتكلفتها مثيراً للانقسام بشكل مزداد في كثير من البلدان»، موضحة «لقد أصبح الأمر عاطفياً، وعندما تكون الأمور عاطفية، يُصبح من الصعب إجراء محادثة عملية»، مؤكدة «أن الأمر قد يستغرق ما بين 20 و40 عاماً لبناء السوق، وإختبار بعض تقنيات الوقود النظيف الجديدة».

وزيرة الطاقة الأميركية

وكانت ردت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر غرانهولم على آراء صناعة النفط حيال الوقود المتجدد، وقالت: «كانت هناك دراسات أخرى تشير إلى عكس ذلك، وهو أن الطلب على النفط والغاز، والطلب على الوقود الأحفوري سيبلغ ذروته في حلول العام 2030».
ووصفت غرانهولم التحوُّل إلى الوقود النظيف بأنه «إعادة تنظيم لا يُمكن إنكارها، ولا مفرّ منها، وضرورية لنظام الطاقة العالمي»، مشيرة إلى «أن العالم سيحتاج إلى الوقود الأحفوري في المستقبل»، وقالت: «إن التقنيات التي تزيل الكربون هي طرق يُمكننا من خلالها إبقاء الأضواء مضاءة ومواصلة الضغط من أجل حلول الطاقة النظيفة».

وأثار وودز، الرئيس التنفيذي لـ «إكسون موبيل» التي أنفقت 4.9 مليارات دولار على شركة عزل الكربون، مخاوف حيال بناء شركة حول إحتجاز الهيدروجين والكربون وتخزينه، وقال في تصريحات خلال المؤتمر: إنه «غير واثق من أن إحتجاز الكربون وتخزينه سيأتي بالضرورة إلى الحل الصحيح، بسبب تكاليفه المرتفعة الحالية ونقص حوافز السوق».
وقال وودز إنه في ما يتعلق بإستخدام الهيدروجين وقوداً، فإن «التحدّي يتمثل في ترجمة تشريع قانون الحدّ من التضخُّم إلى قانون تنظيمي»، مشيراً إلى أنه «ليس هناك كثير من الحوافز، لدفع مشروعات وقود الهيدروجين منخفض الكربون»، في إشارة إلى الهيدروجين المشتق من الغاز الطبيعي.

الإندماجات كأحد محركات النمو

عدنان أحمد يوسف
رئيس جمعية مصارف البحرين
رئيس إتحاد المصارف العربية سابقاً

منذ نحو 15 عاماً، وتحديداً إثر الأزمة العالمية في العام 2008، أصبحنا نتناول بين الفترة والأخرى، مقالات حول أهمية الإندماجات المصرفية، كونها أحد الدروس التي عزّزت الأزمة من ضرورة الإستفادة منها، حيث تركّز حديثنا آنذاك على عدد من نقاط الضعف التي سجلتها البنوك التي شهدت إنهيارات أو خسائر فادحة، مثل ضعف رؤوس الأموال وشح السيولة والمديونية المفرطة، كأسباب مباشرة لدراسة موضوع الإندماجات.

كما أنه على مدار السنوات الماضية، تعزّزت البيئة الدافعة للإندماجات، من خلال توالي صدور تشريعات بازل 3 التي فرضت على البنوك العديد من المتطلبات المتعلقة بملاءة رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر التشغيلية، وصولاً إلى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9)، وهي جميعها متطلبات تفرض تقوية رؤوس أموال البنوك، سواء من خلال الإصدارات الرأسمالية الجديدة أو الإندماجات.

إلى جانب ذلك، تسارعت خطوات التحوُّل التكنولوجي والرقمي، وبات يُمثل عنواناً عريضاً لمستقبل الخدمات المصرفية حول العالم، وهو بدوره يتطلّب إستثمارات ضخمة للغاية في الأنظمة والبشر والتقنيات والإبتكارات وغيرها، مما يدفع البنوك الصغيرة وحتى الكبيرة منها إلى التفكير في موضوع الإندماجات.

نعود إلى هذا الموضوع اليوم، لمناسبة الحديث عن توجُّه بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت للإندماج بينهما، كذلك بعد أن شهدنا عدداً من عمليات الإندماج والإستحواذ في السوق المحلية خلال السنوات الأخيرة، مما يؤكد حيوية السوق المصرفية البحرينية، وبلوغه مرحلة النضوج، ومن ثم البحث عن إعادة تموضع لضمان مواصلة النمو والتوسُّع في ظل سوق تنافسية مفتوحة محلياً، خليجياً، عربياً وعالمياً. علماً أن البحرين هي من أوائل الدول التي شهدت عمليات إندماج مصرفي، وقد جاءت إجراءات تعزيز البيئة التنظيمية والمالية للإندماج والتي إتخذها مصرف البحرين المركزي كمحفّز لهذه العمليات.

وفي ظل عمليات الإصلاح الإقتصادي والمالي الواسعة التي تشهدها المملكة، يُمكن القول، إن عمليات الإندماج والإستحواذ باتت تمثل محركاً للنمو الإقتصادي، سواء على صعيد البنوك المندمجة أو على الصعيد الإقتصادي ككل. فجميعنا يُدرك أن الإصلاحات الراهنة تقوم على توسيع دور القطاع الخاص، وتشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وتحفيز نمو قطاعات وأنشطة إقتصادية جديدة في مجالات الإبتكار وريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة. جميع هذه التوجهات الإقتصادية تفرض قيام كيانات مالية وتجارية وصناعية ضخمة تقود عمليات التحول هذه في مختلف القطاعات.

كما أن المصارف الخليجية دخلت مرحلة الإستحواذات والإندماجات بقوة خلال السنوات الماضية، وذلك بغرض تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وزيادة الإنفاق في التحوُّل التكنولوجي، وخفض التكلفة وتقليل المخاطر المالية والتجارية، والوصول إلى أسواق جديدة. كما تعكس هذه العمليات الحجم الحقيقي للإقتصادات الخليجية التي أصبحت بعض شركاتها بأحجام عالمية. لذلك يُتوقع أن تشهد دول المنطقة مزيداً من صفقات الدمج والإستحواذ لتشمل قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات العامة.

وتُحفّز عمليات الإندماج والإستحواذ المصرفية في ظل هذه التحوّلات عوامل كثيرة على سبيل المثال، خلق تكامل في نقاط القوة، والتخلُّص من نقاط الضعف في الكيانات المصرفية المندمجة، وتعزيز قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الكبيرة والتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية، كذلك قدرتها على التوسع في تمويل المشاريع الخضراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما في خصوص الموظفين، فهناك بإستمرار تعليمات من الجهات الحكومية والرقابية والتي تشدد على إستمرار هؤلاء الموظفين في وظائفهم وعدم تقليص عددهم.

وعلاوة على العوامل المذكورة أعلاه، تبرز أهمية عوامل أخرى، تقف وراء إندماج البنوك مثل عوامل الربحية، والسوق، والمنافسة، والتكنولوجيا. ففي حين يظل القطاع المصرفي الخليجي في حالة صحية بصورة عامة، إلاَّ أنه من دون شك، هناك ضغوط على هامش الربحية تفرض على البنوك التحوُّل إلى كيانات كبيرة قادرة على المنافسة. كما أن وجود أكثر من 100 بنك تجاري في دول الخليج تُلبي إحتياجات سكان يبلغ عددهم 55 مليون شخص في المنطقة، حيث يُعتبر عدداً كبيراً للغاية بالمقارنة مع حجم السكان. أما عنصر التكنولوجيا، فكما ذكرنا سابقا، تُواجه البنوك في الوقت الحالي العديد من الإضطرابات الرقمية التي تفرض عليها توظيف إستثمارات ضخمة قد لا تستطيع توفيرها إلاّ من خلال الإندماج.

فادي خلف الأمين العام لجمعية مصارف لبنان

مسؤولية الدولة ولو بعد حين

رأى الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف، في إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان «مسؤولية الدولة ولو بعد حين»، أنه «في سياق الأزمة المالية التي يشهدها لبنان، يبرز دور الدولة ومؤسساتها المالية في تعميق هذه الأزمة من خلال سلسلة من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة للمسؤولية الدولية للبلدان، عن أعمال تتعارض مع توجُّهات الحوكمة في الإدارة المالية. هذه المبادئ تُحدّد الإطار الذي يجب على الدول العمل ضمن سياقه، لضمان النظام والإستقرار المالي والاقتصادي، وتؤكد أن الدول تتحمّل المسؤولية الكاملة عن أيّ فشل في تنظيم ومراقبة النظام المالي بشكل فعّال».

وقال خلف: «بناء على ما تقدم، إن المطالبة بمحاسبة الدولة ليست فقط حقاً للمتضرّرين من هذه الأزمة، لكنها واجب أيضاً يتعلّق بضمان العدالة وإعادة الثقة في النظام المالي. وعلى المتضرّرين مطالبة الدولة بتسديد مستحقاتها ولو بعد حين، وفي الوقت ذاته، الإصرار على القيام بإصلاحات جذرية تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات. إن مطالبة الدولة، حق وواجب، حتى لا يضيع الحق ولكي يطبق الواجب».

وتابع خلف: «الحق: حق المصارف والمودعين بتحميل المسؤوليات، ومسؤولية مَن بدّد أموال المصارف والمودعين على نفقات ومشاريع كثرت حولها علامات الإستفهام، ومَن دعم التجار من أموال غيره، ومَن دفع الأموال ووزع الفوائد من عرق جبين الآخرين، ومَن هرّب عبر الحدود مدّخرات المودعين، ومَن قضى على جيلين، مختبئاً وراء الأجيال المقبلة طمعاً بمنافع آتية، ومَن ثبّت عملة أظهرت الأيام سعرها الحقيقي. والواجب: واجب إعادة هيكلة الدولة تزامناً مع المصارف، فلا تعود النزاهة مرتبطة بشخص، بل قاعدة تسري على الجميع، كي لا يُنسى تقرير «ألفاريز» في الأدراج حماية لهذا وذاك، وكي لا يخرج الموظف العام من السجن ليعود إلى منصبه، وكي لا تُوزّع ثروات المودعين من جديد على المقترضين، وكي لا يُجبر المستثمر على ضخ الأموال لتعود وتضيع من جديد، وكي يتمكّن القاضي النزيه من أن يحكم بالعدل بعيداً عن أصحاب المكيالين».

ودعا خلف إلى «محاسبة الدولة ليعلم القاصي والداني أن الأزمة نظامية (systemic crisis)، وأن الدولة هي المسؤول الأول عن تبديد الودائع بالأرقام: خسائر مصرف لبنان حتى العام 2020 بلغت 51 مليار دولار، وهي من مسؤولية الدولة بحسب المادة 113 من قانون النقد والتسليف، دين الدولة المستحق لمصرف لبنان 16,5 مليار دولار، مصرف لبنان هدر على دعم التهريب والتجار والليرة حوالي 23 مليار دولار منذ بداية الأزمة من التوظيفات الإلزامية للمصارف، الدولة هي مَن أحجمت عن إصدار قوانين تمنع إثراء المقترضين على حساب المودعين بقيمة 31 مليار دولار. علماً أن هذه الأرقام تدحض الشك باليقين بأن الدولة مع مؤسساتها مسؤولة عن تبديد ما يزيد عن 121 مليار دولار من أصل 124 ملياراً كانت مودعة في المصارف عشية 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019».

وختم خلف قائلاً: «صحيح أن ما من أحد يتوقع من الدولة أن تستطيع التعويض بسحر ساحر عن فظائعها، ولا أن تبيع أملاكها ومقدّراتها لتسديد مستحقاتها للمصارف والمودعين، لكن المواطن يأمل أقلّه بالإضاءة على الحلول، والتي تبدأ بإعتراف الدولة بمسؤوليتها عن الأزمة النظامية التي تسبّبت بها، لكي يُصار إلى البحث عن الخطط الممكنة. إن رمي الدولة لتبعات إرتكاباتها على المصارف والمودعين، تهرُّباً من المسؤولية وإعتمادها سياسة الأرض المحروقة للتعمية على الحقائق، سوف تودي بكامل القطاع المصرفي، وتقضي بالتالي على أي أمل بإسترداد الودائع».

دعما للتحول الرقمي..

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع شركة النساجون الشرقيون

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع شركة النساجون الشرقيون بهدف توفير خدمة التحصيل الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني والتطبيق لدى الشركة.

وعقب التوقيع صرح يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن البروتوكول يأتي دعمًا للشمول المالي الذي يتبناه البنك الأهلي المصري، وتفعيلاً لاستراتيجية البنك الساعية للوصول إلى كافة شرائح المجتمع، مؤكدا على حرص البنك الأهلي المصري على تشجيع حاملي البطاقات البنكية على استبدال تعاملاتهم النقدية باستخدام القنوات البديلة التي يوفرها البنك مع إمكانية قبول جميع بطاقات الدفع الإلكتروني في تنفيذ تلك التعاملات الخاصة بشركة النساجون الشرقيون، مشيراً إلى أن تزايد معدلات تعامل العملاء بالوسائل الرقمية بشكل ملحوظ في الفترات الأخيرة ساهم في تقليل التعامل النقدي مراعاة لمعايير الصحة العامة، وهو ما يعكس التطور في تلك الوسائل وثقة العملاء فيما يتيحه البنك من قنوات الكترونية تسهل تعاملاتهم المالية بأعلى معدلات الأمان.

وأعربت ياسمين خميس رئيس مجموعة النساجون الشرقيون للسجاد عن اعتزازها بالتعاون مع البنك الأهلي المصري كونه أكبر المؤسسات المالية في مصر، مؤكدة على أهمية هذه الشراكة الجديدة مع البنك الأهلي المصري، والتي تعد خطوة استراتيجية في تطوير عمليات الشركة وتحسين تجربة عملائها، موضحة أن هذا التعاون يتيح للعملاء خيارات بديلة للدفع والتحصيل الإلكتروني والذي من جانبه يوفر الحلول المالية الرقمية المبتكرة التي تلبي احتياجاتهم المتنوعة ، مما يساهم بشكل فعال إلى خلق تجربه أكثر فاعلية للعملاء،

كما يساهم في تعزيز مكانة النساجون الشرقيون كشركة رائدة في صناعة السجاد والموكيت .

وأضاف كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري أن هذا التعاون يهدف إلى زيادة معدل استخدام البطاقات الائتمانية على بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك مما يدعم سوق التجارة الالكترونية في السوق المصرية، ويساهم بشكل كبير في نشر ثقافة استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية والتحول لمجتمع أقل اعتمادًا على النقد، وذلك من خلال حملات ترويجية بالتعاون مع شركة النساجون الشرقيون – التي تعد من أكبر شركات تصنيع وبيع السجاد عالميًا، والتي تعتمد على أحدث المعدات والتقنيات في تلك الصناعة – ، مؤكدًا حرص البنك الأهلي المصري على تشجيع الصناعات الوطنية والمنتج المحلي لدعم الاقتصاد القومي.

والجدير بالذكر أن هذا التعاون يعكس التزامًا قويًا من النساجون الشرقيون والبنك الأهلي المصري بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الرقمي في مصر. حيث يُعتبر هذا التعاون خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي والاستدامة الاقتصادية في البلاد، وذلك تماشيًا مع رؤية مصر 2030 التي تهدف إلى تحقيق تقدم شامل وتنمية مستدامة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يحيى أبو الفتوح مصافحاً ياسمين خميس بعد توقيع بروتوكول التعاون

مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل

كن جزءاً من عائلة
الشمول المالي في العراق

مصرف القرطاس
Al-Qurtas Bank

بغداد، المركز الرئيسي
Info@alqurtas.iq
بغداد، عرصات الهندية، مدخل شارع الناظمية
+٩٦٤ ٧٨٠ ٢٤٤ ٤٤ ٤٢

تراجع معدل البطالة في السعودية بين المواطنين إلى 7.7 % في نهاية الربع الرابع من العام 2023

إنخفض معدّل البطالة بين السعوديين في الربع الرابع من العام الماضي 2023، إلى أدنى مستوى، بفعل زيادة عدد المشتغلات من الإناث في ظل معدّلات النمو التي سجلتها الأنشطة غير النفطية في المملكة والتي ساهمت في توفير المزيد من فرص العمل.

فحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تراجع معدل البطالة بين المواطنين إلى 7.7 **%** في نهاية الربع الرابع الأخير من العام المنصرم، من 8.6 **%** في نهاية الربع الثالث من العام نفسه، ومقارنة بـ 8 **%** في الربع المقابل من العام 2022.

وتظهر البيانات أن معدل المشتغلات السعوديات الى السكان ارتفع بمقدار 0.6 نقطة مئوية ليبلغ 30.7 **%**، بينما انخفض معدل مشاركة السعوديات في القوة العاملة بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 35.5 **%**. وإنخفض معدل البطالة للسعوديات بمقدار 2.6 نقطة مئوية ليصل إلى 13.7 **%** مقارنة بالربع السابق من العام نفسه. وفي ما يتعلق بالذكور السعوديين، فقد إنخفض معدل المشتغلين الى السكان ومعدل المشاركة في القوى العاملة بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل الى 63.5 **%**.

صندوق النقد الدولي يدعو مصر للتحوُّط ضد المؤثرات الخارجية بـ 3 إجراءات

دعا صندوق النقد الدولي مصر إلى إعطاء مجال أكبر للقطاع الخاص خلال الفترة المقبلة، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف، وتخفيض التضخم، وذلك للتحوُّط من التداعيات الخارجية المتسارعة على المستوى الإقليمي والعالمي.

وقالت إيفانا فلادكوفا هولار، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، في ردها على سؤال، خلال مؤتمر إفتراضي: «إن دعم القطاع الخاص سيكون محركاً للنمو الإقتصادي»، مشيرة إلى «أن الإصلاحات المقبلة للإقتصاد المصري هي إصلاحات هيكلية، مثل: تقليص دور الدولة في الإقتصاد. ومن الضروري إستبدال دعم الوقود، بالإنفاق الاجتماعي (أي الدعم العيني)».

وعن المراجعتين الأولى والثانية ضمن برنامج الصندوق لمصر، قالت فلادكوفا هولار: «لقد إستكملنا المراجعتين مؤخراً، وقرّرنا زيادة الموارد المتاحة لمصر بنحو 5 مليارات دولار. أما الشريحة التي سيتم صرفها بعد المراجعتين الأولى والثانية، فستكون بمقدار 820 مليون دولار».

وأضافت فلادكوفا هولار: «أن المراجعة التالية، وهي الثالثة من المتوقع أن تُعقد في نهاية يونيو/ حزيران 2024، أما المراجعات من الرابعة إلى الثامنة فستتم كل 6 أشهر، (على أن يكون) إجراء المراجعة الأخيرة للبرنامج في حلول خريف 2026».

يشار إلى أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي كان قد وافق، بعد مناقشة المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج الإقتصادي لمصر، على رفع قيمة التمويل بقيمة 5 مليارات دولار، ليصل إجمالي التمويل إلى 8 مليارات دولار.

وقالت فلادكوفا هولار: «إن المراجعة المقبلة ستشهد مناقشة قرض إضافي من تسهيل الصلابة والإستدامة في الصندوق، بقيمة 1.2 مليار دولار».

وعن صفقة رأس الحكمة التي مثّلت نقطة الفصل في الاقتصاد المصري للخروج من أزمة شح الدولار، في صفقة بلغت قيمتها 35 مليار دولار، قالت رئيسة بعثة صندوق النقد إلى مصر فلادكوفا هولار: إن «صفقات مثل رأس الحكمة تساعد في تخفيف الضغوط التمويلية الخارجية، وننتظر من مصر إستخدام الموارد الجديدة بحكمة للحد من المخاطر، ودعم الإحتياطات الحكومية لمواجهة الصدمات، وتخفيف الدين العام».

«الأهلي السعودي» يُعيّن الدكتور صالح الفريح رئيساً تنفيذياً لشركة الأعمال الرقمية والمدفوعات

أعلن البنك الأهلي السعودي عن تعيين الدكتور صالح بن إبراهيم الفريح في منصب الرئيس التنفيذي لشركة الأعمال الرقمية والمدفوعات، وذلك لتأسيس كيان جديد يسعى إلى تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات ضمن البنك.

ويمتلك الدكتور الفريح خبرة واسعة تمتد لأكثر من 25 عاماً في القطاع المالي والتقنية المالية، حيث إختتم مسيرته المهنية قبل التعيين الجديد في منصب الرئيس التنفيذي للتقنية المالية في مجموعة سنومي، كما شغل منصب رئيس نون.كوم في السعودية، إحدى أكبر منصات التجارة الإلكترونية في المنطقة، ومنصب مدير عام مصرفية الأفراد في بنك البلاد، وأيضاً شغل مناصب قيادية عدة في مصرف الراجحي.

وقد حصل الفريح على شهادة البكالوريوس من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والماجستير من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس (الولايات المتحدة) والدكتوراه من جامعة نيوكاسل، حيث إن جميعها في مجال علوم الحاسب الآلي.

من جانبه، أكد الدكتور الفريح «أهمية البدء في تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة»، مشيراً إلى التقدم الذي أحرزه البنك الأهلي السعودي في مجال التقنية الرقمية كجزء من إستراتيجيته للمساهمة بفعّالية في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي الذي

الدكتور صالح الفريح الرئيس التنفيذي لشركة الأعمال الرقمية والمدفوعات

يُعدُّ ركيزة أساسية ضمن رؤية المملكة 2030 لتعزيز الإقتصاد الرقمي ودعم الإبتكار التقني في الخدمات المالية»، مشدّداً على «ضرورة مواكبة التحوُّل الرقمي وتلبية الإحتياجات المتطوّرة للعملاء لضمان تقديم تجربة عميل مميّزة وثرية».

الصادرات غير النفطية في السعودية ترتفع 0.8 % في شهر كانون الثاني/يناير 2024

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية تراجع فائض الميزان التجاري للمملكة بنسبة 26.3 % على أساس سنوي في يناير (كانون الثاني)، ليُسجل 28 مليار ريال (7.4 مليارات دولار).

جاء ذلك نتيجة تراجع الصادرات السلعية بنسبة 10.3 % إلى 95 مليار ريال بعد تراجع الصادرات النفطية مقابل هبوط الواردات بنسبة 1.4 % إلى 67 مليار ريال.

كما أظهرت البيانات أن الصادرات النفطية للمملكة قد إنخفضت 13.5 % على أساس سنوي في يناير/ كانون الثاني 2024، بينما إرتفعت الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير، 0.8 % على أساس سنوي.

المدفوعات الإلكترونية للأفراد تستحوذ على 70% من العمليات المنفذة في السعودية

خبراء مختصّون: إرتفاع العمليات المنفّذة يُؤكد إلتزام المملكة تطوير القطاع المالي

شهدت السعودية قفزات كبيرة في المدفوعات الإلكترونية للأفراد، لتصل إلى 70 % من إجمالي عمليات الدفع المنفذة من قبل الأفراد في العام الماضي 2023، مرتفعةً عن العام 2022 بما نسبته 13%، حينما كانت النسبة عند 62%، في حين وصلت حصة المدفوعات عبر تقنية الإتصال قريب المدى «أثير» إلى 96% من إجمالي العمليات، وفق بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

وتركز الحكومة من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، أحد برامج «رؤية 2030»، على بناء إقتصاد قوي يتطلع الى المستقبل عبر تمكين المؤسسات وتطوير سوق مالية متقدمة ودعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية. ويشكل برنامج تطوير القطاع المالي أهمية كبرى في الحفاظ على إستقرار وتطوير النظام المصرفي في المملكة، حيث يستثمر في التقنيات التي تعمل على تحسين التجربة المصرفية، ويساعد على تسهيل الخدمات والحصول على أفضل المنتجات والخدمات المالية.

التحوُّل الرقمي

من جهتهم، أكد خبراء مختصّون أن إرتفاع عمليات الدفع الإلكترونية المنفذة للأفراد تشكل علامة فارقة في مسيرة التحول الرقمي للمملكة، وتُؤكد إلتزامها تطوير القطاع المالي وتحقيق الشمول المالي. ويرى الأكاديمي في جامعة الملك عبد العزيز، الدكتور سالم باعجاجه، «أن التطور التقني الذي تشهده المملكة قاد إلى تحقيق هذا الإرتفاع، إلى جانب حرص الدولة على أمن المعلومات، وخصوصاً المصرفية»، موضحاً «أن قرار وزارة التجارة بإلزام المتاجر توفير أجهزة نقاط البيع، ساهم في تحقيق هذا الإرتفاع».

من ناحيته، أكد الرئيس الأول لإدارة الأصول في «أرباح كابيتال»، محمد الفراج، «أن المملكة شهدت قفزة نوعية بعد ارتفاع حصة المدفوعات في قطاع التجزئة للأفراد إلى 70%»، موضحاً «أن هذه الزيادة تمثل علامة فارقة في مسيرة التحوُّل الرقمي، وإلتزام البلاد تطوير القطاع المالي وتحقيق الشمول المالي».

وأرجع الفراج هذه الزيادة إلى عوامل عدة، منها الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي السعودي والجهات الحكومية الأخرى في إطلاق مبادرات إستراتيجية تدعم التحول الرقمي وتشجع على إستخدام المدفوعات الإلكترونية، كذلك حملات التوعية المتزايدة حول ميزات وأمان المدفوعات الإلكترونية، ما أدى إلى زيادة ثقة المستهلكين وإستخدامهم لهذه الخدمات».

إنضمام «دبي التجاري» إلى قمّة دبي للتكنولوجيا المالية

أميري: هدفنا دعم وتطوير التكنولوجيا المالية ضمن منظومة بيئية نشطة

إنضمّ بنك دبي التجاري، وهو من المصارف الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى قمّة دبي للتكنولوجيا المالية التي ينظمها مركز دبي المالي العالمي، المركز المالي العالمي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، بصفته شريكاً إستراتيجياً للخدمات المصرفية، مع التأكيد على إلتزامه بدعم الشركات المبتكرة التي تمتلك رؤية مستقبلية على المستوى العالمي. وقد تم توقيع إتفاقية الشراكة في حضور عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي، والدكتور بيرند فان ليندر، الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري، ومحمد البلوشي، الرئيس التنفيذي لمركز «إنوفيشن هب» في مركز دبي المالي العالمي، وعلي عمران، الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك دبي التجاري.

وقد كان بنك دبي التجاري رائداً في تأسيس مختبرٍ رقميٍ في مركز «إنوفيشن هب» في مركز دبي المالي العالمي، حيث لعب المصرف دوراً محورياً في تطوير نظامٍ ماليٍ مرنٍ وقائمٍ على التكنولوجيا على مدى السنين، ممهداً الطريق لمستقبلٍ ماليٍ أكثر تقدماً وترابطاً. كما يبذل بنك دبي التجاري جهوداً ملموسة في تعزيز قطاع المدفوعات بوجهٍ عامٍ، من خلال برامج ومبادرات استراتيجية مثل خدمة «اشتر الآن وادفع لاحقاً» التابعة لشركة «بوست باي»، ويهدف إلى تسريع نمو قطاع التكنولوجيا المالية.

وقال عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي: «تستمد قمة دبي للتكنولوجيا المالية مكانتها المرموقة جرّاء خلق وتفعيل الشراكات الهادفة؛ إذ تجمع أهم الرواد والمفكرين والمبدعين الذين يُسهمون في رسم مستقبل القطاع المالي من جميع أنحاء العالم. كما يُعد تعاوننا مع بنك دبي التجاري شهادة على إلتزامنا المشترك بدعم وتطوير التكنولوجيا المالية ضمن منظومة بيئية نشطة ومتقدمة».

عامان على توقيع إتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي وأربع سنوات على الأزمة

مصدر مصرفي: حل الأزمة المالية والإقتصادية في لبنان سياسي بالدرجة الأولى

ليس أمراً عادياً أن يبقى لبنان متخبّطاً بأزمته المالية والنقدية والإقتصادية منذ أربع سنوات، من دون أن يجترح المسؤولون السياسيون والإقتصاديون فيه الحل المناسب للخروج منها، وهذا أمر سبقتهم إليه دول عديدة مرّت بالتجربة نفسها تقريباً، وآخرها مصر.

صحيح أن هناك إتفاقاً مبدئياً تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي في نيسان/ أبريل 2022، لكن مرّ نحو عامين من دون أن تعمد السلطة اللبنانية الى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، التي تُمكّن الحكومة من توقيع الإتفاق النهائي مع صندوق النقد، والسير في درب التعافي. علماً أن هناك أكثر من خطة إنقاذية قدّمتها حكومتا حسان دياب ونجيب ميقاتي اللتان تعاقبتا على الحُكم بعد الأزمة، بالإضافة إلى مشاريع قوانين تُدرس في مجلسي الوزراء والنواب للنهوض بالقطاع المصرفي، إلاّ أن جميع هذه المحاولات لم تُبصر النور عملياً.

ما يجري في لبنان، هو مجرّد إقتراحات للخروج من الأزمة، سواء من النواب أو من مجلس الوزراء أو من المسؤولين المصرفيين، وآخر الكلام حول الأزمة، ما أدلى به حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري، بأن «هناك أربعة أعمدة يجب تركيزها سوياً، لبناء هيكل الخروج من الأزمة، بعدما تمّ توحيد سعر الصرف: أول هذه الأعمدة المحاسبة عبر القضاء اللبناني، وثانيها رد أموال المودعين وتنظيم علاقتهم مع المصارف لأنه شرط أساسي للحفاظ على القطاع المصرفي، وهو بدوره شرط أساسي للحفاظ على الإقتصاد اللبناني وبنائه، وثالثها إعادة إطلاق عمل القطاع المصرفي. علماً أن الإطار القانوني غير موجود ليسمح بذلك حالياً. أما العمود الرابع فهو إعادة بناء الدولة وإصلاحها».

ورأى د. منصوري أنه «إذا لم نقم بهذه الخطوات الأربع بشكل متواز، كل حسب إختصاصه، فنحن أمام خطر وجودي، ولا يُمكن الإستمرار بهذه الطريقة»، مشدّداً على أنه «بغضّ النظر عمّن سيتحمّل المسؤولية الأكبر لردّ هذه الودائع، سواء أكانت الدولة أم المصارف، فإن الأهم هو وضع خطة واضحة للخروج من الأزمة، وكيف يُمكن توزيع المسؤوليات لاحقاً».

وجزم د. منصوري بأنه «لن يشارك في لعبة شراء الوقت، إذ وصلنا الى مرحلة ضرورة حلّ أمورنا، وإذا لم نقم بما يلزم من الآن وحتى عام أو عام ونصف عام، حداً أقصى، فالخسائر التي سندفعها ستكون ضخمة جداً، ولا يُمكن الرجوع إلى الخلف، ولن نتمكن بعدها من الوقوف على قدمينا. فاليوم هو وقت مقبول للحل، لكن السلطة السياسية الحالية لن تستطيع إتخاذ أيّ قرار فعلي وواقعي لمواجهة الناس بخسائر تتجاوز 70 مليار دولار، والحل الوحيد هو تأجيل المشكلة».

المطلوب قرار سياسي أولاً

كلام الحاكم بالإنابة د. منصوري، يُمكن وضعه في خانة «شهادة من أهل البيت»، للإنطلاق منه لطرح السؤال التالي: هل هناك سبيل للخروج من الأزمة، وهل ثمّة أمل بالتعافي في ظل هذه التعقيدات التي ترافقها، وإصرار المجتمع الدولي على تنفيذ لبنان الإصلاحات، بغية مد يد المساعدة إليه؟ يُجيب مصدر مصرفي رفيع لمجلة «إتحاد المصارف العربية»: «إن حل الأزمة المالية والإقتصادية في لبنان سياسي بالدرجة الأولى، بمعنى أن المطلوب هو إتخاذ قرار سياسي، إما ببناء دولة أو بالبقاء في خانة الدول الفاشلة».

يضيف المصدر نفسه: «لستُ متشائماً جداً، ولبنان لديه فرصة للنجاة. لكنه في الوقت الحالي هو في الحضيض، وعلى كل الصعد وفي كل

القطاعات، إنما تبقى ثمّة فرصة لإعادة تكوينه سياسياً وإقتصادياً ومالياً، وخصوصاً في ظل التسوية المقبلة في المنطقة بعد إنتهاء حرب غزة»، مشدّداً على أن «أول معالم بناء الدولة هو إصلاح القضاء وإعادة الثقة به، إذ إن الجميع يريد قضاة «قبضايات» لا يسعون إلى الإرتباطات والمصالح الشخصية، بل يطبّقون مقولة رئيس الحكومة الأسبق د. سليم الحص «الحاكم يبقى قوياً إلى حين يطلب شيئاً لنفسه».

يؤكد المصدر بأن «الخروج من نفق الأزمة لن يكون بين ليلة وضحاها، فالتغييرات تحتاج إلى نَفَس طويل، وتحييد لبنان قدر المستطاع عن مشاكل المنطقة، وهذا يُمكن حصوله في المرحلة المقبلة».

ماذا عن الشق الإقتصادي والمالي، وتحديداً إعادة أموال المودعين التي تبقى الشغل الشاغل لكل الشعب اللبناني؟

يجيب المصدر عينه: «إن مبدأ حماية المودعين أمر ضروري، ويُمكن ترجمته عملياً من خلال إعادة الحيوية للإقتصاد اللبناني وتحويله إلى إقتصاد منتج، عندها يُمكن للدولة إعادة أموال المودعين، كونُها المقترض الأكبر، لكن ذلك لا ينفي أن مبدأ توزيع المسؤوليات يجب أن يحصل في ما بينها وبين المصرف المركزي والمصارف، خصوصاً أن الدولة لا تملك الإمكانات لرد ودائع تُقدّر بـ70 مليار دولار»، مشدّداً على أنه «يجب الأخذ بالإعتبار البُعد الإجتماعي، حين يتم التسليم بأن «الهيركات» أمر واقع على الودائع لا محالة، بمعنى أنه يجب ألاّ يتم التعامل مع المودعين الصغار، بالطريقة عينها التي سيتم التعامل فيها مع المودعين الكبار، والذين هم أقرب إلى مستثمرين، وتالياً هم على علم مسبق بالمخاطر الكبيرة التي تحيط بودائعهم، ولهذا تقاضوا نسب فوائد عالية».

الرهان على أصول الدولة

يضيف المصدر: «إن الدولة تاجر فاشل، وإستخدام أصول الدولة وإستثمارها هو أحد الأبواب التي يُمكن أن تعيد ودائع اللبنانيين، شرط أن تكون الإدارة بيد القطاع الخاص، أما إعادة هيكلة المصارف فيجب أن تتم على أساس معايير محاسبية شفافة وتشخيص دقيق، ووفقاً لتحديد خسائر الدولة وقدرتها على إعادة أموال المصارف ضمن مقاربة علمية دقيقة»، مؤكداً بأن على «أصحاب المصارف تقديم خطة علمية وعملانية مقبولة لإعادة هيكلة القطاع، وكيفية جذب مساهمين جدد بناء على دراسة شفّافة لوضع كل مصرف على حدة، لكن هذا الأمر غير متوافر حالياً، كما أن الحل السياسي يُمكن أن يجذب المستثمرين العرب والأجانب كما يجذب المغتربين اللبنانيين».

ويوضح المصدر ذاته، أن «هناك مصارف متعثّرة تعاني مشاكل أساسية (الإعتماد المصرفي والإعتماد الوطني)، لذلك عمد مصرف لبنان إلى تعيين مدير عليها لمعالجة شؤونها»، مشيراً إلى أنه «صحيح أن أوضاعها صعبة، لكن مشاكلها قابلة للمعالجة، إذا كانت لدى مجالس إدارتها والمساهمين فيها، النيّة والإرادة للتعاون مع المدير المعيّن لإيجاد الحل، وهذا الأمر لم نتأكد منه حتى الآن، لأن المهمة لا تزال في بدايتها».

ويختم المصدر: «يجب إعادة النظر في إدارات المصارف التي شاركت في الأزمة، رغم معرفتنا أن الحل السياسي سيُعيد لبنان «مصرف العرب». فلبنان يملك كفاءات بشرية، ويُؤمن بالمبادرة الفردية، وهو قابل للتكيُّف، بالإضافة إلى أنه يتمتع بموقع جغرافي يربطه بالدول العربية والبلدان الأورو متوسطية، نظراً إلى موقعه المميّز في حوض المتوسط، فضلاً عن كونه جاذباً للثروات الموعودة والتي يُمكن أن تشفيه من أزمته التي طال أمدُها».

باسمة عطوي

إندماج «ABC مصر» مع «بلوم مصر»

المستشار عمر الكبير

عمرو ثروت

صائل الوعري

أعلن بنك **ABC** مصر عن نجاح إكتمال إندماجه مع بنك بلوم مصر بشكل نهائي، والبدء في مرحلة جديدة من النمو للبنك. وسيُؤدي هذا الإندماج التاريخي لبنك **ABC** إلى نمو حصته السوقية في مصر بواقع ثلاثة أضعاف، وسيضم أفضل ما يقدمه البنكان الرائدان تحت كيان مصرفي جديد يوفر تجربة مصرفية فريدة من نوعها لعملائه.

وشكر الصدّيق عمر الكبير، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك **ABC** «كل من ساهم في نجاح عملية الإندماج، ولا سيما البنك المركزي المصري على تقديمه المشورة ومساندته ودعمه المتواصل، كذلك موظفينا لتفانيهم وعملهم الجاد الذي مكّن المجموعة من تنمية تواجدها في هذه السوق الإقليمية الهامة».

بدوره، قال صائل الوعري، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك **ABC**: «إن البنك الموحّد مستعد الآن للنمو والإبتكار، وتقديم تجربة مصرفية فريدة من نوعها. ومن خلال خبرتنا المشتركة ورؤيتنا المستقبلية، نحن على أتم إستعداد لخدمة عملائنا بشكل أفضل».

ومن جانب آخر، قال عمرو ثروت، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك **ABC** مصر: «مع إكتمال الإندماج بشكل نهائي، نعتزم الوفاء بوعدنا بخلق أفضل تجربة مصرفية ممكنة لعملائنا، حيث نطمح الآن إلى وضع معايير جديدة للخدمات المصرفية في مصر، بدءاً من إطلاق تطبيق للهاتف المحمول لعملائنا من الأفراد، إلى جانب منصات رقمية رائدة لخدمات التجارة وإدارة النقد للشركات».

يُشار إلى أن المقر الرئيسي لمجموعة بنك **ABC** يقع في مملكة البحرين، وتمتلك المجموعة شبكة مصرفية دولية تمتد عبر خمس قارات لتقديم الخدمات البنكية للعملاء سواء الأفراد أو الشركات.

السعودية تضخ 2.3 مليار دولار دعماً لتوظيف مواطنيها

أحد معارض التوظيف التي تجمع الشركات مع الباحثين عن العمل في السعودية

ضخّت السعودية نحو 8.7 مليارات ريال (2.3 مليار دولار) خلال العام الماضي 2023؛ دعماً لتوظيف مواطنيها في سوق العمل. وتقدم الحكومة مبادرات وبرامج لتحفيز منشآت القطاع الخاص، ورفع مستوى مشاركة السعوديين في سوق العمل، وتمكين التوظيف وإستدامته لدى الشركات والمؤسسات؛ ما إنعكس على معدّل البطالة بين المواطنين، حيث سجل تراجعاً في نهاية الربع الأخير من العام الماضي 2023 إلى 7.7 **%** ويقترب من مستهدف «رؤية 2030» عند 7 **%**.

وكشف صندوق تنمية الموارد البشرية، عن إستفادة 1.9 مليون مواطن ومواطنة من الخدمات والمنتجات خلال العام 2023، وتخطي عدد المنشآت المستفيدة نحو 120 ألفاً تعمل في القطاعات الحيوية كافة، منها نحو 89 **%** من المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وقد أفصح مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية، تركي الجعويني، عن مساهمة الصندوق في دعم توظيف نحو 374 ألف مواطن ومواطنة للعمل في منشآت القطاع الخاص، خلال العام السابق 2023. ورأى مختصون أن الخطوات التي اتُخذت ساهمت في تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل.

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jumb@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 3334031 21 218+, 4442541 21 218+ Phone:
فاكس: 4442476 21 218+ 3332505 21 218+ Fax:
ص.ب: 685-3224 ,P.O Box: سويفت: jumblytoxx Swift code:

«الإحتياطي الفدرالي» يُواجه تحدّياً في خفض السيولة النقدية من دون تعطيل الأسواق

يسعى «الإحتياطي الفيدرالي» إلى تحقيق هبوط سلس للإقتصاد الأميركي من خلال تقليص ميزانيته العمومية ورفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، يُواجه تحدياً محفوفاً بالمخاطر يتجلّى في خفض السيولة النقدية في النظام المالي دون تعطيل الأسواق.

ومع إنسحاب «الإحتياطي الفيدرالي» من دعمه الإقتصادي الذي قدمه خلال جائحة «كورونا»، تُطرح أسئلة حول توقيت وطريقة إيقاف هذا التقليص، إذ قام المصرف بالفعل بسحب 1.4 تريليون دولار من خلال تقليص ميزانيته العمومية.

ويكمن القلق الرئيسي في أن إنخفاض النقد الموجود في النظام المصرفي، أي ما يسمّى بالإحتياطات، إلى ما دون مستوى معين قد يؤدي إلى تجمّد الأسواق المالية. لكن لا أحد يعرف ما هو المستوى الصحيح. وقال رئيس «الاحتياطي الفيدرالي» جيروم باول «إن صانعي السياسة يقتربون من إتخاذ قرار لإبطاء وتيرة التشديد الكمي لجلب الإحتياطات إلى هبوط لطيف وسهل»، موضحاً أنهم «يراقبون مجموعة من المؤشرات المختلفة في الأسواق المالية لتخبرنا متى نقترب».

ويُركّز مجلس «الاحتياطي الفيدرالي» على طمأنة «وول ستريت»، بحسب المشاركين في السوق، رغم صعوبة المهمة الماثلة أمامه. وتكمن الصعوبة في غموض الحدود الفاصلة، حيث يحاول «الإحتياطي الفيدرالي» الإنتقال من إحتياطات «وفيرة» إلى إحتياطات «كافية» دون أن يجعلها شحيحة، بالإضافة إلى أن إشارات السوق التي توجهه مشوشة ويصعب فهمها.

مؤشرات يراقبها «الفيدرالي»

ومن بين المؤشرات التي من المحتمل أن يراقبها مجلس «الإحتياطي الفيدرالي»، إحتياطات المصارف، وبعض أسعار الفائدة الرئيسية في أسواق المال، والنقود المتوقفة في تسهيلات إعادة الشراء العكسي ليوم واحد التابع لمجلس «الإحتياطي الفيدرالي».

وقال رئيس إستراتيجية أسعار الفائدة الأميركية في «بنك أوف أميركا»، مارك كابانا: «إن تحقيق هبوط ناعم سيكون بمثابة إنجاز كبير بالنسبة إلى مجلس الإحتياطي الفيدرالي، حيث يترك الفيدرالي مستويات الإحتياطي المناسبة في النظام المصرفي». لكنه أضاف أنه يعتقد أن لديهم فرصة جيدة الآن لأنهم يتخذون موقفاً أكثر مرونةً.

وأضاف كابانا: «لو سألتني العام الماضي 2023، على سبيل المثال في نوفمبر/ تشرين الثاني، أو ديسمبر/ كانون الأول، لقلت لك إن هناك خطورة كبيرة على مجلس (الاحتياطي الفيدرالي) من تفويت الأمر».

ويتوقع كابانا أن يعلن مجلس «الإحتياطي الفيدرالي» تقليص مشتريات السندات في أقرب وقت في مايو/ أيار 2024، حيث سيخفض الحد الأقصى للمبلغ الذي يطمح إلى بيعه من سندات الخزانة الأميركية كل شهر إلى النصف ليصل إلى 30 مليار دولار.

ويتفق كبير محللي الإقتصاد الكلي الأميركي في بنك «نيويورك ميلون»، جون فيليس مع كابانا حيال حجم وتوقيت التقليص.
ومن المهم لمجلس «الإحتياطي الفيدرالي» أن يتعامل مع عملية السحب بشكل صحيح، حيث يمكن أن يؤدي نقص الإحتياطات إلى إرتفاعات مفاجئة في أسعار الفائدة، مما يعطل أسواق سندات الخزانة ويجعل من الصعب على الشركات تمويل نفسها. وقد يتم إختبار ذلك في المستقبل القريب، عندما تؤدي سياسة التشديد الكمي وأحداث مثل يوم الضرائب في 15 أبريل (نيسان) إلى تقليل السيولة في النظام المالي مع زيادة الطلب عليها. ولكن حتى الآن، ظل أداء السوق صامداً.

وفي العام 2019، أجبر إرتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة قصيرة الأجل مجلس «الاحتياطي الفيدرالي» على إعادة ضخ الإحتياطات إلى النظام، وهو أمر قال باول إن المجلس لا يريد إختباره مرة أخرى، رغم أنه قام منذ ذلك الحين بإنشاء شبكة أمان لدعم أسواق المال.

وفرة الإحتياطات

تتباين التقديرات حول الحد الأدنى المطلوب للإحتياطات المصرفية، حيث تُراوح بين 2.5 تريليون دولار إلى 3.3 تريليونات دولار. ويبلغ إجمالي هذه الإحتياطات حالياً نحو 3.5 تريليونات دولار.

ورغم أن هذه الأرقام تبدو وفيرة، فإن حاجة المصارف للسيولة النقدية قد ازدادت. وأشار كابانا إلى أن الإحتياطات قد إرتفعت إلى 3.5 تريليونات دولار من 3.3 تريليونات، عند بدء سياسة التشديد الكمي في صيف العام 2022. ويعزو ذلك إلى قيام المقرضين بزيادة إحتياطاتهم بعد خروج الودائع بعد حالات إفلاس المصارف في مارس/ آذار 2023، كذلك بسبب الخسائر غير المحققة في محافظ أوراقهم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يختلف توزيع الإحتياطات حسب المصرف، مما يجعل من الصعب تحديد المستوى الكافي، وهي نقطة إعترف بها باول مؤخراً. وقال فيليس: «تبدو الإحتياطات المجمّعة وفيرة، لكن يبدو أن لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي شعوراً بأنها غير موزعة بشكل جيد عبر النظام».

ومن المؤشرات على وجود فائض من السيولة النقدية، تسهيلات إعادة الشراء العكسي لمجلس «الإحتياطي الفيدرالي»، حيث يقرض المستثمرون المصرف المركزي المال. وقد بدأ هذا بالإنخفاض، لكن الوتيرة تباطأت في الأسابيع الأخيرة.

وتتباين وجهات النظر حول متى قد يتم إستنزاف ذلك بالكامل وماذا يعني ذلك بالنسبة للسيولة في النظام المصرفي. ويتوقع فيليس أن ينخفض إلى الصفر بحلول الصيف، بينما يرى كابانا أنه لن يستنزف بالكامل حتى منتصف العام المقبل. أما إستراتيجيو «يو بي إس» فيعتقدون أنه قد يرتفع في الربع الثاني على حساب الإحتياطات.

مؤشرات سوق المال

أشار مجلس «الإحتياطي الفيدرالي» إلى أنه يراقب مؤشرين رئيسيين في سوق المال، سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الذي تقرض به المصارف بعضها بعضاً، وسعر التمويل لليلة واحدة المضمونة، وذلك بالنسبة إلى سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطات التي يدفعها مجلس «الإحتياطي الفيدرالي» للمصارف.

ويتوقع كابانا أن يفضل «المركزي» أن يكون سعر فائدة الأموال الفيدرالية أعلى بنحو 10 نقاط أساس عما هو عليه الآن، مما يجعله أعلى من سعر الفائدة على أرصدة الإحتياطات بمقدار 2–3 نقاط أساس. أما بالنسبة إلى سعر التمويل لليلة واحدة المضمونة، فيتوقع أن يرتفع السعر بمقدار 10–15 نقطة أساس، مما يجعله أعلى بمقدار 0–5 نقاط أساس عما يدفعه مجلس «الإحتياطي الفيدرالي» للمصارف.

ويرجع ذلك إلى أن السيولة الإجمالية في النظام المصرفي تُعدّ أقرب إلى المستويات المناسبة عندما يضطر المستثمرون إلى دفع مبلغ أعلى قليلاً من أسعار الفائدة التي يفرضها مجلس «الإحتياطي الفيدرالي» للحصول على السيولة، وفق كابانا.

ومن المرجّح أن يرتفع السعر تدريجاً مع إنخفاض الإحتياطات، ولكن في هذه الأثناء، يمكن أن تؤدي إختلالات العرض والطلب إلى ارتفاعات مؤقتة في أسعار الفائدة كما حدث في العام 2019، وهي علامات يجب على المصرف المركزي مراقبتها.

وقال كابانا: «سينظر مصرف الإحتياطي الفيدرالي في كل من المعدل والتقلبات المرتبطة بذلك لتحديد متى يحتاجون فعلياً إلى إيقاف التشديد الكمي».

البنك الدولي: نمو إقتصادات آسيا سيتباطأ إلى 4.5 % في العام 2024

أفاد البنك الدولي في تقرير، أن الإقتصادات الآسيوية لا تعمل جيداً قدر الإمكان، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة إلى 4.5% هذا العام (2024) من 5.1 % في العام 2023.

وتابع التقرير: أن الديون والحواجز التجارية والشكوك المتعلقة بالسياسات تؤدي إلى إضعاف الديناميكية الإقتصادية في المنطقة، ويتعيّن على الحكومات بذل المزيد من الجهود لمعالجة المشاكل طويلة الأجل مثل ضعف شبكات الأمان الإجتماعي ونقص الإستثمار في التعليم.

وتنمو اقتصادات آسيا بشكل أبطأ مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، ولكن بشكل أسرع من أجزاء أخرى من العالم. كما أن إنتعاش التجارة العالمية، التجارة في السلع والخدمات، نمت بنسبة 0.2 % فقط في العام 2023. لكن من المتوقع أن تنمو بنسبة 2.3 % هذا العام (2024).

علماً أن تخفيف الظروف المالية مع قيام البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة، سيساعدان على تعويض النمو الأضعف في الصين.

وقال أديتيا ماتو، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لشؤون منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، في مؤتمر صحفي: بحسب هذا التقرير «أن المنطقة تتفوّق في الأداء على الكثير من بقية العالم، لكنها لا تحقق إمكاناتها الخاصة».

وأضاف ماتو: «الشركات الرائدة في المنطقة لا تلعب الدور الذي ينبغي عليها القيام به».

ويتمثل الخطر الرئيسي في أن بنك الإحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الكبرى الأخرى، قد تُبقي أسعار الفائدة أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة.

«المركزي اليمني» في عدن يرفض طرح الحوثيين عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال

أفاد البنك المركزي اليمني، مقره عدن، أنه يرفض إعلان جماعة الحوثي إصدار عملة معدنية فئة 100 ريال. علماً أن الحوثيين كانوا قد أعلنوا مؤخراً إصدار العملة المعدنية، معتبرين أن الهدف منها مواجهة أزمة سيولة حادّة بسبب تلف العملة الورقية المتداولة في مناطق سيطرتها في شمال البلاد.

وأفاد البنك في بيان، أنه يرفض هذا الإجراء الذي وصفه بأنه «تصعيدي خطير وغير قانوني»، مضيفاً أنه لا يأخذ في الإعتبار بأي شكل من الأشكال مصالح المواطنين، وأن هذه العملة تُعد مزوّرة كونها صادرة من كيان «غير قانوني». وجدّد البنك تحذيره لكل الجهات والمؤسسات والأفراد من تداول أي عملة صادرة من البنك في صنعاء، وأفاد أنه «يحتفظ بحقه القانوني في إتخاذ الإجراءات القانونية الإحترازية لحماية الأصول المالية للمواطنين والمؤسسات المالية والمصرفية».

يُشار إلى أن الحكومة اليمنية الشرعية كانت قد أعلنت مؤخراً إنتهاء أزمة التحويلات المالية بين المناطق التابعة لها، ومناطق سيطرة ميليشيا الحوثي الناتجة عن القرارات المتبادلة بين البنك المركزي في عدن وبنك صنعاء التابع للميليشيا الحوثية.

وتعطّلت حركة التحويلات المالية بعد قيام بنك صنعاء التابع للميليشيا، بالتعميم للبنوك والصرّافين بعدم التعامل مع «الشبكة الموحدة لتحويل الأموال» التي أطلقها البنك المركزي في عدن، مع إيقاف التعامل مع أكبر مصرفين يعملان ضمن الشبكة وهما «البسيري» و«القطيبي».

وأورد «المركزي اليمني» في عدن، تعميماً بوقف التعامل مع 5 من أكبر البنوك التجارية العاملة في اليمن، وعدد من شركات الصرافة بعد إستجابتها لتعميم بنك صنعاء التابع للميليشيا الحوثية.

الأرجنتين قد تفتتح أول مصنع للغاز الطبيعي المُسال

قال الرئيس التنفيذي لشركة «تيكبترول» المنتجة للغاز في الأرجنتين، ريكاردو ماركوس: «إن الأرجنتين قد تفتتح أول مشروع للغاز الطبيعي المسال خلال 4 سنوات إذا وافق الكونغرس قريباً على الإصلاحات الاقتصادية والطاقة التي إقترحها الرئيس خافيير مايلي».

وقال ماركوس في مؤتمر «سيراويك»، الذي نظمته «ستاندرد آند بورز» في هيوستن، إن «الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية تمر بوضع إقتصادي صعب، لكن الإصلاحات ستجعلها أكثر جاذبية لاستثمارات الطاقة وتزيل الإختلالات المالية».

ورفض مجلس الشيوخ الأرجنتيني مؤخراً مرسوم الإصلاحات الإقتصادية واسع النطاق الذي أصدره مايلي، ما يُمثل ضربة لجدول أعمال التقشف الذي يتبناه الزعيم الليبرالي. وتضمّنت تلك الخطة إلغاء دعم الطاقة للمساعدة في معالجة عجز ميزان المدفوعات الناجم بشكل رئيسي عن واردات الطاقة، بما في ذلك الغاز من بوليفيا وشحنات الغاز الطبيعي المسال.

وقال ماركوس إنه «إذا تمّت الموافقة على إصلاحات مايلي، فقد تشهد الأرجنتين فائضاً في ميزانها التجاري للطاقة هذا العام (2024)».
وقلّصت الأرجنتين بالفعل خطط استيراد الغاز الطبيعي المسال في خطوة نحو خفض العجز. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «تيكبترول»، التي تسيطر على نحو 15 % من إنتاج الغاز الصخري في البلاد: «إن بناء البنية التحتية اللازمة لتصدير الغاز الطبيعي الأرجنتيني كغاز طبيعي مسال، يجب أن يكون الحل على المدى الطويل».
ويمتلك حقل فاكا مويرتا الأرجنتيني، وهو حقل ينافس حوض بيرميان الأميركي، ثاني أكبر إحتياطات من الغاز الصخري في العالم، ويُمكن أن يصبح مورداً عالمياً رئيسياً للغاز إذا تم تسريع المشروعات المخطط لها لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

وتجري مناقشة مشروعين كبيرين على الأقل لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال في الأرجنتين، أحدهما يشمل شركة «بتروناس» الماليزية لبناء محطات عائمة للغاز الطبيعي المسال، والآخر لشركة «تيكبترول» ما يمكن أن يشمل مرافق برية معيارية.

وقال ماركوس: «السياسيون (في الأرجنتين) يدركون أن أفضل طريقة لتسييل إحتياطات الغاز هي من خلال الغاز الطبيعي المسال».
وقال ماركوس إنه «مع حلّ البلاد لإختناقات نقل الغاز وزيادة الإنتاج، فإن الواردات من بوليفيا قد لا تكون ضرورية إعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول 2024»، مشيراً إلى «أن بوليفيا لم تدفع بالكامل للمنتجين، لأن هناك مقابل الغاز الذي تم توريده في السابق إلى الأرجنتين».

أخبار إقتصادية ومالية عربية ودولية

«المركزي القطري»: 1.96 تريليون ريال أصول البنوك القطرية

إرتفعت قيمة الأصول الإجمالية للبنوك التجارية العاملة في قطر في نهاية فبراير/ شباط 2024 بنسبة 5.79 **%** سنوياً بما يُعادل 107.78 مليار ريال قطري. وسجّلت البنوك التجارية أصولاً إجمالية في ختام فبراير/ شباط 2024 بـ1.969 تريليون ريال، مقارنة بـ1.862 تريليون ريال في فبراير/ شباط 2023.

الإحتياطات الأجنبية لـ «المركزي الأردني» إلى نحو 18 مليار دولار حتى نهاية شباط/ فبراير 2024

وصل حجم الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي الأردني حتى نهاية شباط/ فبراير 2024، إلى 18.086 مليار دولار، في مقابل 18.178 ملياراً حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2024، بحسب بيانات للبنك.

كذلك فإن الإحتياطات الاجنبية تغطي مستوردات المملكة الأردنية الهامشية لـ 7.9 أشهر. أما إحتياطات «المركزي الأردني» من الذهب فوصلت إلى 2.263 مليون أونصة، بقيمة بلغت 3.266 مليارات دينار.

«المركزي العراقي»: الإحتياطي النقدي يتجاوز 110 مليارات دولار

قال نائب محافظ المصرف المركزي العراقي عمار خلف: «إن بغداد لديها إحتياطي نقدي يتجاوز 110 مليارات دولار»، مؤكداً «أن المصارف الخاضعة للعقوبات في البلاد تتواصل مع وزارة الخارجية الأميركية بهدف رفع تلك العقوبات».

وتحدث خلف، عن «إجتماعات مستمرة مع الإحتياطي الفيدرالي الأميركي، ووزارة الخزانة الأميركية حيال التحويلات بالدولار الأجنبي».

ورداً على سؤال عمّا إذا كانت هناك مصارف عراقية ستخضع للعقوبات الأميركية، قال خلف: إن المصرف المركزي ليس على علم بعقوبات جديدة، لكنه كشف «أن المصارف الخاضعة للعقوبات تتواصل مع الخزانة الأميركية بهدف رفع تلك العقوبات؛ لأن فرضها، بصرف النظر عن المبررات، أمر سلبي يؤثر على سمعة العراق في النهاية».

وأوضح خلف، «أن التحويلات الخارجية مهمة لأي دولة لتمويل التجارة الخارجية، وهي تخضع لرقابة المؤسسات المالية الحكومية بعد سلسلة الإصلاحات التي نفذها المركزي في إطار برنامج الحكومة للإصلاح الإقتصادي، كاشفاً في هذا السياق عن شركات عالمية تقدم التحويلات المالية للعراق.

وقال نائب المحافظ إن «الإصلاحات الحكومية في ما يتعلق بالضرائب والجمارك، ستؤدي في النهاية إلى تقوية المصارف»، وأضاف أن المشكلة التي يعانيها الإقتصاد العراقي هي عدم السيطرة حتى الآن على المنافذ الحدودية، مشيراً إلى أن المشكلة لا تزال تكمن في الطلب على الدولار، فضلاً عن دخول تجارة إلى البلاد من غير المنافذ الرسمية.

محمد منصور أول مصري في المجلس الإستشاري لبنك «أوف أميركا» العالمي

تم إختيار المهندس محمد منصور وزير النقل الأسبق في مصر، ورئيس مجلسي إدارة مجموعة منصور، وأكاديمية «الحق في الحياة»، لعضوية المجلس الإستشاري الأعلى لبنك «أوف أميركا» لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

ويُعد المهندس محمد منصور أول رجل أعمال مصري، يتم اختياره لهذا المنصب، في أحد أعرق وأكبر البنوك في الولايات المتحدة، والذي تبلغ أصوله أكثر من 3 تريليونات دولار.

ويعمل المجلس الإستشاري الأعلى للبنك الذي يتكوّن من ثمانية أعضاء، على تقييم إستراتيجيات البنك، وتقديم الإستشارات اللازمة لتحسين الخدمات المالية التي يقدمها البنك للعملاء في أكثر من 150 دولة حول العالم.

وقد تم تصنيف مجموعة منصور المصرية ثالث أقوى شركة عربية ضمن قائمة «فوربس للشرق الأوسط» لعام 2024.

بنوك مركزية تستخدم الذكاء الإصطناعي في تقييم مخاطر المناخ

أفادت بنوك مركزية، أنها فتحت آفاقاً جديدة بإستخدام الذكاء الإصطناعي لجمع البيانات من أجل تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وذلك في الوقت الذي يتّجه فيه حجم إفصاحات البنوك والشركات الأخرى إلى الزيادة.

وتشمل هذه البنوك كلاً من: بنك التسويات الدولية، وهو منتدى لبنوك مركزية، بنك إسبانيا، البنك المركزي الألماني، والبنك المركزي الأوروبي، حيث إستخدمت مشروعها التجريبي (جايا للذكاء الإصطناعي) في تحليل إفصاحات الشركات حيال إنبعاثات الكربون وإصدار السندات الخضراء والإلتزامات الطوعية لتحقيق صفر إنبعاثات من الكربون.

وأفادت البنوك المركزية في بيان مشترك «أن (جايا) تمكّن من التغلُّب على الإختلافات في التعريفات، وأطر الإفصاح بين الجهات القضائية لتوفير الشفافية التي تشتد الحاجة إليها، كذلك من تسهيل مقارنة المؤشرات المرتبطة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ».

ورغم الإختلافات في كيفية تقديم الشركات للبيانات نفسها، يركز (جايا) على تعريف كل مؤشر بدلاً من طريقة تصنيف البيانات.

ويتعيّن على الشركات المدرجة في البورصة، وتشمل البنوك وشركات التأمين، تقديم إفصاحات إلزامية جديدة تتعلق بالمناخ بموجب القواعد العالمية والأميركية والأوروبية الجديدة، مما سيؤدي إلى معلومات أكثر تفصيلا مقارنة بالوسائل الحالية.

أصول المصارف الإسلامية في الإمارات تتجاوز 700 مليار درهم للمرة الأولى

تجاوزت أصول المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حاجز 700 مليار درهم في نهاية العام 2023، وذلك للمرة الأولى في تاريخها، وفق أحدث إحصاءات مصرف الإمارات المركزي.

وأظهرت الإحصاءات، أن أصول المصارف الإسلامية في الإمارات، وصلت إلى 703.1 مليارات درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، بإرتفاع على أساس سنوي بنسبة 11.5 **%**، مقارنة بنحو 630.7 مليار درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2022، بزيادة تعادل 72.4 مليار درهم خلال 12 شهراً، بينما زادت على أساس شهري بنسبة 0.6**%** أو ما يعادل 4.2 مليارات درهم، مقابل نحو 698.9 مليار درهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

وأفادت إحصاءات المركزي عن إرتفاع الإئتمان المصرفي للمصارف الإسلامية إلى 428.9 مليار درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 بزيادة على أساس سنوي بنسبة 7.82**%**.

أمّا عن أصول البنوك التقليدية العاملة في الدولة فقد وصل إجمالي أصولها إلى 3.372 تريليون درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، بزيادة على أساس سنوي بنسبة 11**%** مقارنة بنحو 3.037 تريليون درهم في نهاية العام 2022.

«المركزي اليمني» يشدّ الخناق على البنوك المخالفة والريال يُواصل الهبوط

أفاد البنك المركزي اليمني في عدن، في بيان، أنه أوقف التعامل مع البنوك وشركات الصرافة المخالفة لتعليماته، وبينها خمسة من أكبر البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية في البلاد.

والبنوك المخالفة هي التضامن، أحد أكبر البنوك التجارية في اليمن، واليمن والكويت والأمل للتمويل الأصغر ومصرف اليمن والبحرين الشامل وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.

كما وجّه البنك المركزي بإيقاف التعامل مع 13 شركة صرافة في محافظة مأرب في شمال شرق البلاد على خلفية مخالفة للتعليمات.

مساعدات البنك الدولي تزيد التدفقات الدولارية لمصر لأكثر من 50 ملياراً

أفاد البنك الدولي، أن نصف التمويل، الذي يغطي السنوات الثلاث المقبلة، يستهدف الدعم الحكومي، بينما يهدف الجزء المتبقي من التمويل إلى دعم القطاع الخاص، الذي أكد المسؤولون المصريون أنه مفتاح النمو الإقتصادي المستدام على المديين المتوسط والطويل.

ويأتي هذا الإعلان بعد يوم من تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم حوالي 8 مليارات دولار من المساعدات والقروض والمنح لمصر، وجاء هذا التمويل أيضاً في أعقاب زيادة تمويل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 8 مليارات دولار، والذي تم الكشف عنه بعد ساعات من قرار السلطات المصرية بأكبر زيادة في أسعار الفائدة في البلاد على الإطلاق وخفض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل العام 2022.

وأفاد البنك الدولي، في بيان، أنه يدعم الإجراءات التي تتخذها البلاد من أجل تعافيها الإقتصادي وإستعادة مسار مستدام للنمو الشامل، فيما لا يزال البرنامج بحاجة إلى موافقة مجلس إدارة المقرض.

وكان التمويل الأخير متوقعاً، وهو ما يعزز الثقة المتجددة في التزام السلطات المصرية بالمضي قدماً في الإصلاحات، وأصبحت هذه الإجراءات ملحة، في الوقت الذي تكافح فيه الدولة التي يزيد عدد سكانها عن 105 ملايين شخص، وسط أسوأ أزمة في العملة الأجنبية منذ عقود وإرتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية.

وبذلك يصل إجمالي التعهدات المالية لمصر إلى 57 مليار دولار، وهذا يكفي لمعالجة نقص الدولار في البلاد لبضع سنوات، ولكن معالجة العجز التجاري ومرونة سعر الصرف والدور المهيمن الذي يلعبه الجيش في الإقتصاد، سوف يتطلب أكثر من مجرد إنفاق الأموال على هذه المشاكل.

السعودية تُقر إتفاقاً لفتح مكتب إقليمي لصندوق النقد الدولي في الرياض

وافق مجلس الوزراء السعودي، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، على إتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية وصندوق النقد الدولي لإنشاء مكتب إقليمي للصندوق في مدينة الرياض.

وكانت وزارة المالية السعودية قد وقّعت إتفاقية مع صندوق النقد الدولي حيال إنشاء مكتب إقليمي للصندوق في المملكة في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. وحينها أعلنت المالية السعودية أن هذه الخطوة تعكس مكانة المملكة بإعتبارها أكبر إقتصادات المنطقة وأحد أبرز إقتصادات مجموعة العشرين.

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، مؤخراً: إن «مكتبنا الجديد في الرياض يعمل على تعزيز وجودنا وشراكاتنا مع المؤسسات العربية».

يُذكر أن صندوق النقد الدولي، في تقريره الأخير، كان قد خفّض توقعاته للنمو الإقتصادي السعودي في العام 2024 إلى 2.7 **%**، متوقعاً تباطؤ وتيرة الإنتعاش في ظل إنخفاض إنتاج النفط، لكنه توقع أن يظل نمو النشاط غير النفطي قوياً خلال 2024.

«ألفاريز أند مارسال»: آفاق إيجابية للمصارف السعودية مع بقاء صافي هامش الفائدة مستقراً عند 3 % في العام 2024

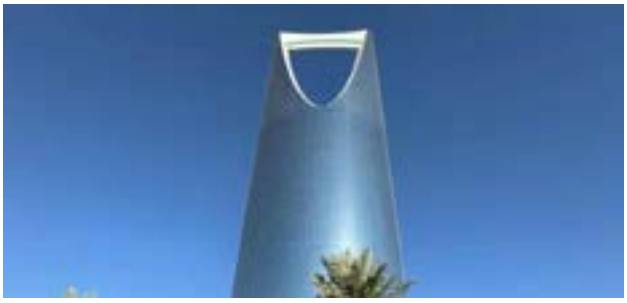

تحظى البنوك السعودية بآفاق إيجابية لا سيما مع الزيادة الكبيرة في نمو القروض المحتملة وإرتفاع جودة الأصول والدفاتر المدعومة برأسمال قوي، وفق ما أعلنته شركة «ألفاريز أند مارسال» للخدمات الإستشارية.

وتوقعت «ألفاريز أند مارسال» في بيان، تناول أداء القطاع المصرفي في السعودية خلال العام 2023، أن يستقر صافي هوامش الفائدة عند 3 % في العام 2024 وفق تصوّر بخفض أسعار الفائدة في حلول النصف الثاني من العام 2024.

وأشار التقرير إلى تفوق نمو القروض والسلف على نمو الودائع في العام 2023، حيث شهد إجمالي القروض والسلف لأكبر 10 مصارف نمواً بنسبة 10.6 % على أساس سنوي، في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 7.8 % فقط على أساس سنوي خلال السنة المالية 2023، و«بالتالي، سجلت نسبة القروض إلى الودائع ارتفاعاً بنسبة 2.5 % على أساس سنوي إلى 99.2 %».

والمصارف العشرة التي شملها التقرير هي: البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، وبنك البلاد، والبنك السعودي للإستثمار وبنك الجزيرة.

وأفاد التقرير بأن المصارف العشرة في السعودية سجلت مستويات أداء تتسم بالقوة والإيجابية في العام الماضي، حيث إرتفع الدخل التشغيلي 9.5 % (بالمقارنة مع نسبة 15.4 % على أساس سنوي في السنة المالية 2022)، نتيجة نمو صافي دخل الفوائد (10.9 % على أساس سنوي)، فضلاً عن تحسن صافي هامش الفائدة بنسبة 3.1 %، مع نمو نسبتي التكلفة إلى الدخل (بلغت 31.9 %) وتكلفة المخاطر (إستقرت عند 0.41 %).

«فيتش» تتوقع عودة الأصول الإسلامية المدارة لـ140 مليار دولار خلال عامين إلى ثلاثة أعوام

توقعت مؤسسة «فيتش ريتنغز»، عودة الأصول الإسلامية المدارة عالمياً إلى الذروة التي سجلتها في العام عام 2021 عند حوالي 140 مليار دولار خلال عامين إلى ثلاثة، مستفيدة من خفض متوقع لأسعار الفائدة الأميركية.

وأفادت وكالة التصنيف الإئتماني العالمية أنه «يُتوقع خفض سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة إلى 4.75 % في العام 2024، وإلى 3.5 % في العام 2025، مما يُعزّز الإقبال على الإستثمار في الأسواق الناشئة بما في ذلك الصناديق الإسلامية. غير أنها حذرت من أن تذبذب أوضاع الإقتصاد الكلي والعوامل الجيوسياسية، قد تؤدي إلى بعض التقلبات.

وأشارت «فيتش» إلى أن حجم الأصول التي تديرها الصناديق الإسلامية العامة على مستوى العالم تجاوز 111 مليار دولار في نهاية العام 2023، بزيادة 3 % عن مستواه في العام 2022.

وأضافت: أن هذه الأصول تتمركز في ماليزيا بنسبة 28.3 %، وأيرلندا بنسبة 18.1 % والسعودية 17.2%.

وأفادت الوكالة أن الصناديق الإسلامية، شكلت نحو 80 % من إجمالي الصناديق العامة في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية 2023، مدعومة بالطلب من جانب المستثمرين الملتزمين بالشريعة.

وقد بلغت حصة الصناديق الإسلامية 49 % في باكستان، و33 % في ماليزيا و8 % في إندونيسيا.

موجودات المصارف السعودية عند أعلى مستوياتها في فبراير/ شباط 2024

سجّلت موجودات المصارف التجارية في السعودية أعلى مستوى لها على الإطلاق في فبراير/ شباط 2024، مرتفعة بنسبة 1 % لتصل إلى 4.049 تريليون ريال (1.078 تريليون دولار)، مقارنة بشهر يناير/ كانون الثاني 2024 الذي بلغت فيه الموجودات 4.010 تريليون ريال (1.067 تريليون دولار) للمرة الأولى، وذلك وفق نشرة البنك المركزي السعودي (ساما) الشهرية.

وبحسب البيانات، إرتفعت الموجودات الأجنبية لدى المصارف السعودية في فبراير/ شباط 2024 بنسبة 0.52 % لتصل إلى 347.6 مليار ريال (92.5 مليار دولار)، مقارنة بـ345.8 (92 مليار دولار) في يناير/ كانون الثاني 2024، كما إرتفعت بنسبة 22.18 % على أساس سنوي. وشهد مجموع الودائع لدى المصارف التجارية إرتفاعاً بنسبة 1.18 % على أساس شهري؛ حيث بلغت 2.538 تريليون ريال، مقارنة بـ2.508 تريليون ريال في يناير/ كانون الثاني، بينما إرتفعت بنسبة 10.26 % على أساس سنوي بعد أن بلغت 2.301 تريليون ريال في فبراير/ شباط 2023.

مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل
Economy Bank for Investment & Finance

تتجسّد فلسفة مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل بالسعي الحثيث نحو تحقيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، والإمتثال والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، والإيفاء بكل متطلّبات البنك المركزي العراقي، وتطبيق المعايير الدولية في كافة الأنشطة المصرفية وبالأخص الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد تمّت المباشرة بتطبيق المعايير المحاسبية منذ سنة 2022 والإتفاق مؤخراً مع شركة (BDO) وهي من الشركات الخمس الكبرى في العالم لتدقيق البيانات المالية للمصرف، وأنها من ضمن الشركات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.

إن مصرفنا، مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل، ماض في دعم مشروع الدفع الإلكتروني والتحوُّل الرقمي، كذلك مشاريع الإسكان والطاقة المتجدّدة، ومستمر في منح القروض الصغيرة من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم قطاع الشباب والمرأة.

وعلاقتُنا مع البنوك المراسلة الأجنبية جيدة جداً، فلدينا أكثر من 20 بنكاً مراسلاً في كافة أرجاء العالم، لتلبية متطلّبات عملاء المصرف من التجّار والمقاولين، حيث إن مصرفنا يتعامل في كافة العملات الأجنبية المختلفة (الدولار، اليورو، اليوان الصيني، الروبية الهندية، الدرهم الإماراتي والليرة التركية) من خلال عمليات التجارة الدولية الخاضعة للرقابة الدولية، إضافة إلى رقابة البنك المركزي العراقي.

ويمتلك مصرفنا إستراتيجية واضحة المعالم، يُحدّد من خلالها عدداً من المستهدفات التي تطمح مؤسستنا للوصول إليها، في مقدمها تحسين خدمة العملاء، وتخفيض التكاليف، ورفع كفاءة الأعمال لتحسين عمليات إتخاذ القرار وتقليل المخاطر الناتجة من الأخطاء البشرية، من خلال تطوير تطبيقات وتدفقات عمل الأجهزة المحمولة، بإعتماد تقنية الإستشعار الذكي لأجل تتبع الطلبات وتنفيذها بطريقة أسرع، وإعتماد الذكاء الإصطناعي للتفاعل مع العملاء في الوقت الفعلي لتحسين الدعم والخدمة المقدمة إلى العملاء بإستخدام الأتمتة.

مع الأخذ في الإعتبار، المخاطر المنبثقة عن تهديد الأمن السيبراني، من خلال بناء منظومات صدّ ودفاع تحول دون المخاطر المترتبة منه، مثل مخاطر إدخال البيانات ومخاطر تشغيل البيانات ومخاطر المخرجات ... الخ.

كما يحرص مصرفنا على تطوير أنظمته المصرفية وتحديث بيانات عملائنا، وفقاً لقوائم اللوائح السوداء العالمية مثل قوائم «أوفاك»، OFAC وقوائم World Check للمطلوبين الدوليين من خلال توقيع عقود مع كبرى الشركات العالمية والرائدة في هذا المجال، مثل شركة Refinitive.

نسعى دائماً لتوفير الخدمات المصرفية لعملائنا بكل دقة وإتقان، ولدينا الطموح الكبير في الوصول إلى مصاف البنوك الدولية المتميّزة، من خلال التطوير المستمر ومواكبة التحديثات الجارية في الأنظمة المصرفية الإلكترونية.

تدابير التحفيز الإقتصادي ستدعم إعتدال معدّلات النمو

«قطر الوطني» يتوقع نمواً إقتصادياً قوياً للصين في العام 2024

توقع بنك قطر الوطني QNB أن تحقق الصين نمواً إقتصادياً قوياً في العام الجاري 2024، مدعوماً بإلتزام الحكومة الصينية تحقيق معدلات نمو أقوى، ووجود مساحة أكبر في السياسة النقدية لخفض أسعار الفائدة، ودورة التصنيع العالمية الأكثر دعماً، حيث تدعم جميعها التوسع الإقتصادي لتحقيق معدّل نمو قريب من المعدل المستهدف الرسمي البالغ 5 %.

وأشار البنك في تقريره إلى أن تدابير التحفيز الإقتصادي ستدعم إعتدال معدّلات النمو في الصين خلال العام الجاري، لافتاً إلى التشاؤم السائد حيال الأداء الصيني بين المستثمرين والإقتصاديين والمحللين، ويتضح ذلك في إجماع توقعات بلومبرغ، والتي تشير إلى أن الصين ستحقق نمواً فاتراً تبلغ نسبته 4.6 % في العام 2024، أي أقل بمقدار 60 نقطة أساس من النمو المحقق في العام 2023.

وأفاد التقرير أن هذه التوقعات تأتي في أعقاب فترة من الرياح المعاكسة السلبية التي واجهت الصين، وشملت التوقف المفاجئ للزخم بعد الموجة الأخيرة من جائحة «كوفيد19-» في الصين في العام 2022، وأزمة القطاع العقاري، وتراجع سياسات التحفيز الإقتصادي، والركود العميق في قطاع التصنيع العالمي، وعدم اليقين السائد في القطاع الخاص بسبب القيود التنظيمية الصارمة المفروضة على شركات الإبتكار.

وأضاف التقرير: رغم الرياح المعاكسة والتوقعات السلبية، هناك مجال للتفاؤل المعتدل حيال النمو الإقتصادي للصين، وهناك 3 عوامل تدعم تحقيق البلاد معدل نمو أعلى من التوقعات تبلغ نسبته 5% في العام 2024.

وأوضح التقرير أن أول هذه العوامل هو إعلان الحكومة الصينية مؤخراً، أن تحقيق نمو بنسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي يمثل هدفاً إقتصادياً رئيسياً هذا العام، وهو ما يشير إلى أنها ستتخذ تدابير إقتصادية أكثر جرأة في الفترة القادمة، ويأتي هذا على خلفية تزايد قلق صنّاع السياسات الصينيين حيال تباطؤ الإقتصاد المحلي، مشيراً إلى أن السلطات الصينية قد تكون أصبحت حريصة الآن على تغيير سياستها تجاه الإقتصاد الكلي من الحياد إلى الدعم أو التيسير، وقد إقتصرت التدابير الاقتصادية حتى الآن على بضع جولات من خفض أسعار الفائدة، وضخ السيولة، والإنفاق المحدود على مشاريع البنية التحتية، لكن يبدو أن التصريحات الأخيرة الصادرة عن السلطات المالية والنقدية تؤيد أهداف النمو الأكثر قوة للحكومة.

وعلى الصعيد المالي، حدّدت الحكومة الصينية نسبة العجز العام في الميزانية عند 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أعلى بكثير من توقعات السوق. كما أنه لا تزال لدى الحكومة المركزية والحكومات المحلية موارد غير مستغلة من العام الماضي، يمكن إستخدامها في العام 2024، مما قد يزيد العجز المالي الفعلي إلى 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من شأنه أن يشكل دافعاً مالياً كبيراً. وفي ما يخص السياسة النقدية، أشار مسؤولون من بنك الشعب الصيني، البنك المركزي للبلاد، إلى إتخاذ تدابير تيسيرية إضافية خلال الأشهر المقبلة.

أما العامل الثاني ، بحسب البنك، فيتمثل في أنه من المتوقع أن تؤدي بداية دورة تيسير السياسة النقدية في الولايات المتحدة في وقت لاحق من هذا العام إلى دعم قيام بنك الشعب الصيني بتقديم جولة أكثر قوة من التحفيزات، وبمجرد أن يبدأ الإحتياطي الفيدرالي الأميركي في خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من 4 سنوات، سيكون لدى بنك الشعب الصيني مساحة أكبر لإجراء مزيد من التيسير في السياسة النقدية دون إيجاد دوافع إضافية لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الصين؛ ففي السنوات الأخيرة، تغيّر الفارق في أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والصين بشكل كبير لصالح الأولى، حيث إجتذبت العائدات المرتفعة في الولايات المتحدة تدفقات رؤوس الأموال من بقية العالم، بما في ذلك الصين، وأدى هذا الأمر إلى ضغوط على الرنمينبي (اليوان)، الذي تراجعت قيمته بنسبة 14.3 % منذ ذروته الأخيرة في فبراير/ شباط 2022. وبما أن إستقرار سعر الصرف الأجنبي هو أحد أهداف السياسة النقدية لبنك الشعب الصيني، فإن السلطات النقدية لم تكن قادرة على تقديم دعم أكبر للإقتصاد الصيني المتراجع، ومن ثم، فإن دورة التيسير التي يقوم بها بنك الاحتياطي الفيدرالي من شأنها أن تطلق العنان لمزيد من التحفيز النقدي من بنك الشعب الصيني، مما يوفر رياحاً خلفية داعمة للإقتصاد الصيني.

وفي خصوص ثالث العوامل، توقع التقرير أن يكون قطاع التصنيع أكثر دعماً للنمو الإقتصادي في الصين خلال الأشهر المقبلة. فبعد الركود في القطاع العالمي الذي كان عميقاً وإستمر لفترة طويلة منذ العام 2022، يُتوقع حدوث تحول إيجابي نحو دورة التوسع.

عمومية «الكويت الدولي» تقرّ توزيعات نقدية 5 % وأسهم منحة 3 %

إعتمدت الجمعية العمومية لبنك الكويت الدولي توزيع أرباح نقدية بواقع 5 % (5 فلوس للسهم الواحد) بالإضافة الى توزيع أسهم منحة بواقع 3 % (3 أسهم لكل 100 سهم) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وقال رئيس مجلس ادارة مجموعة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح في كلمة خلال الجمعية التي إنعقدت بنسبة حضور بلغت 75 % من حملة الأسهم: «إن الأداء العام للبنك إتسم العام الماضي بالتحسن والتطور في الأداء بفضل توسيع نطاق خدمات المجموعة المصرفية التجارية».

وأوضح الجراح الصباح «أن المجموعة حقّقت نمواً في صافي الأرباح العائدة لمساهمي البنك بنسبة 40 %، إذ بلغت 19 مليون دينار كويتي (نحو62.7 مليون دولار) بواقع 10.28 فلس للسهم، في حين إرتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 16 % مقارنة بالفترة عينها من العام 2022 لتبلغ 73 مليون دينار (حوالي 240.9 مليون دولار)».

وذكر الجراح الصباح «أن النتائج المالية المجمعة أظهرت إرتفاعاً في الإيرادات التمويلية بنسبة51 % لتصل إلى 172 مليون دينار (567.6 مليون دولار)، كذلك تم تسجيل إرتفاع في إيرادات الإستثمار بنسبة 13 %، إضافة إلى أن حسابات المودعين قد تجاوزت مبلغ 2 مليار دينار (حوالي 6.6 مليارات دولار)».

وقال الجراح الصباح «إن حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك ارتفعت بنسبة 31 % لتبلغ 333 مليون دينار (حوالي 1.09 مليار دولار)، كما إستمر البنك في الحفاظ على معدل متميّز لكفاية رأس المال طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، إذ بلغت النسبة 19.8 %».

وأكّداً «أن هذه النتائج تحققت بالتزامن مع نجاح البنك في تحسين جودة أصوله خلال العام الماضي، فقد بلغ إجمالي الموجودات 3.62 مليارات دينار (حوالي 11.9 مليار دولار) كما بلغ حجم المحفظة التمويلية للبنك 2.49 مليار دينار (حوالي 8.2 مليارات دولار) في حين بلغت محفظة الإستثمارات في الأوراق المالية المتركزة على إستثمارات في صكوك عالية الجودة مبلغ 363 مليون دينار (حوالي 1.1 مليار دولار)».

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي في المجموعة رائد بوخمسين «إن نمو ربحية البنك يتزامن مع تعزيز مركزه المالي، إضافة إلى إتخاذه سياسات تحوطية شاملة وسديدة لإدارة المخاطر وبنهج معتمد وموثوق لإدارة الأزمات»، مشيراً إلى «أن العام 2023 قد شهد نجاح عملية الزيادة في رأسمال البنك، وذلك تماشياً مع تبنّيه لإستراتيجية التحوُّل الرقمي والخطط الجوهرية التي تشمله والجهود الهادفة إلى تحديث نموذج الأعمال ورفع مؤشرات النمو المستدام وتحقيق مزيد من التطور، إذ إستكمل خلال شهر يونيو/ حزيران 2023 عملية الإكتتاب في زيادة رأس المال بنجاح».

الهيئة العامة للبنك العربي تقرّ توزيع أرباح نقدية بنسبة 30 % على المساهمين عن العام 2023

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك العربي إجتماعها (عبر الأونلاين) برئاسة صبيح المصري رئيس مجلس الإدارة، وفي حضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي ومساهمين يحملون أسهم «أصالة وإنابة ووكالة» يشكلون حوالي 78.17 % من رأس المال، كما وحضر الإجتماع مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي ومندوبو البنك المركزي الأردني.

وأقرّت الهيئة العامة خلال اجتماعها توصية مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 30 % عن العام 2023، إلى جانب إقرارها للبنود المدرجة على جدول أعمالها.

وأشار صبيح المصري رئيس مجلس إدارة البنك العربي إلى «أن الإقتصاد العالمي شهد في العام 2023 مزيداً من الضغوط والتحديات والتي أفضت إلى تراجع معدلات النمو في غالبية مناطق العالم، حيث إستمر خلال العام بالنهج المتشدد بالسياسة النقدية الذي بدأ في العام 2022 لمواجهة الموجة التضخمية الأعلى منذ أربعة عقود وانتقل وتعمّق أثره السلبي إلى معظم القطاعات الاقتصادية، إلاّ أن هذا الأثر تم الحد منه نسبياً بالإنفاق الإستهلاكي القوي خصوصاً في الولايات المتحدة. كما شهد الإقتصاد العالمي تراجع معدلات نمو التجارة والإستثمار والطلب على الإئتمان أيضاً. وفي المقابل إنخفضت معدّلات التضخُّم عالمياً نتيجة تراجع أسعار الوقود والغذاء وتحسن سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الفائدة. في حين تعمّقت التوترات الجيوسياسية في العام 2023 مما أدى إلى المزيد من الضغوط على إقتصادات العالم والمنطقة».

وأوضح المصري «أن القطاع غير النفطي في غالبية الدول العربية النفطية، واصل نموه القوي مدعوماً ببرامج الإصلاح الإقتصادي والإنفاق العام. أما في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، فقد عزّز الإستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تحقيق معدّلات نمو معتدلة. كما شهد عجز الحساب الجاري في الدول العربية المستوردة للنفط تحسّناً وسط تراجع العجز التجاري والتدفق القوي لعائدات السياحة وحوالات العاملين»، موضحاً «أن العديد من البنوك في المنطقة العربية واصلت خلال العام 2023 سياستها المتّسمة بالمرونة تجاه عملائها وخصوصاً تلك المتعلقة بإرتفاع أسعار الفائدة وذلك لمساعدة الأفراد والشركات في مواجهة الظروف غير المواتية الناجمة عن التطورات الإقتصادية، حيث لم تقم بتمرير كامل الإرتفاع الحاد في أسعار الفائدة إلى العملاء وبذلك ساهمت أيضاً في المحافظة على جودة المحفظة الإئتمانية لديها. كما تمكّنت المصارف العربية عموماً من الحفاظ على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة والربحية والإعتماد على قاعدة تمويلية عريضة ومستقرة إلى جانب إتخاذ سياسات ائتمانية حكيمة مكنتها من مواجهة التداعيات السلبية للتحديات الإقتصادية، فضلاً عن تهيئتها للإستفادة من الفرص المتاحة للنمو. كما شهد العام 2023 زيادة توظيف المصارف للحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية والتي تزداد أهميتها بشكل متواصل بين مختلف قطاعات العملاء ولا سيما فئة الشباب».

ولفت المصري إلى أنه «رغم التحديات التي شهدها العالم والمنطقة خلال العام 2023، إلاّ أن البنك العربي تمكن من المحافظة على وتيرة أداء قوية مع الإستمرار في تحقيق مستويات ربحية متميزة ومواصلة النمو في الأرباح التشغيلية المرتكزة على تواجده في العديد من المناطق خصوصاً منطقة الخليج العربي، حيث إرتفعت الأرباح التشغيلية للمجموعة بنسبة 34 % لتصل إلى 1.81 مليار دولار».

من جانبها، عرضت رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي، الأداء المالي لمجموعة البنك العربي، مشيرة إلى أن المجموعة «حققت أرباحاً صافية بعد الضرائب والمخصصات بلغت 829.6 مليون دولار مقارنة بـ 544.3 مليوناً للعام 2022 وبنسبة نمو بلغت 52 %، حيث حافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي لتصل حقوق الملكية إلى 11.4 مليار دولار. وإرتفعت الأرباح التشغيلية للمجموعة بنسبة 34 % لتصل إلى 1.81 مليار دولار».

البنك العربي يفتتح فرع «رام الله البلد» في حلّته الجديدة

من جهة أخرى، أعلن البنك العربي عن إعادة إفتتاح فرعه في «رام الله البلد»، في حلته الجديدة. وأفاد في بيان: «يسرُّنا إستقبالكم في فرع «رام الله البلد»، في حلته الجديدة بدءاً من الأحد 7 نيسان/ إبريل 2024، لنقدم لكم أفضل مستويات خدمة المعتمدين». علماً أن الفرع يقع في منطقة رام الله التحتا، والتي تُعتبر من المناطق الحيوية في مدينة رام الله.

وتضمُّ شبكة فروع البنك العربي في فلسطين 34 فرعاً، من ضمنها فرعان يقدمان الخدمات الرقمية التي تُدار ذاتيا على مدار الساعة في مدينة روابي، وحي الطيرة في مدينة رام الله، وذلك ضمن إهتمامه وحرصه على تعزيز تواجده وإنتشاره، وتقديم حلول مصرفية رقمية متطوّرة لمعتمديه في فلسطين، تُلبي إحتياجاتهم المصرفية في منتهى الخصوصية والأمان.

إصـــــرف وإكســـب عند شـرائك

ببطاقـات بنـك القاهـرة الإئتمـانيـة

*العرض متاح خلال شهري اغسطس وسبتمبر كـل شهر علـى حدى

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل المجاني 200-007-599

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

بنك القاهرة يُطلق برامج تمويل شراء السيارات الكهربائية والقروض الشخصية لتمويل الواح الطاقة الشمسية

أعلن بنك القاهرة عن إطلاق برامج متنوعة لتمويل شراء السيارات الكهربائية والقروض الشخصية لتمويل ألواح الطاقة الشمسية في إطار جهود البنك المتواصلة لريادة دعم الإستدامة وإستخدام الطاقة المتجددة عن طريق تقديم حلول تمويلية مبتكرة للأفراد، مصمّمة خصيصاً لدعم إعتماد السيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية وغيرها من التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

وقال أحمد عفت نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «بإعتبار بنك القاهرة من المؤسسات المالية العاملة في مصر وما يتمتع به من تاريخ وعراقة، نؤمن دوماً بأن التمويل المستدام هو الركيزة الأساسية التي نعمل على تطويرها يومياً، بما يتوافق مع رؤى وسياسات البنك خلال المرحلة المقبلة»، موضحاً «أن منتجات وخدمات بنك القاهرة تُسهم في تبنّي مستقبل أخضر من خلال توفير خيارات تمويل مرنة وبأسعار تنافسية، بما يتوافق مع توجهات الدولة المصرية والبنك المركزي المصري».

وأضاف عفت: «إن إلتزامنا تجاه البيئة يدفعنا دوماً إلى تبنّي إستراتيجية محدّدة تتوافق مع الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة المصرية للتحوّل للإقتصاد الأخضر»، مشيراً إلى «أن البرامج التمويلية التي يطرحها البنك لتمويل شراء السيارات الكهربائية، وتمويل ألواح الطاقة الشمسية تأتي ضمن مجموعة أخرى من البرامج التمويلة التي تدعم رؤية البنك في هذا المجال».

وعن تفاصيل تلك البرامج التمويلية، أوضح محمد ثروت رئيس مجموعة التجزئة المصرفية في بنك مصر، «أن حجم التمويل للقرض الشخصي لتمويل ألواح الطاقة الشمسية، يصل إلى مليون جنيه، وعلى فترة سداد تصل إلى 7 سنوات، فيما يصل حجم التمويل بالنسبة إلى قرض شراء السيارات الكهربائية إلى 6 ملايين جنيه، وعلى فترات سداد تصل إلى

8 سنوات، بالإضافة إلى التعاقد مع العديد من المعارض وشركات ألواح الطاقة الشمسية، لتوفير خيارات متعدّدة تتناسب مع إحتياجات شرائح العملاء المتنوعة».

«الشمول المالي للمرأة» بمزايا وعروض حصرية

من جهة أخرى، تزامناً مع الإحتفال باليوم العالمي للمرأة، شارك بنك القاهرة في فعاليات الإحتفال ضمن المبادرة التى أطلقها البنك المركزى المصري (ما بين 8 آذار/ مارس و31 منه 2024)، من خلال طرح باقة من المزايا والإعفاءات الخاصة بالسيدات تحقيقاً لأهداف الشمول المالي.

وقد جاءت مشاركة البنك فى المبادرة إيماناً بأهميتها ودورها الفعّال في تعزيز حصول المرأة على الخدمات المالية المتنوعة ودعماً للنماذج النسائية، مما يساهم بشكل كبير فى تحقيق الإستقرار المالي وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

وخلال فعاليات الحملة، عمل بنك القاهرة على تقديم مجموعة من المزايا والعروض الحصرية لجميع الفئات والتي تشمل فتح حساب وفر مجاناً ومن دون حد أدنى لفتح الحساب، وإصدار البطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً سواء للعملاء الجدد أو العملاء القائمين.

كما عمل البنك على تقديم عروض مميزة للسيدات ومن أبرزها فتح حساب «بُـكرة» مجاناً والذي يتميز بإمكانية الإدخار بالتقسيط بدءاً من 100 جنيه ومن دون حد أقصى ولمدة تبدأ من سنة حتى 10 سنوات مع إمكانية التأمين، حيث إن الحساب مصمم خصيصاً للمرأة لتلبية إحتياجاتها المصرفية وتمكينها من إدارة شؤونها المالية عبر وسيلة آمنة للإدخار تشمل حلولاً ومزايا مصرفية، مما يشجع المرأة على الإدخار، سواء على المدى قصير الأجل أو المدى طويل الأجل.

يقدم العديد من المزايا والعروض المجانية
تدعيما للشمول المالي تحت رعاية «المركزي المصري»
بنك مصر يشارك بفاعلية في «اليوم العربي للشمول المالي»

إنطلاقاً من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، وإتساقاً مع رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، قام البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية لمناسبة «اليوم العربي للشمول المالي» تحت رعاية البنك المركزي المصري، ويأتي ذلك إيماناً منه بأهمية تحقيق الشمول المالي والذي يهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي إحتياجاتهم المختلفة، ومنها على سبيل المثال حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، ويحرص البنك على توفير العديد من المزايا والعروض المجانية التي تخدم كافة العملاء ولا سيما المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر في المجتمع، وذلك طوال مدة الفعاليات (ما بين أول نيسان/ إبريل وحتى 30 منه 2024)».

ويتيح بنك مصر العديد من المنتجات والخدمات المالية المختلفة بمزايا وعروض مجانية لمناسبة «اليوم العربي للشمول المالي»، ومنها على سبيل المثال، فتح حسابات للعملاء الجدد من دون مصاريف ومن دون حد أدنى لفتح الحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة المدفوعة مقدماً، معفاة من مصاريف الإصدار، كما يمكن فتح حسابات «المنجز» الجاري، والتوفير لدعم الشمول المالي والأنشطة الإقتصادية مع الإعفاء من المصروفات الخاصة بفتح الحساب، كذلك الحد الأدنى لفتح الحساب، وإعفاء بطاقة ميزة للخصم الفوري المرتبطة بحسابات «المنجز» من مصاريف الإصدار، وعند الإشتراك في محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها، يتم إسترداد 20 % من الحركة المالية الأولى خلال فترة الفاعلية مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لذلك.

كما يقوم البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض الترويجية الأخرى، ومنها إصدار البطاقة المدفوعة مقدماًTEENS ضمن برنامج الشباب للعملاء الأقل من 16 سنة، و إصدار بطاقة BM مجاناً من سن 16 عاماً إلى 21 عاماً، وفتح الحسابات مجاناً من دون إشتراط موافقة ولي الأمر، كذلك إتاحة فتح حسابات الشباب للعملاء من سن 21 عاماً إلى 35 عاماً مع إصدار بطاقة الخصم الفوري GO card مجاناً، وتُعد تلك الحسابات والبطاقات ضمن برنامج الشباب المتاح في كافة فروع البنك، والذي

يقدم العديد من المزايا لعملائه، بالإضافة إلى الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقات الإئتمانية في حالة الحصول على قرض شخصي/ مرابحة بالوكالة من البنك، إلى جانب تواجد موظفي البنك خارج الفروع في العديد من أماكن التجمعات في كافة المحافظات، مثل الجامعات، المدارس، النوادي الرياضية، مراكز الشباب، المولات التجارية وغيرها خلال فترة الفعالية، للترويج لمنتجات وخدمات البنك.

يشار إلى أن بنك مصر يحرص دائماً على المشاركة في كافة المبادرات والحملات التي يطلقها البنك المركزي المصري، وعلى رأسها حملات دعم الشمول المالي، كذلك دعم المرأة من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة، وتدعيم رواد الأعمال من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، مما يساهم بشكل كبير في دعم الإقتصاد المصري ورفع مستوى معيشة الأفراد.

تفاصيل الشهادات الجديدة لبنك مصر بعائد يصل إلى 30% سنويًا متناقصة

من جهة أخرى، قرر بنك مصر إعادة إصدار شهادة «إبن مصر» الإدخارية ثلاثة سنوات متناقصة بدورية صرف عوائد مختلفة وذلك لتلبية إحتياجات العملاء؛ وعليه فقد تم إقرار ثلاث إصدارات بدورية صرف العائد سنوياً/ ربع سنوي/ وشهرياً.

وتصل العوائد السنوية إلى 30 % للسنة الأولى، و25 % للسنة الثانية، و20 % للسنة الثالثة، وتصل العوائد بدورية صرف ربع سنوي إلى 27 % للسنة الأولى، و23 % للسنة الثانية، و19 % للسنة الثالثة، كما تصل العوائد بدورية صرف شهرياً إلى 26 % للسنة الأولى، و22.5 % للسنة الثانية، و19 % للسنة الثالثة، وذلك للإصدارات الجديدة إعتباراً من 6 مارس/ آذار 2024.

كما تم تعديل سعر العائد على شهادة «القمة» ثلاث سنوات ذات العائد الثابت، لتصبح 21.5 %سنوياً للإصدارات الجديدة من 6 مارس/ آذار 2024 بدلاً من 19 % بدورية صرف العائد شهرياً، مع إستمرار إصدار شهادة طلعت حرب لمدة سنة ذات العائد السنوي 27 % تصرف في نهاية المدة و23.5 % تصرف العائد شهرياً.

يُشار إلى أن فئات الشهادات تبدأ من 1000 جنيه ومضاعفاتها، وتصدر للأفراد الطبيعيين أو القصّر من المصريين أو الأجانب، ويتم إحتساب المدة إعتباراً من يوم العمل التالي للشراء، ويُمكن شراء الشهادات بدءاً من 6 مارس/ آذار 2024 من خلال الإنترنت والموبايل البنكيBM Online وماكينات الصراف الآلي الخاصة في بنك مصر.

كما يُمكن شراء الشهادات من أي فرع من فروع البنك التي يصل عددها إلى أكثر من 800 فرع ووحدة مصرفية منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، مع إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة، بالإضافة إلى إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، ويمكن إسترداد الشهادة بعد مضي 6 شهور إعتباراً من يوم العمل التالي لتاريخ شراء الشهادة، وذلك وفق قواعد الإسترداد والشروط والأحكام المنظمة.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888 Phone

www.banquemisr.com

إعترافاً بمواصلتها المسار رغم سلسلة من الصدمات العالمية الكبرى
صندوق النقد الدولي يعلن فوز كريستالينا غورغيفا بولاية ثانية

أعلن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، أن مديرته العامة كريستالينا غورغيفا قد أُعيد تعيينها بالتوافق في المنصب لولاية جديدة من خمس سنوات. ويعني القرار أن غورغيفا التي كانت مرشحة من دون منافس لقيادة الهيئة والتي تنتهي ولايتها الحالية في 30 سبتمبر/ أيلول 2024، ستبدأ ولاية جديدة في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وفق بيان للصندوق.

وجاء في بيان لمنسقَي شؤون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أفونسو بيفيلاكوا وعبد الله بن زرعه أنه «بإتخاذ هذا القرار، يقرّ المجلس بالقيادة القوية لغورغيفا خلال فترة ولايتها، ومواصلتها المسار رغم سلسلة من الصدمات العالمية الكبرى»، لافتين إلى أن غورغيفا أعدّت «إستجابة غير مسبوقة لصندوق النقد الدولي لهذه الصدمات».
وفي بيان منفصل قالت غورغيفا «أنا ممتنّة جداً لثقة ودعم المجلس الذي يمثل أعضاءنا البالغ عددهم 190 عضواً، ويشرّفني أن أواصل مهمتي على رأس صندوق النقد الدولي».

يُشار إلى أن غورغيفا إقتصادية بلغارية مولودة في العام 1953 في صوفيا، وقد تولّت الإدارة العامة لصندوق النقد الدولي منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وقد سبق أن شغلت منصب المديرة العامة للبنك الدولي ثلاث سنوات.

قبل ذلك، كانت مفوّضة أوروبية لمدة ست سنوات، وقد كُلّفت في بادئ الأمر بالتعاون الدولي في ولاية جوزيه مانويل باروزو (البرتغال)، ومن ثم الموازنة والموارد البشرية في ولاية جان كلود-يونكر (البرتغال)، قبل أن تصبح نائبة لرئيس المفوضية، من نهاية العام 2014 حتى نهاية العام 2016.

«الأهلي المصري» يستحوذ على جزء
من رأسمال «هايد بارك» العقارية

قام البنك الأهلي المصري بشراء حصة البنك العقاري المصري العربي في رأسمال شركة هايد بارك العقارية للتطوير وذلك بنسبة قدرها 24 %.
وقال هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك: «إن هذه الصفقة تعد إحدى الفرص الإستثمارية الواعدة التي يدعمها البنك والتي تتماشى مع إستراتيجية البنك الهادفة إلى دعم محفظة الإستثمارات في البنك الأهلي المصري من خلال التنويع في الأنشطة الإستثمارية له، بما يضمن التواجد الفعال لمختلف القطاعات الإقتصادية ضمانا لقوة تلك المحفظة».

بنك الإسكان يطلق حملة «حوّل راتبك وبنك الإسكان بيكافئك»

أطلق بنك الإسكان وللمرة الأولى على مستوى القطاع المصرفي والمملكة، برنامجاً جديداً مخصصاً للعملاء الجدد من أصحاب الرواتب المحوّلة بحد أدنى 1000 دينار للراتب الشهري، ضمن حملة «حوّل راتبك، وبنك الإسكان بيكافئك»، والذي يقدم لمن يبادر بالإنضمام إليه العديد من المزايا، ومن أبرزها مساهمة البنك العالية في المدخرات وبنسبة تصل إلى 15%، والتي تعتبر العائد الأعلى في المملكة.

ومن خلال هذا البرنامج، سيحظى المشتركون من موظفي القطاعين العام والخاص والمحولة رواتبهم إلى بنك الإسكان، والذين يلتزمون تحويل قيمة شهرية من حسابات الرواتب التابعة لهم إلى حسابات الإدخار التابعة للبرنامج الجديد، بعوائد مجزية على إجمالي قيمة الادخار في نهاية العام بعد تحويل 12 إشتراك شهري متتابع، تتحدد قيمتها بحسب شرائح الإدخار التي يختارونها، والتي تُراوح بين شريحة 300 دينار، وشريحة 600 دينار وشريحة 1000 دينار.

ويعكس هذا البرنامج حرص بنك الإسكان الشديد وإلتزامه المستمر تجاه تطوير وتقديم خدمات إدخارية فعّالة ومبتكرة بأعلى قيمة ممكنة، في الوقت الذي يواصل فيه جهوده لتشجيع ثقافة الإدخار السليم والذكي من أجل التخطيط وتنمية المدخرات والأموال والإنفاق المالي الواعي. ومع إطلاقه، يُضاف البرنامج المخصص للعملاء الجدد من أصحاب الرواتب المحولة لباقة من الأدوات الإدخارية التي تشمل حسابات التوفير المختلفة، والودائع لأجل، والودائع لأجل بجوائز.

ويواصل دعمه لبرامج تكية أم علي
بمشاركة واسعة من موظفيه في أنشطة شهر رمضان

من جهة أخرى، جدّد بنك الإسكان إتفاقية الشراكة مع تكية أم علي لعام آخر جديد؛ لمواصلة مساندتها في تحقيق رؤيتها ورسالتها المتمثلة في الوصول لأردن خالٍ من الجوع لعيش كريم، عبر دعم تنفيذ العديد من مشاريع وبرامج التكية المختلفة.

ويسعى البنك من خلال الإتفاقية المجددة للمساهمة في إيصال الدعم الغذائي للمستفيدين من برامج تكية أم علي، بما يوائم أهداف برنامجه المتخصص بالمسؤولية الإجتماعية «إمكان الإسكان»، ضمن قطاع التمكين الإجتماعي.

وفي إطار الاتفاقية، شارك متطوعو البنك مؤخراً من فريق «إمكان الإسكان» في توزيع طرود الخير على الأسر العفيفة المُستفيدة من خدمات تكية أم علي، وسَكب وجبات الطعام للصائمين على موائد الرّحمن، حيث قدمت التكية وجبات الإفطار الساخنة لأكثر من 5000 صائم ممن تستقبلهم تكية أم علي في مقرها اليومي طوال أيام شهر رمضان المبارك.

تكريم أمهات قرى الأطفال SOS في عيد الأم

على صعيد آخر، إحتفالاً لمناسبة عيد الأم، كرّم بنك الإسكان أمهات قرى الأطفال **SOS** في عمّان، لمهمتهن النبيلة برعاية الأطفال فاقدي السند الأسري، وتقديراً لدورهن الإنساني والتربوي، ولتقديمهن نموذجاً مشرفاً للأمومة والرعاية البديلة.

وجاء هذا التكريم خلال زيارة قام بها مجموعة من موظفي البنك لقرى الأطفال **SOS** – عمّان، ضمن نشاطات البنك الإجتماعية المتعددة والتي يعبّر من خلالها عن حرصه على التواصل مع جميع فئات المجتمع في المناسبات المختلفة، وبالتركيز على المرأة التي يوليها أهمية كبيرة ضمن بيئته الداخلية، وعلى صعيد أنشطته المجتمعية.

وزيرة الخزانة الأميركية تحذّر من تهديد حزم الدعم الصناعية الصينية للإقتصاد العالمي

حذّرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين خلال زيارتها الصين أخيراً، من أن حزم الدعم الصناعية التي توفرها بيجينغ لشركاتها، قد تشكّل تهديداً للمرونة الإقتصادية العالمية.

وتُعتبر زيارة يلين إلى الصين هي الثانية لها، في أقل من عام نظراً إلى القوة الإقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة.

وأعربت يلين عن قلقها من «القدرة الفائضة» للإنتاج الصناعي في الصين، على إعتبار أن حزم الدعم قد تسبّب فائضاً في المنتجات وبالتالي إغراق الأسواق العالمية وإضعاف إنتاج شركات الولايات المتحدة وغيرها.

وأوضحت خلال لقاء مع رجال أعمال أميركيين في المدينة الصينية: «الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر يؤدي حالياً إلى قدرة إنتاجية تفوق بشكل كبير الطلب المحلي الصيني، إضافة إلى ما يُمكن للسوق العالمية تحمّله». وحذّرت يلين من أن هذا الفائض «قد يوفر كميات كبيرة من الصادرات بأسعار منخفضة، ويمكن أن يؤدي إلى تركيز مفرط في سلاسل التوريد، ما يمثل تهديداً للمرونة الإقتصادية العالمية».

إلاّ أنها شدّدت على أن هذه المخاوف لا تعكس «سياسة مناهضة للصين»، وإنما تهدف إلى الحد من مخاطر «إضطراب إقتصادي عالمي حتمي»، في حال عدم حدوث أي تغيير في السياسات الصينية.

وأكدت يلين أن واشنطن ترغب في إدارة علاقتها مع بيجينغ بشكل يحافظ على «مرونتها» ويمنحها القدرة على «تحمل الصدمات والظروف الصعبة».

وخلال اللقاء مع رجال الأعمال الذي نظمته غرفة التجارة الأميركية في الصين، أشارت يلين إلى أنها ستثير مع المسؤولين «التحديات» التي تواجهها الشركات الأميركية العاملة في البلاد.

وكانت يلين التقت حاكم قوانغدونغ، الإقليم الشاسع الذي أصبح رمزاً للإصلاحات والتنمية التي قادت نمو الإقتصاد الصيني خلال المراحل الماضية. وأكدت الوزيرة الأميركية إلتزام بلادها بـ «علاقة إقتصادية صحية» مع الصين، لكنها شدّدت على أن ذلك يتطلب «تكافؤ الفرص للعمال والشركات الأميركيين»، إضافة إلى «تواصل مفتوح ومباشر في

مجالات الإختلاف» بين القوتين العظميين.

إجراءات «وقائية»

تأتي المخاوف الأميركية من فائض في الصادرات الصينية، في ظل سعي الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تعزيز الإنتاج المحلي في مجال الطاقة النظيفة، مع تحذير واضعي السياسات في واشنطن من أن القدرة الإنتاجية الفائضة للصين في هذا القطاع قد تؤثر على نموّه أميركياً.

كما تولي إدارة الرئيس الديموقراطي عناية خاصة بمخاوف قطاع صناعة السيارات الأميركي حيال الصين وإنتاجها من السيارات الكهربائية، قبل أشهر من الإنتخابات الرئاسية التي يسعى بايدن خلالها للفوز بولاية ثانية.

وقال الشريك المساعد المسؤول عن الصين لدى «أولبرايت ستونبريدج غروب» Albright Stonebridge Group بول تريولو: «من المرجح أن تتخذ الإدارة الأميركية بعض الخطوات لإظهار أنها مستعدة للعمل بشكل وقائي لتجنّب مشاكل مستقبلية، جرّاء فائض القدرة الإنتاجية للصين في مجال السيارات الكهربائية».

يشار إلى أن بيجينغ وواشنطن قد إختلفتا في السنوات الأخيرة على قضايا بارزة من التكنولوجيا والتجارة وصولاً إلى حقوق الإنسان، وحيال جزيرة تايوان الخاضعة لحكم ذاتي وبحر الصين الجنوبي.

«القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي» ينضم إلى عضوية إتحاد المصارف العربية

أعلن بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، في بيان، إنضمامه إلى عضوية إتحاد المصارف العربية، بدءاً من العام 2024، بصفة عضو عامل، مع حق التصويت في الجمعية العمومية.

مع Visa ومصرف الجمهورية:
فرصة ربح رحلة إلى باريس لمشاهدة الألعاب الأولمبية 2024

مع Visa ومصرف الجمهورية التشجيع في باريس! أعلن مصرف الجمهورية (ليبيا) في بيان «إستعمل بطاقات الخصم المباشر Visa Infinite من مصرف الجمهورية حول العالم. فرصة ربح رحلة إلى باريس لمشاهدة الألعاب الأولمبية باريس 2024 مباشرة وذلك لأكثر مستخدمين 2 لبطاقة الخصم المباشر Visa Infinite من مصرف الجمهورية في المعاملات.

الرحلة تشمل التالي لشخصين: تذاكر الطيران ذهابا وإيابا من ليبيا الى باريس، وإقامة فندقية لمدة 3 ليال في فندق مايسون دي لانو، وتذاكر لـ 3 منافسات/ ألعاب محددة مسبقاً (التذاكر فئة أ)، وخدمة النقل بسيارة خاصة من المطار/ محطة القطار في باريس، ووجبة يومية أساسية متوافرة في الفندق، وخدمة نقل ذهاباً وإياباً إلى/ من الفعّاليات المجدولة عبر Motorcoach، وهدايا وخدمات بقيمة 800 دولار، ونشاط جماعي، وبطاقة لحضور حفل Visaوالعرض سار على المعاملات الأكثر إستخداماً في الشراء على نقاط البيع حول العالم والإنترنت (كعدد حركات شراء). كما تشمل بطاقات الخصم المباشر Visa Infinite من مصرف الجمهورية فقط. والعرض سار ما بين 2024/03/20 و2024/06/19، وهو خاص للمواطنين الليبيين من زبائن مصرف الجمهورية .علماً أن هذا العرض غير سار في حالة إساءة الإستخدام، ويجب ألاّ يكون للفائز سجل جنائي يؤثّر على قدرته على السفر». يُذكر أن الرحلة لا تشمل أي وجبة أو حدث أو نشاط خارج البرنامج المحدّد مسبقاً، وأي نثريات على سبيل المثال وليس الحصر (المكالمات التلفونية، خدمة غسيل الملابس، إستهلاك المنتجات بثلاجة الغرفة وغيرها).

مصر والجزائر والمغرب ضمن أكبر إقتصادات أفريقية في العام 2024

جاءت ثلاث دول عربية ضمن قائمة أكبر إقتصادات في أفريقيا لعام 2024، وهي مصر والجزائر والمغرب، بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

وقد إحتلت مصر المرتبة الثالثة بناتج محلي إجمالي يُتوقع أن يبلغ 358 مليار دولار في العام الجاري 2024، فيما جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة بناتج محلي إجمالي متوقع بنحو 239 مليار دولار.
وتوقع الصندوق ناتجاً محلياً للمغرب بقيمة 157 مليار دولار في العام الجاري ليأتي في المرتبة السادسة بين أكبر إقتصادات أفريقية.

وتتصدّر جنوب أفريقيا كأكبر إقتصاد أفريقي بناتج محلي يُتوقع أن يبلغ 401 مليار دولار في العام 2024.

that was previously awarded to rulers, state heads, and presidents with sizeable economic achievements.

Right before being commended for his exploits, Dr. Khalaf had announced a promising partnership between the Arab Tourism Organization and the International Development Bank aiming to enhance collaboration and adopt best-in-line solutions and practices that support tourism which has come to play a pivotal role in boosting Arab economies.

The Arab Tourism Organization awards ceremony was held in Jeddah, on the 15th of February. Diplomats and consuls representing Saudi Arabia, Iraq, Oman, Palestine and Egypt attended the event, along with high-ranking officials including Arab ministers and members of the Arab Tourism Organization.

"I've always believed that standing for your country and leveraging all resources to strengthening its economy will yield high rewards", said Dr. Khalaf. He added: "Today, I stand prouder than ever for the honor I have been given to receive the First-class Arab Tourism Medal. Yet, I also find myself facing a new challenge, one that I'm gladly accepting: to strive towards building a thriving Arab economy. I am confident that by joining forces and working with perseverance and passion, we will be able to elevate the regional tourism sector to new, unprecedented heights."
Concerning International Development Bank, Dr. Khalaf underlined: "International Development Bank strives to offer innovative financial solutions that meet corporate, SMEs, and retail needs in the region through the adoption of cutting-edge banking technologies and methods", concluding, "The bank has succeeded in backing up several tourism projects thanks to its wide network of corresponding banks in the world, actively supporting the sector according to the agreement signed with the Arab Tourism Organization."

The Arab Tourism Organization operates in the framework of the Council of Arab Ministers for Tourism under the Arab League. It plays an important role in translating the Council's decisions into actionable policies and plans that help advance the tourism industry in the Arab world based on a scientific approach that prioritizes the Arab citizen's well-being. The organization also seeks to play a significant role in attaining the goals, aspirations and hopes of Arab leaders in the tourism sector, considered a key contributor to the GDP in Arab countries.

The Arab Tourism Organization Awards Dr. Ziad Khalaf
The First-class Arab Tourism Medal

Jeddah, 16 February -2024: Dr. Ziad Khalaf, Chairman of International Development Bank (IDB), has been awarded the First-class Arab Tourism Medal by the Executive Council of the Arab Tourism Organization. The prestigious award recognizes Khalaf's unwavering commitment to supporting the Arab economy by expanding his business operations in Iraq to the region and facilitating commercial transactions between Arab countries through a top-notch pool of companies operating across the economic spectrum.

The Executive Council of the Arab Tourism Organization comprises H.E. the Minister of Tourism (The Kingdom of Bahrain) for the Gulf and Yemen region, H.E. the Minister of Information, Culture and Tourism (The Republic of Yemen), H.E. the Minister of Tourism and Archeology (The Arab Republic of Egypt) for the North Africa and Nile Valley province, H.E. the Minister of Tourism in Libya for the Arab Maghreb, H.E. the Minister of Tourism and Archeology in the state of Palestine for the Arab Mashriq and Levant province, and H.E. the Secretary General of the Arab Tourism Organization. The Organization is led by H.E. Bandar bin Fahd Al-Fuhaid who confirmed that the First-class Arab Tourism Medal awarded to Dr. Khalaf is one of the highest honors offered by the Organization to prominent figures leaving their positive mark on the Tourism sector, underlining his active role in supporting the Organization's programs and valuable contributions to achieving its goals.

The member ministers of the Organization's Executive Council representing Tunisia, Egypt, Palestine, Bahrain, and Yemen, along with the Chairman representing Saudi Arabia, had voted in favor of Dr. Khalaf, in recognition of his role in supporting Arab tourism. The medal is considered one of the highest honors

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

عقد بلاتينوم $20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاث ملفات او مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراع لمجلة اتحاد المصارف العربية لمدة عام كامل
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

عقد ذهبي $15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلاتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في العددين النصف سنوي والسنوي في مجلة اتحاد المصارف العربية لمدة عام كامل و عبر الأونلاين

عقد فضي $10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: $3000
غلاف خارجي اخير: $4000
غلاف داخلي اخير: $3500
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: $2500
صفحة اعلان داخلية: $1500
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: $6000
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: $10000

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

KIB
بنك للحياة

BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي...
بنك العام في الشرق الأوسط 2023

من مجلة ذا بانكر - لندن (The Banker)

(المملوكة لمجموعة فاينانشال تايمز المحدودة)

THE BANKER

BANK OF THE YEAR

2023

MIDDLE EAST

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com